ASH-SHURA
الشورى
الشورى - العدد ١٦٩ - صفر ١٤٣٧هـ نوفمبر / ديسمبر ٢٠١٥م

رؤية الملك سلمان للشورى

خادم الحرمين الشريفين
يخاطب الأمة من منبر الشورى

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

ساهم في مساعدة مرضى السرطان بإرسال
رسالة نصية فارغة قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات
وللتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال أرسل رقم «١»

920009592

www.saudicancer.org

د. محمد المهنا

ترقب سياسي وإعلامي لخطاب القائد

تترقب الدوائر السياسية والإعلامية والاقتصادية الخطاب الملكي السنوي لأعمال السنة الرابعة لمجلس الشورى في دورته السادسة الذي يلقيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - أمام مجلس الشورى يوم الأربعاء ١٢ ربيع الأول ١٤٣٧هـ. والذي يتناول فيه - رعاه الله - ملامح السياستين الداخلية والخارجية للمملكة العربية السعودية، وبرامج الحكومة للدفع بالتنمية المستدامة في مختلف المجالات وفي جميع مناطق المملكة، بما يحقق المزيد من الرفاه والازدهار لشعب المملكة.

ويرى بعض المراقبين أن الخطاب الملكي سيحمل مضامين جديدة عطفاً على الحراك التطويري ومسيرة التحديث لأجهزة الدولة، الذي انتهجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز منذ تسلمه مقاليد الحكم، والرؤية الشاملة لأولويات التنمية، إلى جانب مواقف الحزم والعزم التي اتخذها - يحفظه الله - تجاه العديد من التطورات السياسية والأمنية في المنطقة، لحفظ الأمن وتأمين الاستقرار لدول المنطقة وشعوبها، فضلاً عن الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة.

ويضيف بعض المراقبين إلى ذلك نجاح السياسة السعودية في تكوين وقيادة التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن الشقيق، وحماية الشعب اليمني من مليشيات الانقلابيين الحوثيين ومساندهم من أتباع الرئيس السابق علي صالح، وكذلك نجاح المملكة في تأسيس تحالف إسلامي عسكري من ٣٥ دولة لمكافحة الإرهاب.

إن الخطاب الملكي بما يحمله من مضامين مهمة، وبما يرسمه من معالم سياسية محددة، تجاه القضايا الوطنية الملحة، والقضايا الإقليمية والدولية، والأوضاع الاقتصادية الراهنة، ستكون منهاج عمل لمجلس الشورى في في ممارسته لأدواره التنظيمية (التشريعية) والرقابية، وصولاً إلى القرارات السديدة التي تسهم في تطوير الأداء الحكومي، وفي معالجة القضايا الوطنية، وتقديم الحلول لها، ودعم السياسة الخارجية للمملكة، وتأكيد حضورها في المحافل البرلمانية، كون مجلس الشورى شريكاً رئيساً في السلطة التنظيمية، وسنداً للدولة، ومشاركاً في رسم السياستين الداخلية والخارجية للدولة.

رئيس التحرير

ASH-SHURA
الشورى

مجلة شهرية تصدرها الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي بمجلس الشورى.

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لاتتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دوريه إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

٦

خادم الحرمين الشريفين يخاطب الأمة من منبر الشورى

يفتتح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - يوم الأربعاء الموافق الثاني عشر من شهر ربيع الأول لهذا العام ١٤٣٧هـ أعمال السنة الرابعة من الدورة السادسة لمجلس الشورى، ويلقي رعاه الله الخطاب الملكي السنوي في مجلس الشورى يتناول فيه السياستين الداخلية والخارجية للدولة.

٨

رؤية الملك سلمان بن عبدالعزيز للشورى

سياسة «الباب المفتوح» أو المجالس المفتوحة» سمة مميزة تتفرد بها المملكة العربية السعودية منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - طيب الله ثراه -.

١٨

حصاد الشورى.. قرارات لامست هموم المواطنين

قدم مجلس الشورى خلال أعمال السنة الثالثة من دورته السادسة رؤيته في آداء الأجهزة الحكومية تضمنتها قرارات رفعها المجلس إلى مقام خادم الحرمين الشريفين بوصفه المرجعية العليا للسلطات في الدولة.

٣٢

الدكتور عبدالله العسكر يقلب صفحات مجلس الشورى منذ عهد المؤسس

مجلس الشورى السعودي أنموذج فريد في الحياة البرلمانية العربية وربما الغربية. لا لكونه مجلس متميّز عن غيره من المجالس النيابية من حيث الآليات والواجبات، بل لكون أساسه أو لبناته الأساسية قامت على أسس مغايرة.

ومن السهل التمييز بين ثلاث لبنات قام عليها مجلس الشورى السعودي: اللبنة الأولى هي التراكم المعرفي والفقهي للشورى في الإسلام. واللبنة الثانية هي بعض أدبيات الشورى العربية المتوارثة منذ ما قبل الإسلام.

مجلس الشورى

التغطية ٦٦

رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول التعاون يعقدون اجتماعهم التاسع في الرياض

عقد أصحاب المعالي والسعادة رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعهم الدوري التاسع في قصر المؤتمرات في مدينة الرياض برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وحضور، الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والقانونية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية السفير حمد بن راشد المري.

الدراسة ٧٤

حقوق الطفل المصادر والمعطيات

تهتم الشريعة الإسلامية بمختلف الجوانب ذات الصلة بالإنسان وكرامته، قال تعالى: « ولقد كرمنا بني آدم... »، سورة الإسراء، الآية ٧٠.

واختار سبحانه وتعالى الإنسان لعبادته وعمارة الأرض، فقال تعالى: « و من آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » سورة الروم، «الآية ٢١».

مداولات القبة:

شوريون: نريد إعلاماً قوياً وناجحاً ٤٦
الشورى يؤيد منح (نزاهة) النسخ النهائية للأحكام القضائية الصادرة في قضايا الفساد ٥٠
الشورى يدعو «التدريب التقني والمهني» إلى فتح ورشها للمجتمع ٥٨

في هذا العدد

استشارات قانونية ٨٢
حصاد الشهر ٨٤
متابعات برلمانية ٨٨

المقالات

د. حامد الشراري ٥٥
زامل شبيب الركاض ٧٣
د. نوره العدوان ٨٠
د. عبد الله العسكر... شوريات ...٩٢

المشرف العام
د. يحيى بن عبدالله الصمعان
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
عادل بن زامل الحربي
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي

التصوير
سلطان الفهد
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني

ردمد
ISS: ١٣١٩ - ٩٨٤٦

موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

حساب المجلس في تويتر
@ShuraCouncil-SA

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روف
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

يتناول ملامح السياستين الداخلية والخارجية

خادم الحرمين الشريفين يخاطب الأمة من منبر الشورى

يفتتح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - يوم الأربعاء الموافق الثاني عشر من شهر ربيع الأول لهذا العام ١٤٣٧هـ أعمال السنة الرابعة من الدورة السادسة لمجلس الشورى، ويلقي رعاه الله الخطاب الملكي السنوي في مجلس الشورى يتناول فيه السياستين الداخلية والخارجية للدولة.

أعلن ذلك معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

وأعرب معاليه باسمه ونيابة عن أعضاء المجلس عن سعادتهم بتشريف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز لمجلس الشورى والقاء الخطاب الملكي السنوي الذي يتناولُ فيه - رعاه الله - السياستين الداخلية والخارجية للمملكة، كما يوجه خلاله رسائلَ مهمةٍ لأعضاء المجلس والمواطنين.

وقال معاليه في تصريح بهذه المناسبة " إن المجلس وأعضاءَه يتطلعون ببالغ الاعتزاز والفخر لهذه المناسبة في مثل هذه الأيام من كل عام، حيث يتوّج خادم الحرمين الشريفين عاماً مضى من الدروة الحالية لمجلس الشورى، ويفتتح عاماً جديداً برعاية سامية، وعناية كريمة يحظى بهما المجلس منه - أيده الله ورعاه -.

وأضاف" إن الخطاب الملكي السنوي لخادم الحرمين الشريفين تحت قبة مجلس الشورى شامل وجامع يحمل في مضامينه القضايا الوطنية، والنهج التنموي الذي تتطلع إليه الدولة وتسعى إلى تحقيقه في كل المجالات في مسيرة تنموية شاملة ومتوازنة، تلبي احتياجات المواطنين، وتحقق تطلعاتهم، كما يتضمن القضايا السياسية الإقليمية والدولية الراهنة وموقف المملكة العربية السعودية من تلك القضايا".

رئيس مجلس الشورى: الخطاب الملكي في مجلس الشورى يؤكد أهمية دور المجلس وحضوره في المشهد الوطني

وأبان معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ أن خطاب خادم الحرمين الشريفين في مجلس الشورى وبما يحمله من مضامين ورسائل مهمة للداخل والخارج، يؤكد أهمية دور المجلس وحضوره في المشهد الوطني بوصفه واحداً من المؤسسات التنظيمية والرقابية المهمة في الدولة التي وجدت الدعم والرعاية، وينتظر منه - بحول الله تعالى - تقديم ما يواكب هذه التطلعات ويحقق آمال المواطن.

مشيراً إلى أن تلك المضامين ستكون خارطة طريق لمجلس الشورى وأعضائه يسترشد بها في دراسته للموضوعات التي تندرج ضمن صلاحياته واختصاصاته، وصولاً إلى القرارات الرشيدة التي تسهم في الارتقاء بآداء أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتطوير الأنظمة وتحديثها بما يساير المستجدات ومتغيرات العصر.

ونوه معالي رئيس مجلس الشورى إلى أن المجلس عمل خلال السنة الثالثة من دورته السادسة بجهود أعضائه سواء من خلال اللجان المتخصصة والخاصة أو من خلال مناقشة الموضوعات المدرجة بجدول أعماله تحت القبة على الوصول إلى قرارات مهمة في العديد من المجالات تم رفعها إلى مقام خادم الحرمين الشريفين، وصدر بشأن بعضها قرارات من مجلس الوزراء ولعل أبرزها وأحدثها نظام رسوم الأراضي البيضاء، الذي بذل مجلس الشورى جهداً مضاعفاً في دراسته عبر لجنة الحج والإسكان والخدمات ومناقشته تحت القبة وإنجازه خلال المدة التي حددها المقام السامي.

وبيَّن معاليه أن مجلس الشورى واصل ممارسة اختصاصاته الرقابية والتنظيمية حيث أصدر خلال المدة المنقضية من السنة الثالثة أكثر من ١٢٦ قراراً عبر إحدى وسبعين جلسة عامة، منها نظام فرض الرسوم على الأراضي البيضاء، وتعديل المادتين الرابعة والخامسة من النظام الصحي لإدراج برامج لصحة المرأة، وتعديل المواد النظامية المتعلقة بالعقوبات في نظام خدمة حجاج الداخل، وتنظيم خدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف القادمين من خارج المملكة، ونظام نقل الحجاج إلى المملكة وإعادتهم إلى بلدانهم، واللائحة التنظيمية لمنع غير السعوديين من التعامل في مجال إسكان الحجاج والمعتمرين والزوار، كما وافق المجلس على مشروع نظام المنافسة المعدل، ومشروع نظام الإعلام المرئي والمسموع، تعديل المادة (السادسة) من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بإضافة عقوبة التشهير للجرائم الواردة فيها. إضافة إلى دراسة اللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، فضلاً عن القرارات التي أصدرها بشأن التقارير السنوية لأجهزة الدولة ومؤسساتها، وكذلك مناقشة الخطة العامة للتنمية العاشرة.

وأرجع معاليه ما تحقق للمجلس من إنجازات على مدى دوراته المنصرمة إلى فضل الله تعالى ثم بتوجيه ودعم القيادة الرشيدة، وتفاعل وتعاون أصحاب السمو والمعالي الوزراء والمسؤولين، لافتاً النظر إلى أن استمرار المجلس في نهجه وحسب التوجيهات الكريمة في التواصل مع الجمهور سواء بطريقة مباشرة عبر حضور المواطنين لجلسات المجلس، أو من خلال وسائل الاتصال الأخرى استشعاراً لمسؤولياته في الوقوف على هموم المواطن وآرائه ومقترحاته، فكان التواصل بين المجلس والمواطن متنامياً عبر آليات فاعلة وبصورة مباشرة.

ورفع معالي رئيس مجلس الشورى بالغ الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، على ما يولونه - حفظهم الله - المجلس من دعم واهتمام بوصفه سنداً داعما للحكومة في مسيرة الإصلاح والتطوير التي تشهدها البلاد بحمد الله في هذا العهد الزاهر.

وسأل معاليه المولى عز وجل أن يوفق قيادة هذه البلاد إلى ما فيه الخير والصلاح، وأن يديم على بلادنا نعم الأمن والإيمان ويحفظها من كل مكروه.

رؤية الملك
سلمان بن عبدالعزيز للشورى

كتب - علي الخضير

جسّد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز رؤيته لنهج الشورى والممارسة الشورية مع أول إطلالة له - حفظه الله - تحت قبة مجلس الشورى، وعلى وجه التحديد لدى تفضله - يحفظه الله - بافتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة السادسة للمجلس، وأكد -أيده الله - ثقته في عمل المجلس بجهود أعضائه، حيث قال في خطابه لأعضاء المجلس:

" إن عمل مجلسكم الموقر هو محل تقديرنا ودعمنا ، ونحن على اطلاع ومتابعة لأعمال مجلسكم الذي يضطلع بدوره الكبير وحقق مكانة عالية وسمعة طيبة في الداخل والخارج بحمد الله لما ينجزه باسمرار من رأي سديد وعمل مخلص رشيد، سواء في الشأن الداخلي أو الخارجي ، ونحن على ثقة أنه سيواصل مسيرته المباركة بإذن الله".

ودائماً ما يؤكد خادم الحرمين الشريفين على ثقته في مجلس الشورى، وفي ذلك يقول - حفظه الله - : ومسؤوليَّتكُم كبيرةٌ أمامَ المواطنِ فيما يُعرضُ عليكُم من موضوعات، وأنا على يقين بأنَّكُم أهلٌ لهذهِ المسؤولية.."

وتعكس كلمة الملك المفدّى تقدير الدولة لما يمثله مجلس الشورى من سند للحكومة في اتخاذ القرارات وما يقوم به من دور مهم على صعيد السياسة الخارجية للمملكة. ودائماً ما يتحدث الملك سلمان بن عبد العزيز لأعضاء مجلس الشورى حديث القلب للقلب، الأمر الذي يعكس تقديره - رعاه الله - لشركاء المسؤولية - حيث يقول - رعاه الله -: أنتم والحمد لله خير من يمثل هذه البلاد، وأنتم حزتم على الثقة، ولم تأت هذه الثقة صدفة بل عن خبرة واختيار .. والحمد لله الكفاءة فيكم والتعاون بينكم تام " .

ويؤكد خادم الحرمين الشريفين دوماً أن المواطن محور اهتمامه ورعايته، وفي ذلك يقول - حفظه الله -:" إن كل مواطن في بلادنا، وكل جزء من أجزاء وطننا الغالي هو محل اهتمامي ورعايتي، فلا فرق بين مواطن وآخر،

ولا بين منطقة وأخرى، وأتطلع إلي إسَهام الجميع في خدمة الوطن، ولقد وجهت سَمو وزير الداخلية بالتأكيد على أمراء المناطق باسَتقبال المواطنين والاسَتماع لهم ورفع ما قد يبدونه من أفكـار ومقتـرحات تخـدم الوطن والمواطن وتوفر أسباب الراحة لهم".

وعن قناعته بمبدأ الحوار كوسيلة للتفاهم والتقـاء الرؤى يقول- رعاه الله - للأعضاء، والمواطنين: " أبوابنا مشرعة لكل من يرى نقصاً أو عيباً، وأقول بكل شفافية (رحم الله من أهدى إليّ عيوبي) فكل من يرى خللاً في العقيدة، أو مصالح الشعب ودولتنا فنرحب به ويسعدنا ذلك".

أعضاء مجلس الشورى هم خير من يمثل هذه البلاد

ويحظى مجلس الشورى بوصفه وحداً من السلطات التنظيمية في المملكة العربية السعودية باهتمام ودعم من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - أيده الله -، وتمثل هذا الاهتمام والدعم في استقباله - يحفظه الله - لمعالي رئيس مجلس الشورى وأعضاء المجلس بمناسبة صدور الأمر الملكي بتعيينه – رعاه الله - وزيراً للدفاع في ٩ / ١٢ / ١٤٣٢هـ لتهنئته بالثقة الملكية.

" أنتم خير من يمثل هذه البلاد" هذه الكلمات التي وجهها خلال الاستقبال كانت شهادة ثقة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - حيث قال:// إن مجلس الشورى يعطي الرأي الحقيقي وفي نفس الوقت يخدم ديننا ووطننا وشعبنا//. وأضاف: إن هذه الدولة قامت على أسس إسلامية وحدت الجميع على كتاب الله وسنة رسوله، وتاريخ الدولة الحقيقي يجمع ولا يفرق، فدعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب التي تبناها ودعمها وقام بها الإمام محمد بن سعود، هي مصدر نعتز ونفتخر به دائما في كل المحافل //.

وتابع – أيده الله - بقوله // إن هذه الدولة جمعتها العقيدة الإسلامية، ومن قبل في التاريخ كما تعرفون لم يكن في الجزيرة العربية دولة بعد انتهاء الخلافة إلا هذه الدولة، وقامت وسقط التدخل الخارجي، وقامت وسقط الخلاف الداخلي، وقامت واستمرت أكثر من ١٠٠ سنة، لماذا ذلك؟، لأنها لم تقم على حسب ونسب، مع أننا نعرف حسبنا ونسبنا، والدولة قامت على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وفي النظام الأساسي للحكم، وأنظمتها تستمد من كتاب الله وسنة رسوله، وكل نظام وكل عمل لا يتعارض معها فهو مقبول.

ونوه بجهود معالي رئيس وأعضاء المجلس في خدمة دينهم ووطنهم وقال: // أنتم والحمد لله خير من يمثل هذه البلاد، وأنتم حزتم على ثقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين، ولم تأت هذه الثقة صدفة بل عن خبرة واختيار .. والحمد لله الكفاءة فيكم والتعاون بينكم تام //.

وأضاف - يحفظه الله -// نحن كمسؤلين نقبل بالرأي، وما يأتي منكم وأنتم في بلد من ملكنا إلى أصغر مسؤول أبوابنا مفتوحة للجميع، وهذه العادة تأصلت في هذا البلد، وأمر نعتز به ويضع علينا مسؤولية، وإذا أنعم الله عليك بالصحة، أو العلم أو المال أو النفوذ واستثمرتها فيما ينفع الناس فهذا خير //.

عليكم أن تساعدونا بالرأي والمشورة الناصحة

ومن مظاهر اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - أيده الله - بمجلس الشورى، وثقته في دور المجلس في دعم ومساندة الأجهزة الحكومية وتطوير آدائها، وبما يقدمه من قرارات سديدة ستهم في صناعة القرار الوطني، فقد حضر الجلسة العاشرة لمجلس الشورى لأعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة للمجلس التي عقدت يوم الاثنين ٣ / ٤ / ١٤٢٧ هـ، بصفته - رعاه الله - رئيساً لمجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز، والمشرف على مكتبة الملك فهد الوطنية.

وخلال الجلسة أكد - يحفظه الله - ترحيبه بأي مقترحات أو آراء يراها أعضاء مجلس الشورى، وقال: « أنتم أصحاب الرأي أساساً في هذه الدولة وهذه مهمتكم، ويجب علينا أن نساعدكم فيها، وأن تساعدونا بالرأي والمشورة الناصحة ..». وأجاب - رعاه الله - بكل صراحة ووضوح وشفافية على أسئلة أعضاء المجلس واستفساراتهم، حول كل ما يدخل ضمن اختصاصات دارة الملك عبدالعزيز، ومكتبة الملك فهد الوطنية.

ويلقي الخطاب الملكي السنوي نيابة عن الملك عبدالله بن عبدالعزيز

كما ألقى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -ولي العهد آنذاك - الخطاب الملكي لأعمال السنة الثالثة للدورة السادسة لمجلس الشورى، نيابة عن الملك عبدالله بن عبدالعزيز - رحمه الله - وذلك يوم الثلاثاء الموافق ١٥ ربيع الأول ١٤٣٦هـ، بحضور أصحاب السمو الملكي الأمراء والفضيلة العلماء والمعالي الوزراء، وكبار المسؤولين من مدنيين وعسكريين، ورجال الفكر والأدب، وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى المملكة. كما التقطت الصور التذكارية له - أيده الله - مع أعضاء مجلس الشورى بهذه المناسبة.

سياسة المجالس المفتوحة

وتعد سياسة « الباب المفتوح « أو المجالس المفتوحة» سمة مميزة تتفرد بها المملكة العربية السعودية منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود – طيب الله ثراه – فقد باتت تلك المجالس التي تتمحور في اللقاءات المباشرة لولاة أمر هذه البلاد مع الموطنين، نهجاً سياسياً لأبنائه من بعده.

وتتجلى سياسة الباب المفتوح في سياق الأقوال المأثورة للملك عبد العزيز – رحمه الله – وفي سيرته، حيث وصف الزركلي مجلس الملك بقوله: ‹‹كان للملك أوقات مخصصة لمجلسه العام، يدخله فيها كل قادم عليه..››.

والمجالس المفتوحة تقليد عربي إسلامي قائم على اللقاء المفتوح بين الراعي والرعية، لتلمس احتياجات ومطالب الشعب. وفي هذا السياق يقول خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – يحفظه الله – في إجابته على أسئلة مؤلف كتاب» المجالس المفتوحة والمفهوم الإسلامي للحكم في سياسة المملكة العربية السعودية»: إن المجالس المفتوحة تقليد إسلامي قديم، حيث كان الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام يلتقي بالناس في المسجد، وقد اتبعت بلادنا المملكة العربية السعودية باعتبارها بلداً إسلامياً هذا التقليد منذ عهد أجدادنا الذين أسسوا الدولة السعودية الأولى».

وظاهرة المجالس المفتوحة، إحدى الممارسات المنبثقة عن خصوصيتنا الثقافية والسياسية، والتي تبلورت عبر عقود من التطور السياسي لتصبح علامة بارزة في التعاطي السياسي في المملكة، وإحدى دعائم نظام الحكم في المملكة، فقد نصت المادة الثالثة والأربعون من النظام الأساسي للحكم على أن « مجلس الملك وولي العهد مفتوحان لكل مواطن ولكل من له شكوى أو مظلمة »، إذ توفر في هذه الحالة جسراً للتواصل بين الحكومة والشعب. وفي هذا السياق يصف الملك سلمان بن عبدالعزيز، في تقديمه للكتاب ذاته الذي ألفه صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز، المجالس المفتوحة بأنها «مظهر من مظاهر الحكم المبني على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وتنظيم العلاقة بين الراعي والرعية». فولاة الأمر، والمسؤولون الحكوميون يلتقون بالمواطنين بشكل دوري لبحث مشكلاتهم، ويستمعون إلى مطالبهم، لا سيما في الشأن الإداري والاجتماعي.

المجالس المفتوحة علاقة فريدة بين المواطن والقيادة

والمجالس المفتوحة هي بمثابة مجالس شورية يلتقي فيها الملك، أو ولي العهد، أو أمير المنطقة، بالعلماء والمواطنين بمختلف فئاتهم، في علاقة فريدة بين المواطنين وقياداتهم، تزيد من الروابط والتلاحم بين القيادة والشعب. وتعد مضماراً متعقلاً ومتزناً لتبادل الآراء من أجل خدمة الدين ونهضة البلاد، والمحافظة على استقرارها وأمنها.

ولعل مقارنة أولية بين هذا التوجه وأوضاع كثير من البشر في دول العالمين الأول والثاني تضعنا وجهاً لوجه أمام حقيقة لا يختلف عليها اثنان، وهي أنه لا توجد حالة تلاحم بين قيادة وشعبها ربما تماثل حالة التلاحم الأزلي الذي تعيشه المملكة، فهموم المواطن أولوية على الأجندة الملكية ليلاً نهاراً..

ديموقراطية مباشرة

ويسمي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز المجالس المفتوحة ب»الديمقراطية المباشرة»، ففي معرض رده - رعاه الله - على سؤال لمؤلف كتاب «المجالس المفتوحة ..» عما إذا كانت تسمية المجالس المفتوحة بالديمقراطية المباشرة تسمية مناسبة،: قال - يحفظه الله - » نعم، فعند مقارنته بالمفاهيم الغربية أستطيع أن أسمي عمل المجالس بالديمقراطية المباشرة، لأنك ترى المواطنين وهم يتناقشون ويتبادلون الحجج المباشرة مع المسؤولين الحكوميين من الملك حتى أصغر مسؤول في الحكومة، حيث يعبرون عن آرائهم ويتلقون النصيحة في نفس الوقت. . وخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – يحفظه الله - بوصفه رجل دولة منذ نعومة أظفاره، حيث كان قريباً من صناعة القرار، ولا نغالي إذا قلنا أنه كان من أصحاب القرار، نظراً لقربه وملازمته لإخوانه الملوك، وواحداً من أهم أعمدة وأركان الحكم في المملكة العربية السعودية منذ وقت مبكر، وأمين سر العائلة المالكة، والمستشار الخاص لملوك المملكة، وذلك لما عُرف عنه من حكمة ومعرفة وسعةِ اطلاعٍ وقدرة في المحاورة والاستماع، ومعرفته الدقيقة بمجتمعه، ومؤسسات البلاد، فقد سار على نهج والده المؤسس وأبنائه من بعده في نهج سياسة الباب المفتوح منذ توليه إمارة منطقة الرياض، حيث يخصص جزءاً من وقت دوامه الرسمي لاستقبال المواطنين، والاستماع إلى شكاواهم، وقضاء حوائجهم، كما خصص – رعاه الله – يوماً في الأسبوع لاستقبال المواطنين في منزله مساءً على مختلف أطيافهم وفئاتهم يستمع منهم ويتناقش ويتبادلهم معهم الرأي في كل ما يهم المجتمع ويحقق مطالبهم.

كما سار خادم الحرمين الشريفين – يحفظه الله - على هذا النهج حينما تولى مهمة وزارة الدفاع، ومن ثم بعد مبايعته ولياً للعهد، وبعد توليه مقاليد الحكم، خصص يوم الثلاثاء من كل أسبوع لاستقبال العلماء والمواطنين، يتبادلهم معه الرأي في كل ما يهم الدين والوطن والرعية، ويستمع إلى هموم المواطنين، وحاجاتهم.

ويقول خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان عبدالعزيز – يحفظه الله – خلال استقباله حينما كان أميراً لمنطقة الرياض وفداً من جامعة هارفارد الأمريكية:» إن حكومة المملكة العربية السعودية تنتهج سياسة الباب المفتوح بين المسؤول والمواطن، وهو أمر تكاد تتميز به المملكة بما يتيح التعرف من قرب على آراء المواطنين وتطلعاتهم واحتياجاتهم«.

الملك سلمان .. تقدير للعلم والعلماء وشغف بالتاريخ

جانب آخر في شخصية الملك سلمان بن عبدالعزيز رجل الدولة الفائض حكمة وسياسة ورجاحة عقل، صاحب مدرسة الإدارة ومستشار الملوك، الشريك في صناعة القرار في أعلى مراتبه، يعكس أحد مقومات تفرد شخصيته، وهو تقديره الفائق للعلم والعلماء، ورجال الفكر والأدب، وسعة اطلاعه ونهمه للمعرفة، وشغفه بالتاريخ بشكل عام، وبتاريخ الجزيرة العربية بشكل خاص، فقد تعدى اهتمام خادم الحرمين الشريفين بالتاريخ مجرد القراءة، إلى البحث والتحليل والتنقيب والتحقيق، بل مراجعة كتب التاريخ وما تخطه أيادي المؤرخين؛ إيماناً منه بأن علم التاريخ ما هو إلاّ الاعتبار من الماضي ومعرفة الحاضر واستشراف المستقبل، بل إنه التبصر بالدلالات الكونية، والعبرة بما سلف من الزمان وما سبق من السنين والأيام.

ويرى العديد من المقربين من الملك سلمان بن عبدالعزيز أن له – يحفظه الله – منهجية خاصة في هذا الجانب، تتمثل في اهتمامه بقراءة التاريخ الاجتماعي قراءة فاحصة واختيار المصادر الصحيحة المعينة على ذلك، مثل كتب السير والتراجم والمذكرات وغيرها، وفضوله المعرفي الكبير المتمثل في تتبع قصص الأسر السعودية ليقف على ماضيها وحاضرها، وحبه لمكارم الأخلاق التي يدعو إليها ديننا الإسلامي الحنيف، وعاداتنا وقيمنا العربية العريقة، وحرصه – رعاه الله- على رؤيتها مشاعة في مجتمع المملكة العربية السعودية، ثم استعانته بالمصادر الدقيقة القريبة من الظاهرة أو الحالة التاريخية المدروسة ليضمن تحقق الموضوعية في أقوى درجاتها الممكنة.

من أقوال الملك سلمان في الشورى

" يُجسِّدُ مجلسُكمْ في تشكيلِه وحدةَ الوطن، وفي أعمالِه المشاركةَ في صُنعِ القرار، فأنتمْ من قادةِ الرأي الذينَ تعتمدُ عليهمُ الدولةُ في صياغةِ حاضرِ ومستقبلِ الوطن، وهذا يُلقي عليكُم مسؤوليةً كبرى في مواجهةِ التحدياتِ التي تتعرَّضُ لها بلادكُم، وفي الدَّفعِ بمسارِ التنميةِ الوطنيةِ في أبعادِها المُختلفةِ، لتحقيقِ تطلُّعاتِ المواطن.

إنَّ بلدُكم يعيشُ في منطقةٍ تشهدُ العديدَ من الأزماتِ، التي أفْرزَت تحدياتٍ كبيرة، وبفضلِ اللّهِ ثمَّ بتعاونِ مجلسِكم، وتضافُرِ جهودِ حكومتكم تمكَّنَّا منَ التعاملِ معَ هذهِ الأزماتِ، والاستجابةِ لهذهِ التحدِّيات، ممَّا جعلَ بلادَكُم واحةَ أمانٍ في مُحيطٍ مُضطرب..

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبد العزيز

د. الجفري: الملك سلمان يسير بالوطن إلى منصات جديدة من المجد والإنجاز

أعرب معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري عن سعادته واعتزازه بتشريف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - مجلس الشورى وإلقاء الخطاب الملكي لأعمال السنة الرابعة من الدورة السادسة لمجلس الشورى.

وقال معالي الدكتور محمد بن أمين الجفري في تصريح بهذه المناسبة: إن مضامين الخطاب الملكي الذي يتناول فيه خادم الحرمين الشريفين - رعاه الله - السياستين الداخلية والخارجية للمملكة، وأهم القضايا الوطنية، ستكون خير معين للمجلس يسترشد بها في أدائه لمهامه التشريعية والرقابية، كما ستكون خير موجه للعمل الشورى نحو تحقيق التطلعات والرؤى السامية للملك سلمان بن عبدالعزيز في الارتقاء بالأداء الحكومي، ومعالجة القضايا الوطنية الملحة، وصولاً إلى مزيد من الرفاهية للمواطنين، وتنمية مستدامة في كل أرجاء الوطن، في ضوء النقلة النوعية التي يقودها - يحفظه الله - لتطوير الأسلوب الإداري الحديث للدولة من تطوير للأداء، واستخدام أحدث أساليب المتابعة التنفيذية، ودعم أجهزة الدولة بالكفاءات المتميزة، وتهيئة جميع الإمكانات المادية والتنظيمية والمعنوية.

وأضاف معاليه: إن الخطاب الملكي السنوي ينطلق من تحت قبة الشورى ليرسم سياسة المملكة المستقبلية، بالإضافة إلى مضامين تتعلق بموقف المملكة تجاه العديد من القضايا الوطنية والإقليمية والدولية، وهو تشريف للمجلس أن يتخذ الملك المفدى من منبره وسيلة للتواصل مع شعبه وأمته، وأن يكون للمجلس هذه المكانة الرفيعة لدى القيادة الحكيمة التي أسست بمبادراتها المتكررة لعمل شوري مميز نحصد ثماره اليوم وسنواصل بإذن الله حصد المزيد من النجاحات على طريق النمو والبناء.

وأوضح معالي الدكتور محمد الجفري أن الممارسة الشورية في المملكة العربية السعودية تتميز بالتكاملية والتناغم مع جميع الأجهزة التنفيذية في الدولة، فالقاعدة العامة في علاقة المجلس مع جميع أجهزة الدولة، أين تكمن مصلحة الوطن والمواطن؟، مشيراً إلى أن مجلس الشورى أسهم في دعم مسيرة التنمية، وتحديث الأنظمة لمواكبة المستجدات، إلى جانب مبادراته في معالجة الكثير من القضايا الوطنية الملحة، وأصدر العديد من القرارات المهمة التي تلامس تطلعات مواطني المملكة وآمالهم، وتلبي حاجاتهم الآنية والمستقبلية.

وأفاد معاليه أن الملك سلمان بن عبدالعزيز بما يتميز به من الحكمة وبعد النظر والخبرة الإدارية انتهج منذ أن تولى مقاليد الحكم سياسة الإصلاح والحزم في إدارته لأمور البلاد، حيث أثبتت الكثير من الأوامر الملكية التي أصدرها - حفظه الله - التوجه الجاد نحو الرقي بالوطن والمواطن إلى منصات جديدة من المجد والإنجاز، لافتاً النظر إلى أن خادم الحرمين الشريفين يحمل هم وطن بحجم المملكة العربية السعودية لديه مسؤوليات وطنية وإقليمية ودولية استثنائية، وقال: إننا في مجلس الشورى عاهدنا الله أن نكون خير معين له حفظه الله وسدد خطاه.

واستشهد الدكتور محمد الجفري بالقرارات التي أصدرها الملك المفدى نحو الرقي بآليات عمل الأجهزة الحكومية والقضاء على البيروقراطية، ووصفها بالتاريخية، وذكر منها قراره - أيده الله - الذي استهدف اختصار المجالس العليا في جهازين أثبتا خلال الفترة الماضية جدارتهما وتميز انجازاتهما، وهما مجلس الشؤون السياسية والأمنية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع.

وفي ختام تصريحه سأل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الله تعالى أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد، وأن يوفق القيادة الرشيدة إلى ما فيه الخير والصلاح، وأن يديم على بلادنا نعم الأمن والإيمان ويحفظها من كل مكروه.

مساعد رئيس مجلس الشورى:
رسائل سياسية واقتصادية مهمة يحملها الخطاب الملكي

أكد معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان أن تشريف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - مجلس الشورى، وإلقائه الخطاب الملكي لأعمال السنة الرابعة من الدورة السادسة للمجلس هو أسمى احتفاليات مجلس الشورى، وعلى درجة عالية من الأهمية لما سيتضمنه الخطاب الملكي من مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية، ستشكل بإذن الله تعالى برنامج عمل للمجلس في دراسة الموضوعات التي تندرج ضمن اختصاصات المجلس وصلاحياته.

وقال معاليه في تصريح بهذه المناسبة: إن هذه المناسبة تحمل في داخلنا كمسؤولين أبلغ السرور بلقاء خادم الحرمين الشريفين، والاستماع إلى خطابه الكريم، وما سيحمله من مضامين وتوجيهات سامية، ترسم برنامج عمل متكامل لمنجزات الدولة ومشاريعها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وجدول عمل للدولة بكافة قطاعاتها وأجهزتها .

وتطرق معاليه إلى أهم المؤشرات التي يتناولها الخطاب الملكي السنوي ومنها الثوابت والمرتكزات الأساسية التي تقوم عليها السياستين الداخلية والخارجية للمملكة، ومواقف المملكة من القضايا العربية والإسلامية الراهنة، والمنجزات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية التي تحققت على ثرى هذا الوطن الغالي، وبرنامج عمل الحكومة لتحقيق أمال المواطنين وتحقيقها، التي يعمل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وحكومته الرشيدة على تلبيتها، وفق مسار التنمية المتوازنة في مختلف المجالات وفي جميع مناطق المملكة.

ورأى معالي الدكتور يحيى الصمعان أن الخطابات الملكية في مجلس الشورى بما تحمله من مضامين، وتوقيتها ومكان إلقائها، ومستوى حضورها، تعطي المبرر لاهتمام الدوائر الرسمية ووسائل الإعلام في الداخل والخارج على تغطيتها ومتابعتها بالتحليل والقراءة لمضامينها نظراً لما تحمله من رسائل سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة .

وبين معالي مساعد رئيس مجلس الشورى أن ممارسة الشورى في المملكة النابعة من شريعتنا الإسلامية الغراء، أسهمت في تقديم الرأي السديد، والمشورة المخلصة والقرارات الرشيدة، كما أسهمت في توسيع قاعدة صناعة القرار ونجحت في بناء جسر للتواصل الحضاري والإنساني مع العديد من دول العالم من خلال الحضور المميز للمجلس ووفوده في الساحات البرلمانية الدولية.

وأكد أن حجم التطلعات والآمال والطموحات التي ينشدها ولاة الأمر والمواطنون تتواكب مع ذلك القدر من المقومات والنجاحات التي حققها المجلس.

وفي ختام تصريحه سأل الدكتور يحيى الصمعان الله تعالى أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد وسمو ولي ولي العهد، وأن يسدد خطاهم، كما سأله تعالى أن يديم على هذه البلاد وشعبها نعم الأمن والاستقرار.

د. آل عمرو : مضامين الخطاب الملكي منهاج عمل للمجلس وأعضائه

أعرب معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو عن سعادته الغامرة بتشريف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - مجلس الشورى وإلقائه الخطاب الملكي السنوي لأعمال السنة الرابعة من الدورة السادسة للمجلس، وعد ذلك مصدر اعتزاز للمجلس أعضاءً ومنسوبين.

وقال معاليه في تصريح بهذه المناسبة : إن تشريف خادم الحرمين الشريفين للمجلس وإلقاء الخطاب الملكي السنوي، يفتح آفاقاً رحبة أمام المجلس، ويضع منهجاً يسير على هداه أعضاء المجلس بكل عزيمة وإرادة ومسترشدين بما يحمله الخطاب الملكي من مضامين ورسائل مهمة، تحدد الأهداف والبرامج والغايات التي تطمح الدولة إلى تحقيقها.

وأضاف: « إن الخطاب الملكي يتناول أهم ملامح السياستين الداخلية والخارجية للدولة، ومواقفها من مختلف القضايا الراهنة على الساحتين العربية والدولية ».

وأشار معالي الأمين العام لمجلس الشورى إلى أن مضامين الخطاب الملكي تعد منهاج عمل وخارطة طريق لعمل المجلس، حيث يبني عليها أعضاء مجلس الشورى خطة عملهم الفعلية لتحقيق ما اشتملت عليه من تطلعات تطويرية تهم الوطن والمواطن، إلى جانب ما يشتمل عليه الخطاب من مواقف سياسية تجاه العمل العربي والإسلامي ومختلف القضايا الدولية.

وأكد أن ممارسة الشورى في المملكة العربية السعودية النابعة من شريعتنا الإسلامية الغراء، قد أسهمت في تقديم الرأي السديد، والمشورة المخلصة والقرارات الرشيدة لولي الأمر.

لافتاً النظر إلى أن مجلس الشورى يسهم إسهاماً كبيراً في صناعة القرار الوطني بوصفه شريكا في السلطة التنظيمية، و بما يبذله من جهود كبيرة في مناقشة ودراسة الموضوعات التي تحال إليه، أو المقترحات التي يقدمها الأعضاء بشأن تكوين نظام جديد أو تعديل نظام قائم بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.

ولفت النظر إلى أن مجلس الشورى قدم رؤيته على تقارير آداء الأجهزة الحكومية للسنة المالية المنصرمة، وأصدر بشأنها العديد من القرارات الهادفة إلى الارتقاء بآدائها، ومعالجة الصعوبات التي تواجهها في آداء مهامها، وذلك من خلال منظومة عمل دقيقة تخللتها دراسات ومناقشات عميقة، الأمر الذي مكن المجلس ليكون سنداً قوياً للدولة ودعامة من دعائم التحديث والتطوير لأجهزتها ومؤسساتها.

وسأل معالي الدكتور محمد آل عمرو في ختام تصريحه الله تعالى أن يحفظ قائد المسيرة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد، وأن يديم على هذه البلاد أمنها واستقرارها.

صحتك غايتنا

رؤية أرامكو السعودية للرعاية الصحية، لا تتوقف على حدود تقديم أعلى مستوياتها الطبية لموظفيها وعائلاتهم، بل تتعدى ذلك لتكون مركزاً علمياً يحقق الإستفادة لجميع المؤسسات الطبية بالمملكة، ووفق هذا الإطار فإن مركز جونز هوبكنز أرامكو الطبي (JHAH) هو مشروع رعاية صحية مشترك بين أرامكو السعودية وجونز هوبكنز الطبية، وهو أحد أكثر الأنظمة الصحية والأكاديمية الرائدة في العالم. وعلى مدى السنوات القادمة، سيقدم هذا التعاون العالمي مساهمة كبيرة في مجال الصحة في المملكة العربية السعودية. وسيتطور مركز جونز هوبكنز أرامكو الطبي ليصبح مركزاً للتميز قادراً على توفير خدمات تخصصية وفرعية متطورة، وطرق جديدة من العلاج، وتقديم بحوث وتوفير تعليم فيما يتعلق ببعض أوجه الرعاية الصحية الأكثر أهمية في المملكة العربية السعودية والمنطقة ككل.

مركز جونز هوبكنز أرامكو الطبي
Johns Hopkins Aramco Healthcare

أرامكو السعودية
Saudi Aramco

JOHNS HOPKINS
MEDICINE

حصاد الشورى في عام

قرارات لامست هموم المواطنين واحتياجاتهم وتوخت المصالح العليا للوطن والمواطن

تقرير – فيصل الشدي

قدم مجلس الشورى خلال أعمال السنة الثالثة من دورته السادسة التي انتهت في الثاني من شهر ربيع الأول ١٤٣٧هـ، رؤيته في آداء الأجهزة الحكومية تضمنتها قرارات رفعها المجلس إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بوصفه المرجعية العليا للسلطات في الدولة، وذلك إثر دورة عمل نظامية دقيقة ومناقشات عميقة لتقارير أداء الوزارات والأجهزة الحكومية، بهدف الارتقاء بخدماتها المقدمة للمواطن، الأمر الذي أهل المجلس ليكون سنداً قوياً للدولة ودعامة من دعائم التحديث والتطوير لأجهزتها ومؤسساتها.

ومنجزات المجلس في السنة الثالثة تمثلت في حجم القرارات التي أصدرها في جلساته الإحدى والسبعين جلسة التي عقدها خلال سنة التقرير، قرارات لامست هموم واحتياجات المواطن، وتوخت المصالح العليا للوطن والمواطن، من خلال دراسة مشروعات الأنظمة، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتقارير أداء الأجهزة الحكومية واستضافة المسؤولين وفق سياق يقوم على بحوث ودراسات ونقاش وتداول للرأي ووضع للمقترحات والتوصيات ومن ثم الخروج بالقرارات.

وبذل مجلس الشورى جهوداً حقيقية بالتعاون مع الحكومة دعماً لعجلة البناء والتطوير والتنمية، وما يستلزمه ذلك من دراسات مستفيضة

للأنظمة واللوائح التي غطت الكثير من المجالات التشريعية، وغير ذلك من الموضوعات التي تساير المتغيرات التي تشهدها المملكة على المستويين المحلي والعالمي.

إنجازات كانت بحجم العمل الذي بذله المجلس ولجانه المتخصصة في دراسة جميع الموضوعات التي أحيلت إليه من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - رعاه الله -، أو التي تم اقتراحها من أعضاء المجلس استناداً للمادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.

١٢٦ قراراً لدعم مسيرة التنمية وتطوير أجهزة الدولة

وما يقدمه المجلس هو بمثابة قرار له قوته وإجراءاته الدقيقة والمحكمة يصدر بعد دراسات ومناقشات معمقة؛ سواء في اللجان المتخصصة؛ أو تحت القبة، عبر الحوار الراقي والفرص المتساوية التي يتيحها معالي رئيس المجلس للأعضاء في مناقشة كافة القضايا المطروحة على جدول الأعمال، وفي إطار معايير من الحرية والاحترام المتبادل.

وبلغة الأرقام فقد أنهى مجلس الشورى دراسة ومناقشة مائة وستة وعشرين موضوعاً، أصدر بشأنها مائة وستة وعشرين قراراً تم رفعها إلى مقام خادم الحرمين الشريفين بمقتضى المادة السابعة عشرة من نظام المجلس، وترصد الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي بمجلس الشورى في هذا التقرير بمناسبة افتتاح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله – يوم الأربعاء الموافق ١٢ ربيع الأول ١٤٣٧هـ، أبرز القرارات التي أصدرها مجلس الشورى خلال السنة الثالثة من الدورة السادسة الحالية، والموضوعات التي لا تزال تحت الدراسة.

فقد مثلت إحدى وسبعين جلسة من جلسات المجلس خلال السنة الثالثة المنصرمة من سنوات الدورة السادسة للمجلس شرياناً مهماً لدعم مسيرة التنمية، ودعم أجهزة الدولة، ودفعها نحو مزيد من الإنجاز، وتلافي الصعوبات التي قد تواجه أدائها بهدف الارتقاء بخدماتها المقدمة للمواطن.

وأصدر مجلس الشورى مائة وستة وعشرين قراراً تم رفعها إلى مقام خادم الحرمين الشريفين بمقتضى المادة السابعة عشرة من نظام المجلس، شملت الأنظمة واللوائح، وتقارير الأداء السنوية، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومذكرات التفاهم، والمقترحات التي تقدم بها عدد من أعضاء المجلس.

وفصَّل التقرير أن المجلس أصدر تسعة وأربعين قراراً تختص بتقارير الأداء السنوية للوزارات والأجهزة الحكومية، وستة وعشرين قراراً خاصاً بالأنظمة واللوائح، وخمسة وثلاثين قراراً تخص الاتفاقيات الثنائية والمعاهدات الدولية، وثلاثة قرارات خاصة بالخطط التنموية والاستراتيجيات، وغير ذلك من الموضوعات التي تدخل ضمن اختصاصات المجلس.

أما المقترحات التي اقترحها أحد الأعضاء أو عدد من الأعضاء استناداً للمادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى وناقشها المجلس خلال السنة الثالثة محل التقرير فقد بلغت نحو ١١ مقترحاً.

من أهم منجزات المجلس نظام الرسوم على الأراضي البيضاء

ويأتي في مقدمة الموضوعات من حيث الأهمية التي تلامس هموم المواطنين، مشروع نظام الرسوم على الأراضي البيضاء، التي بذل فيه المجلس جهداً واضحاً، وأنجزه خلال مدة قصيرة وفقاً للتوجيه الكريم الذي قضى بإنجازه خلال ثلاثين يوماً من وروده إلى المجلس، وفي هذا السياق أكد المجلس في قرار آخر على أن تقدم وزارة الإسكان خططها الزمنية، والمكانية، والعمرانية؛ لتوفير المنتجات السكنية للمواطنين.

وجاءت قرارات المجلس وفق المجالات والقطاعات الآتية:

الشؤون الإسلامية والقضائية

في الشأن الإسلامي والقضائي أصدر المجلس عدداً من القرارات التي تستهدف تطوير العمل في القضاء والتحقيق والادعاء العام والشؤون الإسلامية، حيث طالب هيئة التحقيق والادعاء العام بتوثيق مهارات الأعضاء في التحقيق والادعاء؛ للإفادة منها في التأهيل والتدريب.

كما طالب المجلس في الشأن القضائي وزارة العدل الاستعانة بالقطاع الخاص؛ للقيام بأعمال التنفيذ تحت إشراف قضاء التنفيذ.

ولاحظ المجلس عدم وجود معلومات كافية عن مشروعات الرئاسة العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي فدعا إلى معلومات مفصلة عن المشروعات المتعثرة، وبيان أسباب تعثرها، وخطة الرئاسة لتجاوز الصعوبات التي سببت هذا التعثر.

مقترح مشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية

الصحة

وفي قطاع الصحة طالب المجلس هيئة الهلال الأحمر السعودي بصرف بدل خطر وعدوى للمسعفين، والعاملين الميدانيين في الخدمات الإسعافية ودراسة إسناد حالات الإخلاء الطبي للمرضى الذين تستدعي حالتهم المرضية نقلهم من أي مدينة في المملكة لأي من المستشفيات المرجعية؛ إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي، ودعمها بالإمكانات اللازمة.

كما وافق على مقترح مشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمُسعفين المقدم من عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي.

وللحد من الأجهزة والمنتجات الطبية غير المطابقة للمواصفات طالب المجلس الهيئة العامة للغذاء والدواء بالتعريف باشتراطاتها للأجهزة والمنتجات الطبية بالداخل والخارج؛ للحد من عرض ما يخالف ذلك في الأسواق المحلية.

وشدد المجلس على بذل المزيد من الجهد لاستكمال جهاز هيئة الغذاء والدواء الإداري والفني، واستقطاب المؤهلين لذلك، والتنسيق مع الجامعات ووزارة التعليم لإيجاد الكفايات التي تحتاجها الهيئة.

وحرصاً من المجلس على تمكن مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون من تقديم خدمات متميزة، طالب مجلس الشورى المستشفى بوضع خطة إستراتيجية متكاملة وشاملة لخدماته، وتوفير البيانات حول مؤشرات قياس الأداء لمختلف عناصرها في تقاريره السنوية القادمة، كما طالب المستشفى بتكثيف حملات التوعية الصحية بأمراض العيون الشائعة، والتعريف بأسبابها، والتركيز على أضرار استخدام العدسات اللاصقة التجميلية والتجارية.

وفي السياق ذاته شدد المجلس في أحد قراراته على زيادة الاعتمادات المالية لميزانية وزارة الصحة؛ لمواجهة ارتفاع فاتورة العمل الصحي ومستلزماته، ودعم بنود برامج التشغيل الذاتي وشراء الخدمة؛ لتلبية احتياجات المواطنين.

فيما طالب المجلس وزارة الصحة بذل مزيد من الجهد في العناية بالمرضى، وترتيب علاجهم في الخارج، وسفرهم على الدرجة المناسبة لحالاتهم (بحيث لا تقل عن درجة رجال الأعمال). والإعداد المسبق لاستقبالهم، وإدخالهم إلى المنشآت الصحية المناسبة، سواءً أكانوا على حساب الدولة أم على حسابهم الخاص.

منح إدارات التربية والتعليم في المناطق الاستقلال الإداري والمالي عن الوزارة

التعليم

وفي الجانب التعليمي طالب المجلس وزارة التعليم بتقديم تقرير مفصل عن الأداء التعليمي، والممارسات السلوكية للطلاب والطالبات داخل المدرسة؛ وفقاً للمعايير المعتمدة.

كما طالبها بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية لضبط مسميات الوظائف وفقاً للتشكيلات المدرسية، واستحداث وظائف جديدة لتخصصات الإرشاد النفسي. والتخصصات الصحية، وتخصصات التغذية، والتخصصات الإدارية، إلى جانب منح إدارات التربية والتعليم في المناطق الاستقلال الإداري والمالي عن الوزارة.

منح حوافز للمبتعثين الملتحقين بالجامعات العالمية المتميزة

وفيما يخص التعليم العالي طالب مجلس الشورى وزارة التعليم العالي (سابقاً) والجامعات بعد دراسته لتقريرها بمنح حوافز للمبتعثين الملتحقين بالجامعات العالمية المتميزة.

وباحتساب تاريخ الحصول على شهادة الماجستير أساساً لأحقية عضو هيئة التدريس للحصول على مكافأة نهاية الخدمة، بدلاً من تاريخ التعيين على وظيفة محاضر.

ودعم المجلس أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بقرار أكد فيه على وزارتي التعليم والمالية؛ العمل على دمج بدل التدريس الجامعي في أصل الراتب الخاص بأعضاء هيئة التدريس السعوديين، ومن في حكمهم.

وفي جانب التدريب التقني والمهني طالب المجلس المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني فتح الورش المهنية التابعة للمؤسسة؛ لتخدم المجتمع، وتكون مجالاً للتدريب التطبيقي المباشر لطلاب الثانويات الصناعية، والكليات التقنية، كما طالبها باعتماد البرامج التعليمية العالمية القائمة على الشهادات الاحترافية، وربط التخرج في المؤسسة بالحصول على شهادة تلك البرامج التعليمية الدولية المعتمدة.

حقوق الإنسان ومكافحة الفساد

وأولى المجلس اهتمامه بحقوق الإنسان وأعمال هيئة حقوق الإنسان، حيث قرر المجلس المطالبة بوضع آليات وفق معايير ومؤشرات محددة؛ لرصد حالة حقوق الإنسان بالمملكة، وتوثيقها، ومتابعتها.

كما شدد على أهمية العمل على مراجعة برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمملكة، وتحديثه، ووضع خطة تنفيذية له، وطالب بالتأكد من تنفيذ الجهات الحكومية للأنظمة واللوائح التي تضمن التزامها بحقوق الإنسان، ووضع خطة عمل سنوية لمراجعة تلك الأنظمة واللوائح؛ عملاً بالمادة (الخامسة) من تنظيم الهيئة.

مشروع نظام الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية

وبشأن مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة طالب المجلس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمسارعة في إنشاء قاعدة بيانات وطنية؛ تتضمن المعلومات، والبيانات، والإحصاءات المتعلقة بالفساد، وتصنيفها، وتحليلها، وتضمين تقاريرها السنوية القادمة نتائج ذلك.

كما شدد مجلس الشورى على وضع الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان تنفيذ استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد، ومتابعة ذلك.

ودعا الجهات المشمولة باختصاص الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؛ التحقيق مع منسوبيها الذين يتسببون في تعطيل الرد على استفسارات الهيئة وملحوظاتها، وإيقاع العقوبات النظامية على من تثبت مخالفته أو تقصيره.

وفي الشأن الرقابي الذي تقوم به هيئة الرقابة والتحقيق حث المجلس الهيئة على تعزيز دورها الرقابي؛ من خلال تكثيف التنسيق والتعاون مع وحدات المتابعة في الأجهزة الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني.

ومن خلال سرعة الانتهاء - بالتنسيق مع الجهات المعنية - من دراسة مشروع نظام مكافحة إساءة استخدام السلطة.

الثقافة والإعلام

وفي الشأن الثقافي والإعلامي طالب وكالة الأنباء السعودية بوضع خطة إستراتيجية واضحة تحدد رؤيتها، ورسالتها، وأهدافها؛ بما يبرز مكانة المملكة وهويتها، ودور الوكالة هذا المجال.

مشروع نظام تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة

وفي قرار آخر طالب المجلس مكتبة الملك فهد الوطنية بتطوير هيكلها التنظيمي، ووضع خطة إستراتيجية شاملة ومتكاملة لأعمالها؛ لتكون مواكبة للمكتبات الوطنية الرائدة في العالم في مجالات عملها وخدماتها المقدمة لفئات المجتمع، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة.

وطالب وزارة الثقافة والإعلام بتطوير مهارات منسوبيها بالتدريب والتأهيل؛ للقيام بأدوارهم ومسؤولياتهم، كما طالبها بأن تشغل وظائفها الشاغرة، وأن تلتزم في مشروعاتها بوضع خطة تفصيلية لاحتياجاتها المالية والإدارية؛ وفق دراسة علمية.

المال والاقتصاد والطاقة

وفي الشأن الاقتصادي دعا المجلس وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى العمل على توظيف الميزانيات المخصصة لها وفق الخطط الموضوعة؛ لتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية. كما طالبها بتضمين تقاريرها السنوية معلومات عن أهم المنجزات التي قامت بها في الجانب الاقتصادي، وما تواجهه من معوقات.

وأكد مجلس الشورى في أحد قراراته على أن تواصل وزارة البترول والثروة المعدنية تنفيذ السياسة البترولية المعتدلة للمملكة، القائمة على أسس اقتصادية تراعي المصالح المشتركة للمنتجين، والمستهلكين، والأجيال الحاضرة والقادمة، والتي تساعد على استقرار السوق البترولية.

كما أكد على الإسراع في اتخاذ الوزارة الإجراءات اللازمة في حق حالات التعديات على مواقع الأراضي المعتمدة من الجهات الحكومية، التي تم تخصيصها للاستثمار التعديني.

في قرار آخر طالب المجلس الهيئة العامة للاستثمار بتقييم مدى إسهام الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الوطني، وخاصة في مجال نقل التقنية وتوطينها.

وفي القطاع المالي دعا المجلس مصلحة الجمارك العامة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة للإسراع في تذليل المعوقات التي تواجه صادرات بعض المنتجات السعودية إلى بعض الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ لضمان حصول المنتجات الوطنية على الإعفاءات، والتسهيلات الجمركية المقررة.

كما دعاها إلى التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة للتوسع في اتفاقيات مكافحة تصدير المنتجات المقلدة والمغشوشة في البلدان المصدرة للمملكة.

وفي موضوع آخر يخص البنك السعودي للتسليف والادخار أكد المجلس في قراره على أهمية توسع البنك في العمل مع الصناديق والبرامج الخاصة المقرضة للشباب؛ لتطوير قدراتهم الإدارية والمالية، وتمكينهم من زيادة قاعدة المستفيدين وتوسيعها.

التنمية البشرية والاجتماعية

وفي مجال التنمية البشرية والاجتماعية دعا مجلس الشورى في قرار له صندوق الموارد البشرية إلى الإسراع في تشغيل المرصد الوطني لسوق العمل، وتفعيل دوره؛ بما يمكنه من توفير الإحصاءات، والمعلومات، والبيانات، والتقارير الدقيقة والحديثة لطالبي العمل، والمهتمين بشؤونه، في القطاعين الحكومي والخاص.

وعالج المجلس حالات العنف الأسري بقرار دعا فيه وزارة الشؤون الاجتماعية إلى دراسة تأسيس جهة تنفيذية متخصصة؛ تقوم بمباشرة حالات العنف الأسري، والتدخل لمنع الضرر النفسي، والاجتماعي، والبدني، وتعمل على وضع الإستراتيجيات التكاملية بين مختلف القطاعات ذات العلاقة.

وطالب المجلس وزارة الشؤون الاجتماعية بتصميم وتنفيذ برنامج وطني لبناء القدرات في الجمعيات الخيرية، بالتنسيق مع عدد من المختصين وبيوت الخبرة؛ لعقد دورات تدريبية لجميع منسوبي الجمعيات الخيرية العاملين بها - بما في ذلك أعضاء مجالس الإدارات عند الحاجة - على مختلف المستويات التخصصية والوظيفية في الجمعيات، وفق حقائب تدريبية تعد

لهذا الغرض، وذلك لبناء قدرات وتأهيل الكفاءات البشرية في الجمعيات الخيرية، للرفع من مستوى خدمات تلك الجمعيات، على أن يُخصص في ميزانية الوزارة بند لتغطية تكاليف هذا البرنامج.

وفي الشأن الرياضي حث مجلس الشورى الرئاسة العامة لرعاية الشباب على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ظاهرة التعصب الرياضي بأسلوب علمي وحكيم.

كما حثها على أن تقدم في تقاريرها السنوية تقييماً تحليلياً وافياً لنتائج الخدمات والمشاريع والبرامج التي تقدمها.

وطالب في توصية أخرى رعاية الشباب بالتنسيق مع وزارة التعليم لتبني برنامج وطني للكشف عن المواهب الرياضية، ورعايتها في سن مبكرة.

وقدم مجلس الشورى دعمه للدبلوماسيين السعوديين في إطار حرصه على تطوير العمل الدبلوماسي حيث طالب بوضع برنامج تمويل لتملك موظفي وزارة الخارجية العاملين في الخارج مساكن داخل المملكة بأقساط ميسّرة، وتتحمل الوزارة تكاليف التمويل، ووضع الضوابط اللازمة لذلك.

وطالب في قرار آخر وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارتي (المالية، والخدمة المدنية) لوضع الحوافز المالية اللازمة لتعيين الكوادر السعودية المؤهلة، لشغل حصص المملكة في مناصب المنظمات الدولية المختلفة ووظائفها.

ودعا وزارة الخارجية إلى دراسة أوضاع السعوديين المقيمين إقامة دائمة خارج المملكة؛ من حيث ظروفهم الاجتماعية، والاقتصادية، و أسباب إقامتهم في الخارج.

وإجراء دراسة بشأن أوضاع المواليد السعوديين في الخارج.

النقل والاتصالات

ومن المجالات التي يوليها مجلس الشورى اهتمامه مجال النقل والاتصالات، وبهذا الجانب فقد وافق المجلس على الاستفادة من مساعدي الطيارين الذين أتموا تدريبهم على حسابهم الخاص، ومن المتقاعدين العسكريين المتخصصين في مجال الطيران.

كما أُقر عدم تحميل الراكب مبالغ مالية إضافية على قيمة التذكرة الأصلية بسبب تأخر وصول الرحلة عن رحلات المواصلة الأخرى.

وطالب المجلس وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ لوضع برنامج وطني شامل لتعليم الفنيين والمختصين السعوديين، وتدريبهم، وتأهيلهم لإدارة أنظمة ومراكز المعلومات في المملكة وتشغيلها.

الأنظمة واللوائح

وفي مجال الأنظمة واللوائح ناقش المجلس العديد من الأنظمة واللوائح والتنظيمات وما في حكمها من تعديلات، وتنظيمات، وضوابط أو قواعد بالإضافة إلى تفسير أنظمة أو مواد في نظام معين، وأصدر بشأنها واحداً وثلاثين قراراً منها أنظمة وردت إلى المجلس بموجب المادة الخامسة عشرة من نظام المجلس، وأخرى بموجب المادة السابعة عشرة، ومقترحات لمشاريع أنظمة جديدة أو تعديل أنظمة نافذة قدمها عدد من أعضاء المجلس استناداً للمادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس.

ومن أهم الأنظمة التي قرر المجلس الموافقة عليها خلال السنة الثالثة محل التقرير مشروع نظام المنافسة (المعدل) المعد بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٩ وتاريخ ١٤٣٤/٩/١٤هـ، ومشروع إستراتيجية تعزيز المنافسة في المملكة، ومشروع نظام السجن والتوقيف، ومشروع نظام الإعلام المرئي والمسموع، وتعديل المادة (السادسة) من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية؛ بإضافة عقوبة التشهير للجرائم الواردة فيها.

وتعديل المادة (الثانية والستين) من نظام التأمينات الاجتماعية، واللائحة التنظيمية لتأشيرات الأعمال المؤقتة والموسمية.

مشروع نظام الإفلاس التجاري

وبشأن المقترحات المقدمة من أعضاء المجلس وفق المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى التي تعد من أهم المواد التي تتيح للمجلس دوراً مهماً في ممارسة مهامه التنظيمية (التشريعية)، إذ تتيح المادة لعضو المجلس أو عدد من الأعضاء اقتراح مشروع نظام جديد لسد فراغ تشريعي، أو تعديل نظام نافذ.

وقد تفاعل أعضاء المجلس في السنة الشورية الماضية مع هذه المادة، وقدموا ١١ مقترحات لأنظمة جديدة وتعديل أنظمة نافذة، ومن أبرز ما أقره المجلس من تلك المقترحات، مشروع نظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي ومشتقاتها، و مشروع نظام ممارسة الخدمات الإسعافية والمُسعفين، و مشروع تعديل المادتين (الرابعة، والخامسة) من النظام الصحي، الصادر

بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/١١ والتاريخ ١٤٢٣/٣/٢٣هـ؛ وذلك على النحو الآتي:

مشروع نظام هيئة الأمومة والطفولة

أولاً : إضافة فقرة جديدة برقم (١/مكرر) للمادة الرابعة من النظام؛ بالنص الآتي: "برامج صحة المرأة".

ثانياً : إضافة فقرة جديدة برقم (١٢/مكرر) للمادة الخامسة من النظام؛ بالنص الآتي: "وضع السياسة الوطنية لصحة المرأة، والخطط اللازمة لتنفيذها، وتطويرها؛ بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة".

مشروع نظام حماية المستهلك

كما وافق المجلس على ملاءمة دراسة العديد من المقترحات منها مقترح مشروع نظام (منع الكسب غير المشروع) ويهدف إلى حماية الوظيفة من خطر الاتجار بها، استغلالها أو استثمارها لصالح الموظف، و مقترح مشروع نظام رعاية كبار السن في المملكة، ومقترح مشروع نظام الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية، ومقترح مشروع نظام هيئة الأمومة والطفولة، ومقترح مشروع نظام حماية المستهلك، ومقترح مشروع نظام الإفلاس التجاري، ومقترح مشروع نظام تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

اللجان المتخصصة أنجزت دراسة أكثر من ١٦٠ موضوعاً خلال السنة الثالثة من الدورة السادسة

حققت اللجان المتخصصة في مجلس الشورى خلال السنة الثالثة من الدورة السادسة الحالية للمجلس نسبة إنجاز عالية في دراسة ومناقشة الموضوعات المحالة إليها حسب اختصاصاتها، إسهاماً منها في مساندة أعمال المجلس، بما قدمته من دراسات وتقارير دقيقة كانت عونا للمجلس على دراسة ومناقشة التقارير السنوية لأجهزة الدولة ومؤسساتها، والأنظمة واللوائح، والمعاهدات والاتفاقات الدولية، مما يدخل في اختصاصات المجلس وفق ما حددته المادة الخامسة عشرة من نظام مجلس الشورى.

وبلغت المواضيع التي ناقشتها اللجان المدرجة في اجتماعاتها التي عقدتها خلال السنة الثالثة منذ تشكيلها في الثالث من ربيع الأول ١٤٣٦هـ وحتى الثاني من ربيع الأول للعام الجاري أكثر من ١٦٠ موضوعاً، واستجلت خلال مناقشتها آراء العديد من كبار مسؤولي الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمختصين والمهتمين ذوي العلاقة بالموضوعات محل الدراسة في اللجان المتخصصة.

وقد أخضعت اللجان هذه الموضوعات للدراسة المنهجية المتعمقة، وأعطتها ما تستحقه من اهتمام بكل موضوعية ومهنية، وفق رؤية متعمقة تستشعر روح المسؤولية، وأهمية ما تقدمه من توصيات لمناقشتها تحت قبة المجلس، باعتبار أن عمل اللجان هو المنبع لصناعة القرار وصياغته.

وفي عرض لأبرز أعمال اللجان فقد عقدت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية ١٨ اجتماعاً حضر معظمها ١٢مسؤولاً من عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة بالموضوعات التي درستها اللجنة، ومن أبرز تلك الموضوعات دراستها تقريري الأداء السنوي للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ لوزارة العدل والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وأتمت دراسة مشروع مذكرة تفاهم في مجال العلاقات القضائية بين وزارة العدل ونظيرتها في المملكة المتحدة، فيما لا يزال مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان قيد الدراسة في اللجنة.

وعقدت اللجنة المالية ٣٠ اجتماعاً أنهت فيها ١٨ موضوعاً، فيما لا يزال تحت الدراسة ثلاثة موضوعات فقط، وشملت الموضوعات التي أنجزتها اللجنة التقرير السنوي لهيئة السوق المالية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، التقرير السنوي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، ومن أبرز الموضوعات التي تدرسها اللجنة حالياً مشروع مقترح نظام الصندوق الاحتياطي للتقاعد المقدم من عضو المجلس السابق سليمان بن سعد الحميد.

ودرست لجنة الشؤون الأمنية ١٩ موضوعاً، إضافة إلى دراستها ٨ موضوعات أحيلت استناداً للمادة ٢٣ من نظام المجلس، درستها من خلال ٢٦ اجتماعاً عقدتها على مدار العام، ومن أبرز الموضوعات التي درستها اللجنة مقترح عدد من الأعضاء إضافة مادة جديدة إلى الباب الرابع من نظام المرور تنص على أن تضمن رخصة القيادة رغبة السائق التبرع بأعضائه من عدمه حال وفاته.

وأتمت اللجنة الصحية دراسة ١٠ موضوعات من أصل ١٥ موضوعاً أحيل لها، منها التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، والتقرير السنوي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

كما أتمت مقترح مشروع نظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي ومشتقاتها، استناداً إلى المادة (الثالثة والعشرين) من نظام مجلس الشورى ومشروع مذكرة تفاهم للتعاون بين هيئة الهلال الأحمر السعودي والاتحاد الدولي للصليب الأحمر، في حين تدرس اللجنة حالياً مشروع تعديل بعض مواد نظام مزاولة المهن الصحية.

بينما أنهت لجنة الحج والإسكان والخدمات ١٦ موضوعاً، وتنوعت بين التقارير السنوية لعدد من الأجهزة والمؤسسات الحكومية، والأنظمة واللوائح، بحضور ٥٥ مسؤولاً من مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة بتلك الموضوعات.

ومن أبرز الموضوعات التي أنهتها اللجنة مشروع نظام رسوم الأراضي البيضاء، ومشروع نظام الغرامات، واستقبلت اللجنة العديد من العرائض المقدمة من المواطنين والتي تجاوزت (٤٣) عريضة تحتوي على موضوعات مختلفة من أهمها (أزمة السكن، رسوم الأراضي البيضاء، قروض الصندوق العقاري ، نظام المباني، وقد ناقشت اللجنة العديد من العرائض، أثناء دراستها للموضوعات المحالة لها، إضافة إلى عرض بعض منها على مندوبي الجهات كلاً فيما يخصه لإبداء الرأي حيال التساؤلات والشكاوي التي يقدمها أصحاب العرائض.

وعقدت لجنة المياه والزراعة والبيئة ٢٤ اجتماعاً، أنجزت فيها ١٦ موضوعاً من أصل ٢٥ موضوعاً أحيل إليها وفق اختصاصاتها، موزعة بين تقارير سنوية، ومشروعات أنظمة ولوائح ومذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون، وحضر للجنة ٣٧ مسؤولاً للاستئناس بآرائهم حيال هذه الموضوعات، واطلعت اللجنة على ١٠ مقترحات قدمت من المواطنين تناولت (ربط شبكات المياه، وتحديد أسعار نقل المياه).

فيما عقدت لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي ١٧ اجتماعاً، درست خلالها العديد من الموضوعات التي أحيلت إليها بمشاركة ٢٣ مسؤولاً حكومياً، وتنوعت هذه الموضوعات ما بين تقارير الأداء السنوي لعدد من

الجهات الحكومية التي تندرج ضمن اختصاصاتها، ومشروعات الأنظمة واللوائح المقترحة أو المعدلة.

ومن أبرز الموضوعات التي درستها اللجنة وقدمت توصيات بشأنها للمجلس، التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، والتقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، والتقرير السنوي لهيئة تقويم التعليم العام للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، وتدرس اللجنة حالياً مشروع نظام البحث العلمي الصحي الوطني المقترح من عضو المجلس الدكتورة لبنى الأنصاري، واقتراح قدمه عضو المجلس الدكتور هاني خاشقجي بشأن إضافة قواعد منظمة للكراسي العلمية بالجامعات السعودية إلى نظام مجلس التعليم العالي ولوائحه، وهما المقترحان المقدمان بموجب المادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى.

بدورها أنجزت لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار دراسة التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، والتقرير السنوي لوكالة الأنباء السعودية للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، والتقرير السنوي لهيئة الإذاعة والتلفزيون للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، ومشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة بين الهيئة العامة للسياحة والآثار في المملكة ووزارة السياحة والآثار في جمهورية مصر العربية، والتقرير السنوي لهيئة السياحة والتراث الوطني (هيئة السياحة والآثار سابقًا) للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، والتقرير السنوي لدارة الملك عبدالعزيز للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

وتعكف اللجنة على دراسة مقترح مشروع نظام الرقابة على الألعاب الإلكترونية والتعديلات المقترحة على مشروع نظام المشاركة بالوقت في الوحدات العقارية السياحية والتقرير السنوي لوكالة الأنباء السعودية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

وأحيل إلى اللجنة خلال السنة الثلاثة من الدورة السادسة ثمانية موضوعات عبارة عن ستة تقارير واتفاقية واحدة، وتعديل نظام، بالإضافة إلى موضوع قدم استناداً للمادة (٢٣).

من جانبها أنجزت لجنة الإدارة والموارد البشرية دراسة خمسة تقارير للأجهزة الحكومية، وتقريرين خاصين بالأنظمة و اللوائح، وخمسة مشروعات اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية ومذكرات تفاهم، و مقترحين مقدمين من أعضاء المجلس من خلال المادة (٢٣) من نظام المجلس، وردين على تقارير الأجهزة الحكومية والأنظمة ومقترحات المادة (٢٣).

وقد درست اللجنة خلال السنة الشورية الحالية عدداً من التقارير منها التقرير السنوي لمعهد الإدارة العامة للعام المالي١٤٣٥/١٤٣٦هـ، والتقرير السنوي لوزارة العمل للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، والتقرير السنوي لإنجازات صندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، والتقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، والخطة الاستراتيجية لوزارة الخدمة المدنية، مشروع تعديل المواد (٩٨) و (٩٩) و (١٠٠) و (١٠٤) من نظام العمل، ومشروع اللائحة الموحدة للاتصالات الرسمية، ولائحة المحافظة على الوثائق ومعلوماتها داخل الأجهزة الحكومية.

كما درست اللجنة خمسة مشروعات اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية ومذكرات تفاهم هي: اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية و حكومة جمهورية اندونيسيا في مجال توظيف العمالة المنزلية الإندونيسية، ومشروع اتفاق بين وزارة العمل في المملكة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية فيتنام الاشتراكية في مجال التوظيف العمالية المنزلية.

ومشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل في المملكة ووزارة العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي بجمهورية النيجر، ومشروع الاتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل في المملكة ووزارة العمل المكلفة بالإصلاح الإداري بجمهورية جيبوتي، ومشروع مذكرة تفاهم في مجالات العمل بين حكومة المملكة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

وفيما يخص المقترحات المقدمة من أعضاء المجلس من خلال المادة (٢٣) من نظام المجلس، فقد درست اللجنة مقترحين هما مقترح تعديل المادة (٢) والمادة (٣/ب) من نظام الخدمة المدنية المقدم من عضو المجلس الدكتور فهد بن جمعه، استناداً إلى المادة (٢٣) من نظام المجلس، ومقترح تعديل المادة (الثالثة عشرة) من نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٩) وتاريخ ١٣٩٧/٧/١٠هـ المقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي استناداً للمادة (٢٣) من نظام المجلس.

من جهتها قامت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بدراسة (٣٠) موضوعاً، منها (٢٥) موضوعا وفقاً لما نصت عليه المادة (١٥) من نظام المجلس، وهي عبارة عن (٨) تقارير آداء سنوية لعدد من الأجهزة الحكومية التي تدخل ضمن اختصاصاتها، و (١٢) اتفاقية، و (٤) أنظمة، وخطة وطنية واحدة، بالإضافة إلى (٥) مواضيع قدمت استناداً على المادة (٢٣) من نظام المجلس.

من جانبها عقدت لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية تسعة عشر اجتماعاً خلال السنة االثالثة، درست خلالها أربعة تقارير للأجهزة الحكومية، وهي التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، والتقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، والتقرير السنوي لديوان المراقبة العامة للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، والتقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ.

كما درست اللجنة مقترح مشروع نظام (منع الكسب غير المشروع) المقدم من عضوي المجلس الأستاذ عطا بن حمود السبيتي، والدكتورة فدوى بنت سلامة أبو مريفة استنادًا للمادة(٢٣) من نظام المجلس، وردت على ثلاثة على تقارير للأجهزة الحكومية، كما اجتمعت بأربعة وفود من هيئة الرقابة والتحقيق، وديوان المراقبة العامة، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وهيئة حقوق الإنسان، وعقدت ورشة عمل بعنوان (تعزيز دور أجهزة الرقابة).

من جانبها درست لجنة الشؤون الخارجية خلال السنة الثالثة من الدورة السادسة للمجلس عدداً من التقارير، والاتفاقيات، ومذكرات التفاهم، حيث عقدت اللجنة سبعة اجتماعات عادية، لدراسة عشرة موضوعات.

وعلى صعيد العلاقات البرلمانية استقبلت اللجنة خلال السنة الماضية عدة وفود برلمانية، حيث عقدت مع هذه الوفود الزائرة اجتماعات جرى خلالها مناقشة تعزيز العلاقات الثنائية، وتبادل وجهات النظر حول العديد من القضايا المحورية التي تهم المملكة خاصة والمنطقة على وجه العموم.

وقد استُثمرت هذه اللقاءات بالإضافة إلى زيارات العديد من أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في المملكة للتعريف بلجنة الشؤون الخارجية، وتطور الدبلوماسية البرلمانية لمجلس مجلس الشورى، وكذلك دوره التكاملي الذي يقدمه على الصعيدين المحلي والخارجي، وشرح وجهة نظر المملكة العربية السعودية تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

من جانبها أنجزت لجنة الاقتصاد والطاقة خلال السنة الثالثة من الدورة السادسة دراسة عدد من تقارير الأداء السنوي لعدة جهات منها وزارة التجارة والصناعة، ووزارة البترول والثروة المعدنية ووزارة الاقتصاد والتخطيط .

كما أنهت اللجنة دراسة مشروع خطة التنمية العاشرة (المحدثة)، ومشروع استراتيجية تعزيز المنافسة في المملكة، ومشروع نظام المنافسة إضافة إلى العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين المملكة وعدة دول شقيقة وصديقة.

أما لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار فقد عقدت ١٠ اجتماعات حضر جانباً منها ١٧ مسؤولاً من الأجهزة الحكومية وأنهت اللجنة دراسة ٦ موضوعات، ويخضع للدراسة لدى اللجنة حالياً ٣ موضوعات أبرزها تعديلات مقترحة على مشروع نظام المشاركة بالوقت في الوحدات العقارية السياحية.

«سَلمانُ» العُنفوانِ القِياديّ والحَزمِ الحَكيم

د / فاطمة القرني

عضو مجلس الشورى

نائب رئيس لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار

نَشرُفُ أعضاء مجلس الشورى بلقاء خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز- حفظه الله – ليفتتح أعمال السنة الرابعة من الدورة السادسة للمجلس، وإلقاء الخطاب الملكي السنوي.

وتأتي هذه المناسبة وبلادنا والعالم أجمع يمر بمرحلة بالغة الحساسية على مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، ومع كون المملكة في سابق المراحل والأزمات التي عاناها العالم مثلت لاعباً فاعلاً له ثقله المؤثر في تخطيها ومعالجتها، إلاّ أن دور المملكة المبادر السباق بدا أظهر جلاءً، وأبلغ تأثيراً في وقتنا هذا على يد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - أيّده الله -، فالمواقف الحاسمة الحازمة التي تبناها قائداً لعددٍ من التحالفات القوية التي نجح في تشكيلها سياسياً وأمنياً واقتصادياً أحدثت من الحراك الإيجابي العاصف ما استعصى على اللحاق به وتتبعه والوفاء بحقه وعياً وعرضاً وتحليلاً، تشهُد بذلك منافذُ وقنواتُ إعلام خصومنا قبل أصدقائنا.

ولاشك أن هذه الحالة من العنفوان القيادي الوثاب التي جسدتها شخصيةُ خادم الحرمين الشريفين، وقراراتُه الاستثنائية الحاسمة بصيرةً ونفاذاً قد شكلت انعكاساتها الباعثة للروح العروبية والإسلامية على المستوى الإقليمي والعالمي، بعد أن نالها مانالها من دواعي التثبيط والإحباط، وهو انعكاس أيقظ في الشخصية الوطنية داخلياً مكامن الزهو والفخر وعزّزَ فيها رغبة المشاركة في بناء هذا الوطن وحمايته، وبموازاة هذا الحراك المثابر في حزمه وعزمه لقيادتنا الحكيمة فإن مجلس الشورى، منطلقاً من دوره التشريعي والرقابي لَيستشعر أهمية أن يكون على الدرجة ذاتها من المبادرة والفاعلية على مستوى مايعالجه من قضايا مطروحة واقعاً ومايتبناه من مطامح تُمثل أولوياتٍ للمواطنين والمواطنات بمختلف فئاتهم وعلى تنوع مشاربهم ومذاهبهم.

وأجزم بأن هذا شعورنا جميعاً أعضاء مجلس الشورى رجالاً ونساءً، أجل .... هناك وهنا إحساسٌ يتعمق، ويقينٌ يتأكد بأنها مرحلة الإنفاذ والإنجاز والتحقق، ولعلّ صدور «نظام رسوم الأراضي البيضاء» وكذلك «نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية» المنطلقَين ابتداءً من مجلس الشورى منذ سنوات لعلّ ذلك خير شاهد وخير مبشر بالكثير الكثير من قادم المنجزات، وخير محفزٍ لنا أيضاً كأعضاء في المجلس على الاستمرار في بذل أقصى مانستطيعه من جهد وغاية مانستبصره من رؤى تهدف لتنمية وطننا الحبيب، وصون مقدراته وثرواته.. إنسانه وكيانه على السواء.. مستهدين بنورٍ من الله، ثم بما أشعله في وجداننا مليكُنا المفدّى سلمانُ الرسوخِ والإقدامِ في آن من روح المبادرة وحماس التوثب!.

عضو الشورى الدكتور عبدالله العسكر

يقلب صفحات مجلس الشورى منذ عهد المؤسس

المجلس الأهلي و المجلس الاستشاري كانا المقدمة المنطقية لتأسيس مجلس الشورى

أجرى الحوار- منصور العساف

س - ما هي اللبنات الأساسية التي قام عليها مجلس الشورى السعودي؟.

ج- : أزعم أن مجلس الشورى السعودي أنموذج فريد في الحياة البرلمانية العربية وربما الغربية. لا لكونه مجلس متميّز عن غيره من المجالس النيابية من حيث الآليات والواجبات، بل لكون أساسه أو لبناته الأساسية قامت على أسس مغايرة.

ومن السهل التمييز بين ثلاث لبنات قام عليها مجلس الشورى السعودي: اللبنة الأولى هي التراكم المعرفي والفقهي للشورى في الإسلام. واللبنة الثانية هي بعض أدبيات الشورى العربية المتوارثة منذ ما قبل الإسلام. واللبنة الثالثة هي الثقافة البرلمانية الأجنبية. وقد استطاع المشرع السعودي أن يبني من هذه اللبنات الهيكل الفكري والتشريعي والتنظيمي لمجلس الشورى السعودي.

ما هي رؤية الملك عبد العزيز في إقرار مجلس الشورى وتزامنه مع دخوله الحجاز؟.

ج: دخل الملك عبدالعزيز رحمه الله مكة المكرمة عام ١٣٤٣ هـ الموافق ١٩٢٤م. وهو قبل ذلك كان على معرفة عميقة بالوضع السياسي والإداري في الحجاز. ويعرف أنه ورث بلدًا توفرت فيه تجارب إدارية وسياسية تختلف عن الوضع في سائر إمارات الجزيرة العربية، حيث وجد في مكة المكرمة أساساً أو نواة لما يمكن تسميته بمجلس الشيوخ، ومجلس للوكلاء، ومجلس للشورى. لهذا كله كان الملك عبدالعزيز حريصًا كل الحرص أن يبني قواعد الحكم والإدارة الحديثة في الحجاز فوق ما كان موجودًا من الأسس.

وكان من الواضح أن فكرة الشورى تتسق وتتناغم مع نهج الملك عبدالعزيز الإصلاحي، وهذا ما حدث بالفعل. فبعيد دخوله مكة المكرمة شرع في اتخاذ خطوات عملية ملموسة نحو المضي قُدما لإنشاء مجلس للشورى، لهذا بدأ بتكوين المجلس الأهلي ثم تكوين المجلس الاستشاري، وهما المجلسان اللذان كانا المقدمة المنطقية لتأسيس مجلس الشورى، الذي استوعب كلا المجلسين. وقد استغرقت تلك الخطوات المتسارعة حوالى ثلاث سنوات منذ عام ١٣٤٣هـ.

بدأ مجلس الشورى القديم وصدر نظامه الأول في مطلع عام ١٣٤٦هـ الموافق ١٩٢٦م وكان أعضاء المجلس منتخبين من شرائح المجتمع في الحجاز مع تعيين عضوين يمثلان نجد.

وكان المجلس يمثل السلطتين التشريعية والتنفيذية. تلك كانت رؤية الملك عبدالعزيز رحمه الله. وهي رؤية تشيء بكثير من المعاني والأفكار والآليات السياسية التي كانت تتوفر لديه -رحمه الله- ويرومها.

س- كيف سخر المؤسس الطاقات والشخصيات العلمية والمجتمعية البارزة لدراسة قضايا الشأن العام.

ج: اشتهر الملك عبد العزيز بانحيازه التام لكل ما يتعلق بشؤون وشجون المواطنين. وهو ما نطلق عليه الآن الشأن العام. فبعد استكمال بناء الوحدة

الملك عبد العزيز انحاز إلى كل ما يتعلق بشؤون وشجون المواطنين

السياسية الصعبة والممتدة من حيث الزمن والمكان، شرع في إعادة هيكلية مجتمعية واسعة، خصوصًا أنه يواجه مجتمعات متباينة بين البداوة الكاملة، والحضر وأنصاف البدو.

والواحات الزراعية والمدن الحضرية، وسكان السهول والجبال، وممتهني الأعمال اليدوية، والأشغال البحرية والأعمال الصحراوية، يضاف إلى ذلك نسبة عالية من الأمية، وأوضاع اقتصادية ومالية متواضعة. هذه هي بانوراما المجتمع السعودية عشية إعلان قيام المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١ هـ الموافق ١٩٣٢م.

ذلك الوضع لم يقف عقبة أمام صمود الملك المؤسس وعزمة؛ فطفق يعمل على عدة جبهات في آن واحد. ولعل جبهات التعليم والصحة والأمن والعلاقات الخارجية تزامنت وتداخلت بشكل غير مسبوق في بناء بلد حديث في تاريخ العرب المعاصر. استهض الهمم واستقطب من الداخل والخارج كل من رغب في العمل من أجل إنجاز المهمة الكبرى في أقصر وقت.

الملك عبد العزيز تعامل مع قضايا الشأن العام بالشورى والتناصح مع الرعية

ووضع الملك عبدالعزيز ورجاله الأسس المتينة المستدامة البناء الفوقي عليها حتى يوم الناس هذا. فضلا عن أن الملك عبد العزيز انتهج في تعامله مع قضايا الشأن العام سياسة قائمة على الشورى والتناصح مع الرعية واغتنام الفرص لتبادل الرأي.

وتجسيداً لهذا النهج كانت لقاءات الملك عبد العزيز مستمرة ومتواصلة مع المواطنين، يقدم لهم النصح ويسدي لهم التوجيه، ورغم أنه كان يعمل أكثر مما يقول، إلاّ انه ترك لنا كلمات خالدة تسجل حكمته ورجاحة فكره، حيث كانت كلماته مواقف يلتزم بها ونهج يسير عليه.

ما أهم مضامين خطاب الملك عبد العزيز الافتتاحي لانعقاد أول جلسة لمجلس الشورى؟.

ج: في الخطاب الذي ألقاه الملك عبد العزيز يرحمه الله في الجلسة الافتتاحية لمجلس الشورى في صبيحة يوم الأحد ١٣٤٦/١/١٤هـ الموافق ١٩٢٧/٧/١٥م هنأ جلالته أعضاء مجلس الشورى على الثقة التي حازوها.

وأبدى غبطته وتطلعه في أن يعمل أعضاء مجلس الشورى مع الحكومة في إصلاح البلاد وصيانة السلم الاجتماعي.

وألمح إلى أن الحكومة جادة في دفع عجلة العمل والتحديث والتطوير. وضرب مثلاً أن الحكومة شكلت لجنة التفتيش والإصلاح التي ستقوم على تفتيش دوائر الحكومة وتقديم المقترحات.

وبيّن أن المجلس معني بكل المشروعات التي ستعرض عليه قبل اعتمادها ومن ثم تنفيذها. وخص التعليم ونشره، والصحة والأمن وشؤون الحج بالأولية. من هنا يتضح أن المضامين التطويرية والبناء الواسع لمفاصل الدولة والمجتمع كانت عناوين رئيسة في خطاب جلالته.

ماذا عن سقف الصلاحيات التي منحها الملك المؤسس لمجلس الشورى إبان إنشائه؟.

ج: منح الملك عبدالعزيز صلاحياته واسعة وآليات عمل محددة لأول مجلس شورى. ونجد ذلك في خطبه أو رسائله أو من خلال الكلمة الافتتاحية لأول جلسة لمجلس الشورى. ويمكن وصف تلك الصلاحيات بأنها صلاحيات واسعة، وتتصف بأنها ممكنة ومتسقة مع الواقع السياسي والاجتماعي السائدين آنذاك.

وكان الملك صريحاً عندما بيّن أن صلاحيات المجلس تشمل مناقشة ميزانية الدوائر الحكومية، ومراجعة المشاريع العمرانية والاقتصادية قبل اعتمادها، والموافقة على مشاريع الامتيازات والمشروعات المالية

والاقتصادية، وإقرار نزع الملكيات للصالح العام، وسنّ القوانين والأنظمة، وإقرار الاستعانة بالخبرات غير السعودية، والموافقة المسبقة على أية عقود تبرمها الحكومة لصالح تسيير الاعمال الحكومة إذا زاد مبلغ التعاقدات عن مئتي جنيه. من هذا يتضح أن صلاحيات مجلس الشورى في عهد الملك عبدالعزيز تشبه صلاحيات البرلمانات الغربية الحديثة. وهذا الصنيع يُحسب للملك عبدالعزيز على حصافته وبُعد نظره وطموحه الواسع.

الملك عبدالعزيز منح مجلس الشورى صلاحيات متسقة مع الواقع السياسي والاجتماعي آنذاك

ما هي ظروف اختيار أعضاء المجلس في دورته الأولى؟.

ج: في خطاب الملك عبدالعزيز الذي ألقاه للدعوة لانتخاب أعضاء مجلس الشورى وردت جملة معطيات منها: واقع سياسة الحكومة والصعوبات التي تواجه الدولة بانشغالها بأعمال توحيد البلاد. وتبيّن بوضوح أن الملك يرغب أن يرى المواطنين في مكة المكرمة قريبين منه. وتخوف من التباعد بين الحاكم والمحكوم مما يجعل ذوي المصالح الشخصية يحتلون المسافة، ويحولون دون وصول الناس إلى المسؤول.

وعلّق على رغبته بجعل الاقتراع متاحاً لكل المواطنين، لكن ضيق الوقت وكثرة اشتغال الأفراد يحولان دون تلك الرغبة. وعوضاً عن ذلك فقد اعتمد الملك عبدالعزيز اختيار فريق من كل حارة من حارات مكة المكرمة لينتخبوا أعضاء مجلس الشورى.

جلالة الملك فيصل - يرحمه الله - أثناء إحدى إجتماعات المجلس القديم

مما سبق تتضح الظروف التاريخية غير المواتية التي تم فيها الاقتراع لانتخاب مجلس الشورى من قبل أهالي مكة المكرمة.

ماذا عن احتواء المجلس لكافة أطياف المجتمع؟.

ج: لا شك أن التمثيل الشعبي في المجلس كان مما رغبه الملك عبدالعزيز. وفي هذا الصدد فقد ورد في خطابه - رحمه الله - بعد حل المجلس الأهلي وتوجيهه بإنشاء مجلس آخر، واشترط أن يكون انتخاب الأعضاء شاملاً الطيف الاجتماعي ليستوعب حارات مكة المكرمة، وممثلين منتخبين عن العلماء الدينيين، ومثلهم من التجار، وشدد على أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة. وكذلك ما ورد في الخطاب الملكي للدعوة لانتخاب مجلس الشورى عام ١٣٤٦ هـ قوله -طيب الله ثراه-. وكان بودنا أن يشترك الأهلون كلهم في انتخاب الأعضاء.

تلك النصوص وأمثالها كثير في خطب الملك عبدالعزيز ورسائله لتؤكد رغبة الملك في أن يشكل التمثيل النيابي كل سكان مكة المكرمة. وأيم الحق أن هذا نزوع مبكر لحياة برلمانية واعدة يدل على حصافة الملك المؤسس وبعد نظره لتأسيس قواعد الحكم والتشريع القوية.

ما هي الأسماء البارزة في تاريخ التأسيس لمجلس الشورى؟.

ج: كثيرة هي أسماء الرواد الذين تشرفوا بعضوية المجالس النيابية السابقة لمجلس شورى أو أعضاء مجلس شورى عام ١٣٤٦هـ في دوراته المتعاقبة. والمتمعن في تلك الأسماء يجد أنها تُغطي الطيف السكاني في مكة المكرمة. وهو طيف متنوع تنوعًا فريدًا فرادة مكة المكرمة نفسها. ويشمل ممثلين عن حارات مكة المكرمة، وعن طبقة التجار، والعلماء، وأرباب المهن الدينية.

ولو أخذنا أعضاء التشكيل الأول لمجلس شورى ١٤٤٦هـ كمثال نجد الأسماء التالية: أحمد سبحي، عبدالعزيز بن زيد، عبدالله إبراهيم

الجفالي، عبدالله الزواوي، عبدالوهاب عطار، محمد بم يحيى بن عقيل، ويوسف قطان. تلك أسماء لا تخطئها العين، فعلاوة أنهم منتخبون انتخاباً نزيهًا، إلاّ أنهم من بيوتات معروفة، ويمثلون كما قلت الفعاليات المدنية والمهنية المعروفة في مكة المكرمة آنذاك.

ماذا عن بقاء الملك عبد العزيز بمدينة جدة ومتابعته أعمال وأداء مجلس الشورى أولاً بأول؟.

ج: كان من عادة الملك عبدالعزيز -رحمه الله- البقاء في مدن الحجاز الرئيسة: مكة المكرمة وجدة والطائف عدة أشهر. وكان يحرص على متابعة أعمال مجلس الشورى بمكة حتى لو كان خارج مكة.

ففي جدة على سبيل المثال كان يطلب من مساعديه ومن بعض أعيان مكة القدوم إليه وتقديم تقرير عن سير العمل في المجلس ونشاط الأعضاء. هذا الصنيع يعده الملك كتقرير حكومة الظل المعروف في الفضاء السياسي البريطاني المعاصر، إنما التقرير الرسمي فهو الذي يرفعه لك بانتظام الأمير (الملك فيما بعد) فيصل بن عبدالعزيز النائب العام ورئيس مجلس الشورى. وقد استطاع المجلس أن يعقد ١١٩ جلسة خلال عام ١٣٤٦هـ وهذا رقم كبير لا شك في ذلك.

ماذا عن تطور مجلس الشورى بعد الملك عبدالعزيز؟.

ج: واصل أبناء الملك عبدالعزيز -رحمه الله- النهج الذي سنّه والدهم في العمل الشوري. ففي عهد الملك سعود رحمه الله استمر العمل بمجلس الشورى حسب النظام السابق.

وفي عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- استمر مجلس الشورى كما كان عليه في عهد سلفه، إلاّ أن بعض مهامه قد انتقلت لمجلس الوزراء وبعض الوزارات الجديدة.

أما في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز -رحمه الله- فقد طرأ تطور استوجب إعلان الديوان الملكي عن أمر الملك خالد في وضع كل من النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق في صيغتها النهائية تمهيدا لإقرارها. وهذا لم يمنع مجلس الشورى من الاستمرار في عقد جلساته العادية.

أما النقلة الكبرى لمجلس الشورى فقد حدثت في عهد الملك فهد بن عبدالعزيز -رحمه الله- ففي يوم ٢٧/ ٨/ ١٤١٢ هـ أصدر الملك فهد بن عبدالعزيز عدة أوامر ملكية تمثلت في النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الوزراء ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق.

وفي عام ١٤١٤ هـ صدر الأمر الملكي باللائحة الداخلية لمجلس الشورى، وحقوق أعضاء مجلس الشورى. وقواعد تنظيم الشؤون المالية والوظيفية لمجلس الشورى، وقواعد التحقيق والمحاكمة لعضو مجلس الشورى وإجراءاتها وأخيراً تكوين مجلس الشورى. وبهذا يكون المجلس قد دخل مرحلة جديدة من تاريخه الممتد.

جاء التشكيل الجديد عام ١٤١٤ هـ بتعيين ستين عضوًا من المتخصصين وذوي التجارب العملية والفنية والحياتية.

واستمر المجلس في زيادة أعضائه، وتطوير صلاحياته حتى شهد القفزة الثالثة في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز - رحمه الله -، الذي أمر بتسمية ثلاثين عضواً من النساء في دورته السادسة التي بدأت عام ١٤٣٤ هـ وبتمثيل ٢٠٪ من أعضاء المجلس البالغ مائة وخمسين عضواً.

ما هي تطلعات مجلس الشورى في عهد خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز؟.

ج: مر أقل من عام (١٤٣٦/٤/٣هـ) على تولي خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز سدة الحكم. والمراقب للحراك الواسع في المملكة العربية السعودية يكاد يلمس إرهاصات قوية للتوجه نحو تحديث مؤسسات الحكم والتشريع ومن بينها مجلس الشورى.

وهو مجلس يلقى عناية متجددة من قِبل ملوك المملكة منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز رحمه الله.

ولعل من حسن طالع مجلس الشورى الحالي أن يكون الملك سلمان على سدة حكم هذه البلاد حرسها الله. ذلك أنه الملك المثقف أو المثقف الملك، كما عبر عن ذلك العديد من المختصين والمثقفين السعوديين.

فالملك يتوفر على ثقافة عربية واسعة، مرجع ذلك إلى التربية الجيّدة في مدرسة والده الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه - وعلى يد معلمين متميزين في علوم الإسلام واللغة العربية والمعارف العامة.

صورة تذكارية لأعضاء مجلس الشورى القديم

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز أثناء إزاحة الستار عن اللوحة التذكارية لافتتاح مجلس الشورى

ومرجع ذلك أيضا إلى شغف طبيعي نشأ مع تطور عمره المديد. فلدينا شهادات معاصرة على حب الملك سلمان بن عبدالعزيز للقراءة، ونهمه الواسع للتزود بمختلف المعارف والعلوم والفنون.

وثقافة الملك سلمان منفتحة بالرغم من تركيزه على الثقافة المحلية. وهو منذ نشأته -حفظه الله- قريب من دوائر صناعة القرارات السياسية والتنموية في البلاد.

وله من الأقوال السديدة التي تتعلق بالجانب التشريعي ما يدل على فهمه القوي لمؤسسات التشريع في بلادنا ومنها بطبيعة الحال: مجلس الشورى.

الملك سلمان بن عبدالعزيز منذ نشأته قريب من دوائر صناعة القرارات

ويرى كثير من أعضاء مجلس الشورى ومن المتابعين لمسيرته من خارجه، أن طموح الملك سلمان بن عبدالعزيز - أيده الله - كبير حول مكانة مجلس الشورى في الفضائين الداخلي والخارجي، لهذا لا أستبعد أن تحدث تطورات إيجابية تطال الهيكل الصلب للمجلس.

كما حدث في عهد الملك فهد والملك عبدالله رحمهما الله. ومهما يكن من أمر، فلدى قادة هذه البلاد منذ عهد المؤسس حتى اليوم فلسفة ثابتة مؤداها وكما عبر عنها كثير من المراقبين الأجانب بقولهم: evolution not revolution، وترجمتها التطوير لا التثوير. والحق أنها فلسفة تناسب المزاج السعودي المحافظ.

مشاركة المواطن

أ. محمد الوعيل

حين ينتظر المواطن السعودي إطلالة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله- اليوم وهو يلقي كلمته السامية في مجلس الشورى، فإنه بذلك يعرف أن رمز هذا الوطن (الرجل الاستثنائي) الملك سلمان بن عبدالعزيز سيطرح من خلال رؤيته ونظرته الثاقبة جميع المعاني الصادقة التي تخدم الوطن والمواطن، وترسخ مفهوم المواطنة الصحيحة.

كما تجذّر معنى التلاحم بين القيادة والشعب والذي رسم خطوطه المؤسس الملك عبدالعزيز، ومن بعده أبنائه كما سيؤكد أبو فهد - حفظه الله- الدور الكبير الذي تقوم به المملكة في كافة المحافل الدولية إلى جانب استعراض النجاحات التي حققها المواطن السعودي في كافة المجالات.

إن حديث الملك اليوم وثيقة أخرى تؤكد حب هذا الزعيم لوطنه ومواطنيه، كما تأكد حرصه الشديد أن يلعب المواطن دوراً مميزا لخدمة وطنه.

الحكم بالشورى: النموذج السعودي ٩٤ عاماً شوريّا

د. فايز بن عبد الله الشهري
عضو مجلس الشورى

في هذا اليوم التاريخي يشرّف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - يحفظه الله – مجلس الشورى لافتتاح أعمال السنة الرابعة من الدورة السادسة للمجلس. وهو يوم مهم في تاريخ المجلس وأعضائه اللذين يتطلّعون لمضامين الخطاب الملكي السنوي في المجلس، ليكون مرشداً وموجهاً لأعمال المؤسسة التنظيميّة (الشورى) وللمؤسسة التنفيذيّة (مؤسسات الحكومة) في مجالات السياستين الداخليّة والخارجيّة للدولة.

ويأتي الخطاب الملكي اليوم، والرياض عاصمة الحكم والحكمة تضطلع بدورها التاريخي في لم الشمل العربي والإسلامي، وتستقبل الوفود هنا وتودع المبعوثين هناك لصيانة الأمن والسلم في المنطقة والعالم. وعلى قدر هذا الحراك السياسي والأمني في الإقليم العربي وفي كل مكان تستمر قاطرة التنمية الوطنيّة على بركة الله في استكمال مشاريع البنية التحتيّة، وقيادة التحول نحو المجتمع التنموي الشامل، ورفع كفاءة وجودة عناصر وقطاعات الإنتاج في كل الأنشطة التجاريّة والصناعيّة.

ويتأكد المنهج السعودي الحديث في التنظيم والإدارة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود -يحفظه الله – حين أمر في مستهل عهده بدمج ١٢ مجلساً وهيئة ولجنة تحت مظلة مجلسين متخصصين هما مجلس الشؤون السياسيّة والأمنيّة برئاسة ولي العهد/وزير الداخليّة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز - يحفظه الله -، ومجلس الشؤون الاقتصاديّة والتنمية الذي يرأسه ولي ولي العهد/وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - ضمن رؤية طموحة لاستثمار الموارد وتفعيل الطاقات وتقليل الهدر وإعطاء القرار حيويّة الحركة والتأثير.

واليوم تحت قبة مجلس الشورى، وتحت نظر خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - تترسّخ التجربة الشوريّة في بلادنا وفق معادلة سعوديّة استثنائيّة، بدأت على يد الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود – يرحمه الله- حين أقرّ المجلس الأهلي (نواة مجلس الشورى) سنة ١٣٤٣هـ (١٩٢٤م) أي قبل قرابة ٩٤ عاماً. ولتتضح أهميّة الشورى يكفي أن نتأمل تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾، يقول بعض المفسّرين: إن الخالق عزّ وجلّ يبيّن هنا الصفات التي تميز المؤمنين عن غيرهم، ومن هذه الصفات أن (أَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ) والتي ذكرت بعد الصلاة وقبل الزكاة التي هي ركن من أركان الإسلام، ويدل هذا على أنّ «الشورى» في مستوى أركان الإسلام من حيث الأهميّة.

ومن هنا يستمد مجلس الشورى السعودي مرجعيته التنظيميّة لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلاميّة التي هي منهج البلاد ومصدر أنظمتها المستمدّة من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وهما الحاكمان على جميع أنظمة الدولة. وقد نصّت المادة (٨) من النظام الأساسي للحكم على أن الحكم في المملكة العربيّة السعوديّة يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة. كما نصّ النظام نفسه على إنشاء مجلس للشورى يجسّد النموذج الشوري السعودي الذي قوامه الاعتصام بحبل الله، والالتزام بمصادر التشريع الإسلامي، وحرص أعضاء مجلس الشورى على خدمة الصالح العام، والحفاظ على وحدة الجماعة وكيان الدولة، ومصالح الأمة.

د. عبدالعزيز الحرقان: نقلة نوعية لمؤسسات الدولة وأنظمتها

قال عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالعزيز الحرقان: إن تشريف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - لمجلس الشورى وإلقاء الخطاب الملكي السنوي يأتي تقديراً منه -أيده الله- لجهود أعضاء المجلس وإيماناً منه بدور المجلس الفاعل في منظومة أجهزة الدولة.

وأضاف الدكتور الحرقان: إننا نتطلع للاستماع إلى الخطاب الملكي الذي سيتناول فيه خادم الحرمين الشريفين السياستين الداخلية والخارجية للمملكة، والقضايا الوطنية، ومنهج التنمية الذي تتبناه الدولة، والقضايا السياسية الإقليمية والدولية الراهنة، وموقف المملكة العربية السعودية من تلك القضايا، مما يشكل في مجمله المنهج الذي يجب أن يتخذه المجلس لتنفيذ أهدافه، والقيام بأعماله ونشاطاته وفق اختصاصاته الرقابية والتنظيمية.

وأكد أن إنجازات الأعضاء برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ كانت وفاء للقسم الذي أُقسموه أمام خادم الحرمين الشريفين في بداية هذه الدورة، وبناء على توجيه ودعم القيادة الرشيدة، وتفاعل وتعاون أصحاب السمو والمعالي الوزراء والمسؤولين مع المجلس لتنفيذ توجيهات خادم الحرمين الشريفين فيما يحقق أهداف التنمية ومصالح المواطنين. مضيفاً أن ذلك يضع المجلس شريكاً أساسياً في صناعة القرار الوطني، لتحقيق ما يتطلع إليه المواطنون ومعايشة قضاياهم وتلمس احتياجاتهم، والعمل على المحافظة على ما تحقق من إنجازات؛ والبناء عليها للوصول إلى مستقبل زاهر بإذن الله.

ولفت عضو المجلس النظر إلى أنه حينما ننظر لتاريخنا القريب نجد أن وتيرة التطور، والنمو في الأجهزة والأنظمة والمؤسسات الحكومية، ونمط العمل فيها فاق كثيراً من دول العالم، مشيراً إلى أن المملكة تشهد الآن إعادة هيكلة لمؤسسات الدولة وتحديث أنظمتها لتكون أكثر قدرة على تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي. ولا شك أن للمجلس دور كبير في ذلك بوصفه واحداً من المؤسسات التنظيمية والرقابية المهمة في الدولة.

ورفع لدكتور الحرقان في ختام تصريحه بالغ الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد - حفظهم الله - لما قدموه من دعم لمسيرة المجلس، ومن توجيهات لتيسير أعماله وتحقيق أهدافه.

د. حسام العنقري: الخطابات الملكية تحدد منهاج العمل للمجلس

أعرب عضو مجلس الشورى رئيس اللجنة المالية الدكتور حسام بن عبدالمحسن العنقري عن بالغ اعتزازة لتشريف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - لمجلس الشورى.

وقال: إننا ننتظر بشغف كبير هذا التشريف الملكي مع بداية كل سنة من دورات المجلس، حيث يوجه - حفظه الله - خطابه الملكي الذي يحدد فيه ملامح السياستين الداخلية والخارجية للمملكة، كما يوجه من خلاله رسائل مهمة للمواطنين عامة ولنا كأعضاء في المجلس بشكل خاص.

وأضاف الدكتور حسام العنقري: إن الخطابات الملكية السنوية في مجلس الشورى نستلهم منها مواقفَ الدولة وتوجهاتها نحو القضايا والمستجدات على الساحات العربية والإسلامية والدولية، ولذا فهي تمثل الأساس الذي نستند إليه في رسم الأهداف وتحديد منهاج العمل لكل ما نقوم به من أعمال.

وأوضح الدكتور حسام العنقري أن اللجنة المالية في مجلس الشورى تعتز بأن تتوج أولى جلساتها في بداية كل سنة شورية بقراءة دقيقة لمضامين الخطاب الملكي الكريم، لتشرع بالانطلاق منها، وتسخير أعلى مستويات العناية والجدية في تحقيق الأهداف والغايات التي جاءت في تلك المضامين.

مجلس الشورى شريك في صناعة القرار الوطني

اللواء المهندس الطيار الركن
حمد عبد الرحمن الحسون
عضو مجلس الشورى

بكل اعتزاز يتشرف مجلس الشورى رئيساً وأعضاءً ومنسوبين، في كل عام مع بداية سنته الشورية بقدوم ضيف كبير على المجلس إنه ملك هذه البلاد وقائدها ملك المملكة العربية السعودية .

يحتفل ويتشرف مجلس الشورى في سنته الرابعة من الدورة السادسة برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - رعاه الله وسدد خطاه - بأن يكون بداية السنة الشورية هو الخطاب الملكي الكريم السنوي في مجلس الشورى، حيث يستلهم مجلس الشورى من هذا الخطاب التوجيهات الملكية الكريمة لتفعيل دور أكبر لمجلس الشورى، وتحديد سياسة الدولة الداخلية والخارجية، ومواقف المملكة من القضايا والمستجدات على المستوى الداخلي والخارجي.

إن الخطاب الملكي الكريم هو عبارة عن وثيقة يسترشد فيها مجلس الشورى في أعماله وأدائه ومهماته التشريعية والرقابية، لأن مجلس الشورى بات شريكاً أساسياً في صناعة القرارات لهذا الوطن .

إن أعمال مجلس الشورى وممارساته نابعة من الشريعة الإسلامية الغراء والمستوحاة من دستورنا القرآن الكريم والسنه النبوية المطهرة، ومجلس الشورى ومنذ تأسيسه وبدايته في عهد المؤسس الملك عبد العزيز - رحمه الله - إلى عهدنا هذا مر بمراحل عدة تطويرية وتنظيمية كثيره حتى وصل إلى ما وصل إليه الآن بفضل من الله ثم بفضل جهود حكام هذا البلاد بأن يكون المواطن شريكاً في صنع القرار الداخلي والخارجي ، وتجسيد خدمة المواطن وصيانة مقدرات الوطن من خلال عرض المواضيع على اللجان المتخصصة في المجلس والخروج بالرأي والقرار السديد لصالح الوطن والمواطن، وذلك عن طريق التصويت من جميع أعضاء مجلس الشورى، كما أن نجاح هذا المجلس يعتمد على الجهات التنفيذية الأخرى ممثله في الوزارات والمصالح الحكومية لتنفيذ تلك التوصيات والقرارات الصادرة من المجلس.

إننا في هذا اليوم وفي هذا المجلس نرفع بالغ الشكر والامتنان لخادم الحرمين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود لما يلقاه المجلس من دعم واهتمام من مقامه الكريم - حفظه الله - في مسيرة الإصلاح والتطور التي تشهدها البلاد ولله الحمد في هذا العهد المبارك.

كما نسأل الله عز وجل أن يوفق قادة هذا البلاد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وسمو ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، والمخلصين من أبناء هذا البلاد لما فيه الخير والصلاح، وأن يديم على بلادنا الأمن والأمان ويحفظها من كل مكروه.

الخطاب الملكي سيكون له تأثير عميق محلياً وإقليمياً وعالمياً

د. ناصر بن علي الموسى
عضو مجلس الشورى

يتطلع أعضاء مجلس الشورى والعاملون معهم إلى الزيارة الميمونة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - يحفظه الله - لمجلس الشورى باعتبارها مناسبة عظيمة يشرفون من خلالها بلقائه والسلام عليه، ويعدون هذه الزيارة فرصة ثمينة للتعبير عن غبطتهم وسرورهم وسعادتهم وحبورهم، ويقدمون من خلالها شكرهم وتقديرهم وعرفانهم وامتنانهم إلى مقامه - يحفظه الله - على دعمه الدائم لمسيرة المجلس بما يمكنه من القيام بدوره في سبيل الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للوطن والمواطن في مجالي التشريع والرقابة.

ويرون الخطاب الملكي الكريم الذي يتناول فيه سنوياً - أيده الله - السياستين الداخلية والخارجية نبراساً للتوجيه، ومنهلاً للاستفادة، وخارطة طريق لعملهم طوال سنتهم الشورية القادمة.

وأنا على يقين تام بأن الخطاب الملكي في هذا العام سيكون له تأثير عميق على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية؛ ذلك أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز يُعد قائداً استثنائياً آتاه الله الحكمة، والذكاء، والعمق في التفكير، وبُعد النظر، وسرعة البديهة، والقدرة على العزم والحزم والحسم في المواقف المهمة، كما أنه - أيده الله - يحمل رصيداً هائلاً من الخبرات السياسية والإدارية والاقتصادية، ويمتلك سجلاً حافلاً من النشاطات العلمية والاجتماعية والإنسانية، وهو متخرج في مدرسة الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن - طيب الله ثراه -، وقد كان - يحفظه الله - ركناً أساساً من أركان الحكم منذ عهد المؤسس حتى تولى مقاليد الحكم في المملكة، وكان دائماً الساعد الأيمن لإخوته الملوك الذين تعاقبوا على الحكم في المملكة، وذلك من خلال الرأي السديد، والفعل الأكيد، والفكر الأمين، والعلم الرصين، والمشورة الصادقة، والمؤازرة الواثقة، وهو رمز الوفاء، والتعاون والإخاء، وصاحب المهمات العظيمة، والمبادرات الكريمة، والإنجازات الكبيرة، والأعمال الكثيرة، والنشاطات الخلاقة، والمشروعات العملاقة.

يضاف إلى ذلك أن المملكة العربية السعودية تضطلع بدور قيادي ريادي متميز متنام في المجالات الدينية والسياسية والأمنية والاقتصادية على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، مما جعلها محطاً لأنظار العالم ومزاراً لقادته.

وفي الأوقات الصعبة وعند الشدائد والأزمات كالتي تحدق الآن بالعالم كله عامة ومنطقتنا على وجه الخصوص تتطلع الدنيا بقضها وقضيضها إلى الرجال العظام الذين يمتلكون الصفات القيادية والمزايا العبقرية التي تمكنهم من مواجهة التحديات والتغلب على المعضلات، ويجمع العالم كله على أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - أيده الله - يأتي في طليعة زعماء العالم القلائل الذين يتحلون بتلك المزايا والصفات.

ندعو الله - سبحانه وتعالى - أن يحفظ بلادنا، وأن يحفظ عليها أمنها واستقرارها، وأن يحفظ لها قيادتها الحكيمة الواعية الرشيدة كي تواصل مسيرة الخير والعطاء والنماء، كما ندعوه - جلت قدرته - أن يحفظ جنودنا البواسل المرابطين على حدود المملكة عامة، والحد الجنوبي على وجه الخصوص، وأن يشفي جرحاهم، ويرحم موتاهم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

شعور بحجم المسؤولية لمواكبة تطلعات القيادة في تنمية بلادنا

أ.د. محمد بن عبدالله ال ناجي
عضو مجلس الشورى

افتتاح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - أعمال السنة الرابعة من الدورة السادسة لمجلس الشورى، وإلقائه - رعاه الله - الخطاب الملكي السنوي في المجلس، مناسبة كبيرة وثمينة يترقبها بشوق أعضاء المجلس.

إن الخطاب الملكي السنوي لخادم الحرمين الشريفين تحت قبة مجلس الشورى يأتي شاملاً وجامعاً يتناولُ فيه السياستين الداخليةَ والخارجية للمملكة، كما يوجه رسائلَ مهمةٍ لأعضاء المجلس والمواطنين ، و يحمل في مضامينه القضايا الوطنية، والنهج التنموي الذي تتطلع إليه الدولة وتسعى إلى تحقيقه في كل المجالات في مسيرة تنموية شاملة ومتوازنة، تلبي احتياجات المواطنين، وتحقق تطلعاتهم، كما يتضمن الخطاب القضايا السياسية الإقليمية والدولية الراهنة وموقف المملكة العربية السعودية من تلك القضايا.

إن ما سوف يحمله الخطاب من مضامين ورسائل مهمة للداخل والخارج، تؤكد أهمية دور المجلس وحضوره في المشهد الوطني بوصفه واحداً من المؤسسات التنظيمية والرقابية المهمة في الدولة، ويعبر عما يوليه خادم الحرمين الشريفين من اهتمام ودعم ورعاية لهذه المؤسسة الكبيرة. ويعتبر الخطاب الملكي خارطة طريق لمجلس الشورى وهو يستقبل السنة الشورية الرابعة الجديدة، يسترشد به عند دراسته للموضوعات التي تحال اليه، وتلك التي تقع في مجال اختصاصه للخروج بقرارات رشيدة تسهم في الارتقاء بأداء أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتطوير الأنظمة.

نحن ولله الحمد نعيش في مرحلة من التطوير والتجديد وخاصة لأجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة، حيث يأتي هذا الخطاب الملكي في نهاية عام مليء بالقرارات الحازمة الداخلية والخارجية، و من تلك القرارات عاصفة الحزم التي أعادت الشرعية إلى الجمهورية اليمنية وقطعت يد الشر عن هذا البلد الشقيق.

وعلى المستوى المحلي صدر عدد من القرارات لتنفيذ العديد من الإصلاحات في مؤسسات الدولة وأنظمتها منها: الغاء العديد من اللجان والمجالس العليا، وإنشاء مجلس الشؤون الأمنية والسياسية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، إضافة إلى إنشاء عد من الهيئات مثل هيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهيئة توليد الوظائف، والمركز الوطني لقياس آداء الأجهزة الحكومية، إلى جانب صدور بعض الأنظمة مثل نظام الرسوم على الأراضي البيضاء، وتعديل نظام العمل الذي كان لمجلس الشورى جهوداً مميزة في دراستها، واقتراح بعضها.

كما يأتي الخطاب الملكي ونحن في بداية خطة التنمية العاشرة بما تحمله من أهداف طموحة وتواجهه من تحديات، حيث تعيش بلادنا مرحلة مليئة بالحيوية والفعالية وتجاوز معوقات البيروقراطية الحكومية.

إننا نشعر بالسعادة بلقاء خادم الحرمين الشريفين - رعاه الله- و الاستماع الى توجيهاته للسنة الشورية الجديدة، ودعمه ورعايته للمجس وأعضائه.

نحن في المجلس نشعر بحجم المسؤولية لمواكبة تطلعات قيادتنا للإسهام في كل ما من شأنه تنمية وتطوير بلادنا.

ندعو الله ان يحفظ لنا قائد مسرتنا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وأن يحقق آماله وأن يشد عضده بولي عهده وولي ولي العهد وأن يديم على بلادنا أمنها واستقرارها.

مضامين الخطاب الملكي خارطة طريق لأعضاء المجلس

د. عوض الأسمري
عضو مجلس الشورى

إننا ونحن نتشرف بالترحيب العميق بكل الحب والولاء لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - في هذا اليوم المبارك فإننا نعد زيارته - حفظه الله - لمجلس الشورى تاجاً ووساماً على رؤوس وصدور جميع أعضائه ومنسوبيه.

نحن أعضاء مجلس الشوري ننتظر هذه المناسبة الكريمة ببالغ الإعتزاز والفخر، حيث أن هذا الخطاب السامي سيتضمن رسائل مهمة لجميع منسوبي المجلس. والتي ستكون خارطة طريق لمجلس الشورى يسترشد بها جميع الأعضاء.

يأتي خطاب خادم الحرمين الشريفين للمجلس لتتويج عام مضى (السنة الشورية الثالثة) من الدورة السادسة، وافتتاح عام جديد (السنة الشورية الرابعة).

إن هذه الرعاية الكريمة و العناية السامية من لدن ملك الحزم والعزم تجعلنا فخورين بأن نكون ضمن منظومة أعضاء هذا المجلس الموقر التي أسهمت على مدى ٢٣ عاماً بالمشاركة في إصدار قرارات رشيدة تم رفعها إلى خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - وصدر بشأنها قرارات من مجلس الوزراء أسهمت في الارتقاء بعمل أجهزة الدولة ومؤسساتها لخدمة الوطن والمواطن، وبما يحقق أهداف التنمية الشاملة، تلبية لاحتياجات المواطنين، وتحقيق تطلعاتهم. فمجلس الشورى جهة تنظيمية ورقابية على مؤسسات الدولة. وهو المعني بتطوير الأنظمة وتحديثها بما يتناسب مع أهداف التنمية المستدامة.

فقد عمل المجلس بجهد كبير، وصادق وفق التوجيهات السامية سواء من خلال اللجان المتخصصة أو من خلال مناقشة المواضيع المدرجة في جدول أعماله.

كما أن خطاب خادم الحرمين الشريفين سوف يتضمن التوجيهات الرشيدة لمعالجة القضايا السياسية الإقليمية و الدولية الراهنة، وموقف حكومة المملكة منها. ليسترشد بها المجلس في ممارسة أعماله .

وأخيراً نشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود على تشريفنا بهذه الزيارة الميمونة، والخطاب السامي الذي ننتظره كل عام لتدشين أعمال المجلس وانطلاق نشاطاته في سنته الجديدة.

الشباب في عهد الملك سلمان .. اهتمام بقدراتهم وتدريبهم

د. وفاء محمود طيبة

عضو مجلس الشورى

كأعضاء في مجلس الشورى نتطلع كل عام إلى خطاب خادم الحرمين الشريفين، حيث يحدد فيه موجهات العمل في المملكة للعام القادم. ولقد لمسنا كثيراً من التغيير خلال العام الماضي، ونأمل مزيداً من القرارات والأنظمة التي تعزز الجودة في العمل، مثل قرار إنشاء المركز الوطني لقياس الأجهزة العامة، وقد شارك المجلس في كثير من القرارات في هذا المجال، وننتظر أيضا قرارات تعزز المحاسبية، فبعض أنظمتنا لا تشتمل على جوانب محاسبة للمخطئ أو لتخطي الحدود الزمنية لإنجاز العمل بالشكل الحازم الواضح، أو على الأقل لا تجد طريقها إلى التنفيذ، والتنظيم الإداري المعتمد على ضبط الجودة سوف ينعكس إيجاباً على مكافحة الفساد المالي والإداري، وسوف يصب كل ذلك في حصول المواطن على جميع حقوقه ومزيداً من الرفاهية.

ولقد تميز عهد الملك سلمان بالاهتمام بقدرات الشباب واستغلالها وتدريبها، والشباب هم عماد الوطن، وجاءت الشراكات الاستراتيجية الجديدة التي عززتها زيارة خادم الحرمين الشريفين للولايات المتحدة والمشروعات الاستثمارية المطروحة، وكذلك توقيع ولي ولي العهد للاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع فرنسا وغير ذلك، كما أنشئت هيئة المنشآت المتوسطة والصغيرة،كل هذا يؤكد عزم المملكة على مستقبل متنوع المصادر لهؤلاء الشباب، إلى جانب المحافظة على البترول لتستفيد منه الأجيال القادمة.

وأتمنى في هذا المجال العمل على الارتقاء بالتعليم بشكل عام وتعزيز التعليم التقني والمهني وتحسين نظرة المجتمع للعاملين فيه حتى نتمكن من الاستفادة الفعلية من هذه الخطوات، وسد عجز اليد العاملة التقنية السعودية، وذلك لمساندة الجامعات والأكاديميين في تحقيق نظرة خادم الحرمين المستقبلية، وإلا اضطررنا إلى استيراد المزيد من اليد العاملة الأجنبية، حيث من يتوجه للتعليم التقني قليل جداً لا يتجاوز ١٥٪ من شبابنا، ويعيش بيننا حالياً أكثر من تسعة ملايين أجنبي، نرحب بهم وجهودهم مقدرة، ولكن لابد أن يكون اعتماد أي بلد على مواطنيه أولاً. كما يرتبط بذلك التنمية المتوازنة في جميع مناطق المملكة معتمدة على المصادر المختلفة التي تنعم بها كل منطقة، وبلادنا والحمدلله غنية بالمصادر التي يمكن استغلالها، لمساندة مشروع تنوع مصادر الدخل.

كما أتمنى أن يوجه الإعلام لخدمة مصالح المملكة داخلياً وخارجياً، فمثلاً أرى أهمية التوجه نحو إظهار جهود المملكة الكثيرة في كل ما يخدم الإنسان، بدون منّ ولا رياء، فقد اطلعت شخصياً على الجهود العظيمة والأموال الطائلة التي تبذل في توسعة الحرمين الشريفين، وكثير من يعرف ما يبذل في الحج من جهود تجعل الحاج والمعتمر والزائر بشكل عام ينعم بالخدمات بيسر وسهولة، وهي في الواقع جهود وخدمات تحتاج إلى التوضيح، فهي تتم لخدمة أعداد كبيرة جداً تقدر بالملايين من الزوار، في وقت واحد، ومن ثقافات مختلفة، ويتحدثون بلغات مختلفة، وهذا لا يتم في أي دولة من دول العالم بهذا الحجم. ومثال آخر الخدمات التي تقدمها المملكة في المجال الإنساني، فالمملكة تبذل كثيراً في سبيل الإنسانية وخدمة اللاجئين سواءً من سوريا الشقيقة أو اليمن أوغيرهما، داخل البلاد وخارجها، وقد توج ذلك افتتاح مركز الملك سلمان للخدمات الإنسانية، وهي جهود تستحق الإعلان عنها ليس من باب الرياء وإنما من باب إظهار القوة والحق.

د. فهد بن عبدالرحمن المليكي

سلمان في مجلس الشورى

إن لزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - أيده الله - لمجلس الشورى مؤشرات وطنية قوية من شأنها دعم وتشجيع المجلس وأعضائه.

إن أهمية خطاب الملك سلمان، والرؤية الملكية، والمساهمة في توضيح الأمور بكل شفافية، مع الكثير من التوقعات والإيمان بأن خطابه سيكون كعادته متميزاً وفريداً من نوعه في مواصلة مسيرة الوطن، وحل تلك الملفات الخاصة بالمجتمع السعودي وتطويرها، ذات العلاقة بالتنمية الوطنية في مجالات الصحة والتعليم والإسكان، بما يتناسب مع مصلحة الوطن والمواطن، خاصة وأننا نعيش ظروفاً ومتغيرات وصراعات سياسية، واقتصادية وأزمات عسكرية في منطقة الخليج العربي، كأزمة اليمن، ومحاربة الإرهاب، والأفكار الهدامة التي تولد عنها استخدام العنف البشري ضد المجتمع و أفراده، كذلك النظر إلى المشهد السياسي في الأزمة التركية الروسية والتدخلات الإيرانية في شؤون دول منطقة الخليج العربي.

ومن الخواطر التي تكمن في نفسي عن شخصية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - من الصعب التحدث عن شخصيته في صفحة واحدة أو مقالة صحفية مختصرة في نشرها.

ولا أستطيع أن أقول جميع الكلمات التي تحمل في معانيها الفخر والاعتزاز والحكمة التي تكمن في هذه الشخصية المتمسكة بكتاب الله وسنة رسوله في حياته العملية ،نجد اللسان يجد الصعوبة في اختيار الكلام المناسب للتعبير عن هذه الشخصية المميزة والفريدة والقيادية في العمل الإداري والتنموي والسياسي.

فخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان من الشخصيات المتواضعة والمحبوبة، والتي تملك صفات الرجل الفذ في أخلاقه ومواقفه ،ونزاهته وحكمته واحترامه للآخرين.

هذه الشخصية فرضت احترامها بحسن التعامل في مجال العلاقات الدولية والدبلوماسية على المستوى المحلي والدولي، خاصة في صنع القرار السياسي، والسلام العالمي بكل حزم، حيث يحظى بتقدير واحترام وسمعة دولية في المجتمع الدولي، وجميع أنحاء العالم العربي والإسلامي، فهو رجل العطاء المتواصل في مجال الثقافة والإدارة والإعلام، لديه اهتمامات بالبحث العلمي، ويشجع الجامعات في تطوير مراكز الدراسات والبحوث العلمية، صاحب فكر وأدب ويحب القراءة، فقد أسهم بالدعم المعنوي والمالي في الإنتاج العلمي وطباعة العديد من الكتب والمؤلفات الأدبية والاجتماعية لخدمة الفكر العربي في الساحة العربية للثقافة، ولم تقف المعطيات والإنجازات عند هذا الحد بل ما زال يواصل العطاء لخدمة الوطن الغالي علينا جميعا.

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ،خدم وقدم الكثير لدينه وبلاده بكل إخلاص وولاء خلال فترة توليه أمارة منطقة الرياض ٥٠ عاما،- بكل صرحة - إنه رجل قيادي إداري قوي حازم عند المواقف المطلوب حلها إداريا واجتماعياً ،وعاطفي بمبادئ أصيلة تجد فيها الرحمة والمودة والمروءة والوفاء، وحبه للخير عند المواقف الحساسة لإصلاح الشأن الاجتماعي السعودي.

فهناك إخلاص مميز يملكه الملك سلمان المحبوب من خلال المناصب السياسية والإدارية التي مرت عليه في حياته العملية التي خدم من خلالها الوطن بكل إخلاص، نجده يعمل بأسلوب هادئ وراق وعالٍ من الفن الإداري في التعامل مع العاملين تحت إدارته، وقد اتصف بالقدرة على الصبر والتحمل ومعالجة الأمور بكل حنكة وحكمة ودبلوماسية، كرس جهوده لمواجهة جميع التحديات الإدارية والعملية والظروف الشخصية والاجتماعية والسياسية لتلبية احتياجات الوطن بدون توقف أو تردد.

خالد محمد الحسيني

الشورى، من الملك عبدالعزيز إلى الملك سلمان

أكثر من تسعة عقود مضت عندما ترأس الملك عبدالعزيز - رحمه الله- أول جلسة لمجلس الشورى السعودي في ١٧ محرم ١٣٤٦هـ ١٩٢٧م.

واليوم يتحدث خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في المجلس، الذي مرت عليه سنوات طويلة، تطورت خلالها آليات العمل في المجلس، وأصبح اليوم من الممكن أن نقول أن مجلس الشورى له فعاليته وأثره في حياة الناس. وحديث الملك سلمان في الشورى فيه إشارة لأهمية المكان، وفيه إشارة لترسيخ مبدأ الشورى في الدولة السعودية، اعتماداً على هدي الشريعة الإسلامية التي قامت عليها الدولة، وهو ما أسس على نهجها أول مجلس شورى، في بلاد الحرمين الشريفين.

اليوم الشورى بأعضائه الـ(١٥٠) وبلجانه الـ(١٤) وكفاءة رجاله والسيدات الأعضاء فيه، يعد أحد منطلقات وصياغة العديد من الإصلاحات التي تبث أثارها في شرايين الوطن، وتعمل على تسريع ميكنة التطور والتنمية، وإصلاح الأنظمة، وشمولية كل ذلك لكل مواطن ومواطنة.

من هذا المنطلق يحرص ملوك الأسرة السعودية على اعتبار الشورى مصنعاً لإنتاج الخير للوطن، باعتباره مجمع قراءة وتفنيد وتحسين آليات الحياة للوطن، عبر رجال وسيدات تم اختيارهم من كافة القدرات والتخصصات، تحملوا مسؤولية عظيمة وتاريخية ووطنية.

لذلك عندما تكلل هذه الأعمال بحضور الملك نفسه، يعطي هذا الحضور للمجلس أهمية كبرى، بل ويحمّل أعضاءه الكثير من الواجبات، لتقديم ما ينتظره المواطن منهم، وهو يتطلع إلى ما يخرج من هذا المكان الذي عقد عليه الناس - بعد الله- الآمال الكبيرة.

إن رعاية الملك وحديثه من الشورى ترسيخ لمفاهيم، وأسس ومعاني لها دلالاتها، وحديث سلمان ولي الأمر ارتباط مابين المكان وتأكيد رسوخ الشورى في حياة الناس، واعتبارها الطريق لخارطة وطن ونماء أمة، وعلى مدى السنوات الماضية بعد أن شهد المجلس الكثير من التنظيمات وتطوير آليات العمل تعاطى الناس مع المجلس، وأصبحت قراراته على وسائل الأعلام، وأمكن التواصل معه، عبر ما تكتبه الصحف، وفي ذلك ما يؤكد وصول المجلس إلى مكانة مهمة لدى المواطن، وهو نتاج رعاية من شخص الملك للمجلس وتقدير دوره، وفق الله العاملين لسعادة وأمن واستقرار هذا الوطن. وطن الخير ،،،

مستقبل العمل الشوري بالمملكة

د. هاشم عبده هاشم

**** بإصدار الملك فهد بن عبدالعزيز (يرحمه الله رحمة الأبرار) أوامره الكريمة بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ باعتماد نظام الحكم ونظام الشورى ونظام المناطق، دخلت المملكة مرحلة جديدة من الهيكلة والتنظيم لمؤسسة الحكم..**

** ويعتبر مجلس الشورى الذي تشكل بعد ذلك من (٦٠) عضواً بمثابة انطلاقة قوية في الاتجاه الصحيح للأخذ بنظام التشريع بصورة منظمة.. ومن خلال مرجعية قانونية معتبرة لها الحق في سن الأنظمة.. ومراجعة والنظر فيما يصل إليها من ولي الأمر.. وإعطاء الرأي المحقق للمصلحة العليا.. وعلى كل المستويات.

** ولعلنا نذكر – للتاريخ – مقولة الملك فهد عند صدور أمره بتاريخ ١٤١٣/٣/١٩هـ بتعيين معالي الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير رئيساً للمجلس ومعالي الدكتور عبدالله عمر نصيف نائباً لرئيس المجلس ومعالي الدكتور حمود بن عبدالعزيز البدر أميناً عاماً للمجلس بالإضافة إلى أعضاء المجلس الـ(٦٠)..

** لعلنا نذكر قوله (يرحمه الله) «لقد احترت عندما اخترت.. ففي هذه البلاد من الكفاءات والقدرات ما يجعل الاختيار في غاية الصعوبة.. غير أن من وقع عليهم الاختيار يمثلون كل أبناء الوطن لما يتمتعون به من إخلاص وما يحملونه من مؤهلات وما يملكونه إن شاء الله تعالى من رجاحة عقل».

** قال هذا الملك فهد عند ذاك ثم أكد عليه عند أداء الجميع للقسم أمامه بعد ذلك..

** ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم الذي أصبح فيه أعضاء المجلس (١٥٠) رجلاً وامرأة.. بالإضافة إلى استحداث مسمى مساعد لرئيس المجلس.. وهذه المؤسسة التشريعية تقوم بواجبها على أحسن وجه وبأعلى كفاءة.. وتسهم إسهاماً بناء في تطوير مستوى الأداء العام لأجهزة الدولة.. وذلك من خلال التواصل مع أصحاب السمو والمعالي الوزراء وكذلك من خلال حضورهم إلى المجلس وتحاورهم مع أعضائه.. والأكثر أهمية أيضاً من خلال الدعم المتواصل الذي حصل عليه المجلس من كل من الملك فهد والملك عبدالله (يرحمهما الله)، وما يحوز عليه الآن من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، الذي كانت له بصماته سواء في سن نظام الشورى، أو في اختيار أعضائه منذ قيامه في عام (١٤١٢هـ) مستأنفاً بذلك مسيرة شورية أصيلة بدأت في عهد الملك عبدالعزيز (يرحمه الله) عام (١٣٤٣هـ)، وبمتابعة وإشراف من النائب العام في مكة المكرمة آنذاك (فيصل بن عبدالعزيز) (يرحمه الله)..

** ولا شك أن في مسيرة المجلس الحديثة محطات مهمة وجديرة بالتذكير وهو يشارف الآن على (٢٧) عاماً.. ويخطو نحو مزيد من العمل الجاد في ترسيخ ثوابت هذا الوطن، وفي تعزيز مسيرته نحو الأفضل في عهد الملك الصادق (سلمان) والذي يحتفل المجلس برعايته الآن.. وبإطلالته عليه وبرسم ملامح المستقبل الأجمل لهذا الوطن من خلاله..

** تلك المحطات المهمة التي يعتز بها المجلس تتمثل في الآتي:

أولاً: تواصل المجلس مع كافة البرلمانات والمجالس الشورية في العالم.. وترسيخه لقيم وسياسات وتوجهات ومواقف المملكة في أذهان شعوبه، وتصحيح الصور الذهنية المغلوطة لديهم عن بلادنا.. وتأكيد حضورنا الفاعل في جميع المحافل الدولية التشريعية.. والتنظيمية على حد سواء..

ثانياً: إصدار الملك عبدالله بن عبدالعزيز قراره التاريخي بتاريخ ١٤٣٤/٢/٢٩هـ باعتماد (٣٠) سيدة فاضلة ومؤهلة أعضاء في المجلس كان لهن باستمرار دور فاعل ومؤثر في كافة أعمال وأنشطة المجلس.. وتمكن العديد منهن من تسنم رئاسة بعض اللجان.. بدعم ومؤازرة من رئاسة وأعضاء المجلس وتعاون الجميع البناء..

ثالثاً: المساهمة الفعالة في تحقيق المزيد من النزاهة ورفع مستوى الأداء بالأجهزة الحكومية.. والمشاركة بفعالية في تطوير مشاركة القطاع الخاص في الناتج الوطني العام..

** ولا يخامرني الشك في أن المجلس سيشهد المزيد من الصلاحيات في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان لمضاعفة الدور المسؤول الذي يقوم به في خدمة الوطن وأهله..

** ولن يكون مفاجئاً بالنسبة لي ولأعضاء المجلس وللمجتمع كله، إذا تضاعف دور المجلس في رفع معدلات التنمية في البلاد.. وفي تحقيق المزيد من الأمن والسلامة والاستقرار لهذه البلاد، في ظل الترسيخ المتواصل لمبادئ العدالة وتعزيز الوحدة الوطنية.. والتلاحم بين القيادة والشعب.. وتبني كافة طموحات المواطنين سواء بسواء مع تطلعات ولي الأمر يحفظه الله، ويرعاه في أن يرى هذا الوطن – كما أراده الله – في مقدمة الصفوف وفي خدمة الإنسانية جمعاء.. والله معنا.. وموفق مسيرتنا.

المجلس ناقش التقرير السنوي لهيئة الإذاعة والتلفزيون

شوريون : نريد إعلاماً قوياً وناجحاً

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٢٧ / ١ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، بشأن التقرير السنوي لهيئة الإذاعة والتلفزيون للعام المالي ١٤٣٤هـ/١٤٣٥هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور أحمد الزيلعي.

وبعد عرض تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع للمناقشة، وصف أحد الأعضاء تقرير هيئة الإذاعة والتلفزيون بأنه هزيل، ويعج بالجداول الوصفية الصماء التي لا تنطق، إذ لا يصاحبها تحليل أو تعليل، ولا تفسير أو تبرير، ولا إفصاح أو إيضاح - على حد قوله - مشيراً إلى أن التقرير اشتمل على تفاصيل كثيرة لا حاجة لذكرها في التقرير.

وأضاف العضو: إن التقرير خلا تمامًا من المضامين المهمة، إذ لم يتطرق إلى الخطة الاستراتيجية للهيئة إن كانت لديها خطة استراتيجية تبين رؤيتها، ورسالتها، وأهدافها وآليات عملها.

وأشار عضو آخر إلى أنه يمكن وصف التقرير بأنه تقرير عليل -على الأقل في بعض أجزائه-، فهو يئن من الأمراض، والأوجاع التي تعاني منها الهيئة من خلال كثرة تذمرها وشكواها من نقد الآخرين حتى من الإعلاميين الذين يعملون في مجال عملها، بل إن أكبر الصعوبات التي تواجهها تتمثل في صورتها الذهنية التي ترى أنه تم تشويهها بشكل متعمد.

كما زاد آخر بأن تقرير الهيئة ضعيف ويصيب باليأس، مؤملاً من اللجنة توضيح الأمر والعمل على تحقيق أهداف هيئة الإذاعة والتلفزيون لنرى إعلاماً قوياً وناجحاً.

ولاحظ عضو آخر أن التقرير لم يتضمن مهام هيئة الإذاعة والتلفزيون والهيكل التنظيمي لها، كما لاحظ عدم تغطية القنوات الإذاعية والتلفزيونية

المملكة العربية السعودية
هيئة الإذاعة والتلفزيون
Saudi Broadcasting Corporation

لجميع المناطق في المملكة، مطالباً الهيئة بإيصال الخدمات الإذاعية والتلفزيونية لجميع المناطق نظرًا للتطور الذي تشهده المملكة.

وتابع أحد الأعضاء أنه على الرغم من أن التقرير وحديث المندوبين أشارا إلى دور الإذاعة المهم، وجماهيريتها المتزايدة، إلا أنه بخل عن إبراز الجهود الخيِّرة، والجوانب المشرقة في الإعلام الحكومي، مضيفاً أنه على سبيل المثال إذاعة القرآن الكريم تتبوأ مكانة عالية لا ينافسها عليها أحد في العالمين العربي والإسلامي، والإذاعات الأخرى تحصد الجوائز على الأصعدة الخليجية والعربية والدولية.

وقال عضو آخر: إن لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار اتضح لها خلال دراستها التقرير أن أحد الأسباب التي أدت إلى ضعف التقرير يعود إلى كونه أُعد من قبل شركة متخصصة، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ألم يتمكن المسؤولون في الهيئة من مراجعة التقرير قبل رفعه إلى المقام السامي الكريم؟، والأهم من ذلك ألم تتمكن الهيئة من تكليف شخص أو فريق للقيام بمهمة إعداد التقرير السنوي، وهي التي تشتكي من كثرة الموظفين والبطالة المقنعة؟.

بدوره قال أحد الأعضاء: إنه بالرغم من أن اللجنة انتقدت التقرير في حديثها مع المندوبين، وذكرت لهم أن التقرير لم يلتزم بالمعايير المحددة في

المادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء، إلا أنها لم تضمِّن ذلك في رأيها، ولم تعكسه في توصياتها. مشيراً إلى أنه كان ينبغي على اللجنة الموقرة أن تجسِّد ملحوظاتها ومرئياتها بشأن التقرير في رأيها، وتعمل على معالجة أي ملاحظات أو مرئيات سلبية من خلال توصياتها.

ورأى عضو آخر أن الهيئة تجاهلت العمل على تطوير قنواتها، والإذاعة مقتنعة فقط بأن هناك تشويهًا لصورتها في وسائل التواصل الاجتماعي، مطالباً الهيئة بأن تزيل هذه القناعة من ذهنها، وأن تأخذ هذا النقد في الحسبان.

وأكد أحد الأعضاء أن الهيئة تحظى بدعم كبير من الدولة، وقد أعادت الهيئة في نهاية العام المالي مبلغاً يصل لمئتي مليون ريال عبارة عن فائض، معتبراً ذلك دليلاً على أنها لا تستطيع توظيف مواردها المالية بشكل جيد.

ولفت عضو آخر النظر إلى أن العوائد المالية للهيئة من إعلانات وغيرها بلغت خلال عام التقرير أربعين مليون ريال فقط، وعد هذا الرقم ضئيلاً مقارنة بميزانيتها التي تصل لملياري ريال.

بدوره لفت أحد الأعضاء النظر إلى أنه منذ أن انفصلت الهيئة عن الوزارة وهي لم تغير واقعها، ومن بين ذلك كثرة الموظفين، وضعف قدراتهم، وتخصصهم، وكذلك ضعف البرامج التي لم تتغير.

وطالب آخر الهيئة بأن تضع خطة استراتيجية برؤية جديدة تسعى من خلالها للبناء والتنافس في حقل الإعلام، وتوضيح رسالة المملكة على المستويين الداخلي والخارجي.

واشار عضو آخر إلى أنه بعد ثلاث سنوات مضت من تأسيس هيئة الإذاعة والتلفزيون لم نحصل على ما كنا نأمله منها؛ حيث تعاني الهيئة من مشكلات مالية وإدارية.

وزاد آخر بأنه في الوقت الذي كنا ننتظر من الإعلام السعودي الرسمي - تحت مظلة هيئة الإذاعة والتلفزيون - إظهارَ الصورة الحقيقية للمملكة والدفاع عنها في ظل الهجوم الذي تتعرض له من حين لآخر؛ إلا أن قنواتنا لم ترتقِ لهذا المستوى من الآمال والطموحات.

واعتبر أحد الأعضاء أن الهيئة ما تزال تعاني من المشكلات السابقة نفسها، وهي كثرة الموظفين والمتعاقدين، لا فتاً النظر إلى أن القنوات التلفزيونية التابعة للهيئة لم تسهم في معالجة مشكلات المجتمع من أخطاء في السلوك على الطرقات وفي مداخل المساجد، وكذلك أمراض السمنة؛ وتعاطي المخدرات، وتدمير البيئة، والقضاء على الحياة الفطرية.

وأقر عضو آخر بأن هناك نقد غير موضوعي في مواقع التواصل الاجتماعي على قنوات الهيئة، مشيراً إلى أن إذاعة القرآن الكريم تحقق حضورًا مميزًا، والكثير من الناس يستفيد منها في التوعية الدينية الصحيحة المعتمدة على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وعلق أحد الأعضاء بقوله أن هناك قصور ملحوظ من القناة الاقتصادية في عرض البرامج المتعلقة بالاقتصاد والتنمية وإبراز دور المملكة في ذلك.

مشيراً إلى أنه من المفترض أن يكون هناك متابعة يومية من القناة على مدار (٢٤) ساعة عن منافذ المملكة، ومعرفة الصعوبات والمعوقات التي تواجه الشاحنات والبواخر عند المنافذ، ومعالجة جوانب القصور في ذلك.

وتابع في ذات السياق أن هناك أكثر من (٢٨) غرفة تجارية في المملكة لم تبرز القناة دور هذه الغرف واللجان التابعة لها في دعم الاقتصاد والتنمية، إضافة إلى أن هذه القناة لا تقوم بمتابعة أسعار المواد الغذائية وعرضها، مقترحاً تخصيص هذه القناة، كما رأى ترجمة قناة السنة النبوية بعدة لغات ليسهل على غير الناطقين باللغة العربية الاستفادة منها.

واقترح أحد الأعضاء إنشاء بنية إعلامية ذات إطار عصري، ومحتوى قوي ترتكز مخرجاته على مكونات الهوية الوطنية الإسلامية العربية للوصول للمناطق المستهدفة والتأثير في المتلقي، مشيراً إلى أن ذلك يتحقق من خلال صياغة استراتيجية إعلامية عصرية تراعي المستجدات في صناعة الإذاعة والتلفزيون.

ورأى عضو آخر ضرورة إعادة الهيئة النظر في استراتيجيتها بشأن إبراز جهود المملكة ومواقفها لدعم السلام العالمي، وما تقدمه من مساعدات خارجية بشكل مهني يتماشى مع الإعلام العالمي.

وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح لجنة الثقافة والإعلام مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من مقترحات وملحوظات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة - إن شاء الله-.

أعضاء شوريون: دعم صندوق التنمية العقارية يسهم في حل مشكلة الإسكان

الأستاذ محمد المطيري
رئيس لجنة الحج والإسكان والخدمات

أكد عدد من أعضاء مجلس الشورى خلال الجلسة العادية الرابعة والستين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٤ / ٢ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، أهمية زيادة الدعم المالي لصندوق التنمية العقارية ليسهم في حل مشكلة الإسكان، مشيدين بإسهام الصندوق خلال العقود الماضية بحل مشكلة الإسكان.

جاء ذلك خلال مناقشة المجلس لتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية للعام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ محمد المطيري.

وبعد الاستماع لتقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع، طُرح الموضوع على المجلس للمناقشة، حيث عد أحد الأعضاء صندوق التنمية العقارية أحد المشروعات والأدوات المالية التي أثبتت نجاحاً باهراً في حل مشكلة الإسكان في المملكة فيما مضى، مضيفاً إن تجربة التمويل بإقراض المواطنين بالمال نجحت من خلال إعطاء المواطن المرونة في محل السكن دون أن يضطر للرحيل إلى منطقة أخرى فيها مشروع سكني للصندوق.

الصندوق أحد المكتسبات المهمة التي يجب المحافظة عليها

وتابع عضو آخر أن التمويل يوفر المرونة الكافية للمواطنين في بناء ما يرغبون به من تصاميم وأشكال معينة وبمساحات مختلفة، وبالتالي لا يفرض عليهم سكناً محدداً لا يلبي احتياجاتهم، معرباً عن اعتقاده أن الصندوق هو أحد المكتسبات التي تعتز بها الدولة، ويجب المحافظة على كيانه، وأن يستمر في العمل كما كان عليه سابقاً.

تأييد لضم الصندوق لوزارة الإسكان للاستفادة من تجربته والأرصدة المعطلة

واقترح العضو زيادة الدعم المالي للصندوق ليسهم في حل مشكلة الإسكان، ورأى أن يقتصر الصندوق في إقراضه على القروض الفردية للمواطنين وألا يتجه إلى الإقراض الاستثماري.

واستحسن أحد الأعضاء أن يتم الدمج بين الصندوق ووزارة الإسكان، لاسيما أن وزير الإسكان يرأس مجلس إدارة الصندوق.

ورأى عضو آخر أن من أهم فوائد ضم صندوق التنمية العقارية لوزارة الإسكان الاستفادة مما رُصد من مبالغ ضخمة لوزارة الإسكان، والتي لايزل معظمها معطلاً حتى الآن، لافتاً النظر إلى أن الوزارة ستستفيد من خبرة الصندوق في مجال التنمية السكانية، وهي خبرة تراكمية طويلة وناجحة في كثير من جوانبها، كما أن المواطن سيكون أكثر اطمئناناً وإقبالاً على شراء منتجاتها بمختلف صورها أرضاً، أو قرضاً، أو بناءً مشيداً، بعيداً عمّا يحدث حالياً من الصندوق ومن الوزارة من إجبار المواطنين على التمويل من البنوك مع ما تعرضه من ثمار ذلك التمويل التي هي أولاً وآخراً ثمار مرّة تزيد من تكبيل المواطنين بالقروض التي لا تخلو من الفوائد، والتي

قصر دور الصندوق على القروض الفردية وألا يتجه إلى الإقراض الاستثماري

تتفنن البنوك في احتيالها وتدليسها على الهيئات الشرعية المشرفة على تلك البنوك؛ وذلك بتكييفها ظاهراً والزعم أنها تتقيد بضوابط التعاملات المصرفية الإسلامية، في حين أنها أبعد ما تكون عن ذلك في واقع الأمر.

وأشار العضو إلى ما أفاد به صندوق التنمية العقارية بأن من معوقات وفائه بمسؤولياته تأخر بعض المقترضين عن سداد قروضهم لعدم قدرتهم المالية، لا فتاً النظر إلى أن تراجع الاقتصاد في السنوات الأخيرة سيزيد من تفاقم هذه المشكلة، فتساءل عن كيفية حال أمثال هؤلاء حين يكون تعاملهم مع بنوك لها ربحية ولها عقوبات تأخير سداد بخلاف الصندوق.

وقالت إحدى العضوات: إننا نعايش واقعاً تأكد فيه تضاؤل الطبقة المتوسطة في المجتمع بل انعدامها، ولعلّي لا أجانب الحق حين أؤكد أن هذه الطبقة ينطبق عليها وصف "الطبقة المتقسطة"، أي المقيدة بأقساط البنوك التي اضطرت إليها لتوفير معظم احتياجاتها الأساسية.

ومن هنا، فإن تظافر جهود صندوق التنمية العقارية ووزارة الإسكان في تقديم خدماتها للمواطن تمويلاً واستثماراً في مجال التنمية السكانية حاجة ملحة، وخطوة بالغة الأهمية والإيجابية.

وأشار أحد الأعضاء إلى قرار سابق لمجلس الشورى يقضي بتحويل صندوق التنمية العقارية إلى مؤسسة مالية، كما أشار إلى قرارات مهمة أصدرها المجلس وأخذت بها الحكومة، منها ما يتعلق برسوم الخدمات الحكومية على الأراضي البيضاء، مؤكداً أن علاقة الصندوق بالأراضي في ظل توفرها وأهمية تملك المواطنين أصحاب الدخل المحدود نقطة أساسية يجب أن يركز عليها الصندوق.

وقال: إننا إذا أسهمنا في القضاء على احتكار الأراضي ساعدنا المؤسسة المالية في القيام بدورها وحل مشكلة الإسكان.

وأكد عضو آخر أن الموافقة السامية بتحويل الصندوق إلى مؤسسة تمويلية ستعطي الصندوق قدرةً أكبر على الوفاء بالتزاماته.

وتابع آخر إن تحويل الصندوق إلى مؤسسة تمويلية له أهمية اقتصادية وتنموية، وطريق لمعالجة قوائم الانتظار التي طال انتظارها وتراكمت على قوائم صندوق التنمية العقارية، مطالباً اللجنة بالنظر في رفع السقف الأعلى للقرض المقدم للمواطنين باعتبار أن المشروع سيتيح دخول بنوك خاصة للإقراض، وهذا فيه مجال لرفع الحد الأعلى من الإقراض.

كما طالب تلك الجهات التمويلية بابتكار منتجات تمويلية تساعد على خفض تكاليف التمويل على المستفيدين، وتشجيع القطاع الخاص ليكون شريكاً في عملية التمويل، ولكن بمخاطر أقل.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن المتتبع لأداء الصندوق - رغم نجاحه وتميزه - يجد أنه أنجز ما يقرب من (مليون) وحدة سكنية في السنوات الأربعين الماضية، وهذا يعني أن ما ينتجه سنوياً حوالي (٢٥) ألف وحدة سكنية، وهذه النسبة تعتبر قليلة جداً.

ورأى آخر أن صندوق التنمية العقارية يعد الجناح الآخر لتوفير المساكن بعد حل معضلة توفير الأراضي بأسعار ميسّرة، مشيراً إلى أن توفير الأموال اللازمة للصندوق، وتحصيل الأموال وتسديد القرض في وقته هو الأهم، متمنياً في هذا السياق من اللجنة إضافة توصية تنص على زيادة توفير الأموال لصندوق التنمية العقارية، والتشديد في تحصيل الصندوق الأموال من المقترضين، حتى يتم تدوير الأموال لصالح أكبر عدد من المواطنين المحتاجين للسكن.

وختم عضو آخر المداخلات بأن هناك إحجام من المواطنين على شراء الأراضي والمساكن عن طريق الاقتراض من البنوك، بسبب أن الصندوق قدّم القرض المعجل، وعارضه عدد من الاقتصاديين، مما جعل عدداً كبيراً من الراغبين في القرض يتراجعون ويشككون في هذه الخدمة، وكان لزاماً على الصندوق في هذه الحالة الخروج والحديث عن القرض المعجل، وتعريف الناس به بكل السبل.

وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على طلب اللجنة منحها مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من مقترحات وآراء ومن ثم العودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة بمشيئة الله -.

دعا الهيئة للتأكيد على قيم النزاهة والشفافية في المنظومة التعليمية

الشورى يؤيد منح (نزاهة) النسخ النهائية للأحكام القضائية الصادرة في قضايا الفساد

أ / سعود الشمري
نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية والستين التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ٢١ / ١ / ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بتمكين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من الحصول على النسخ النهائية للأحكام القضائية الصادرة في قضايا الفساد؛ لمتابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد عملاً بالمادة الثالثة فقرة (٦) من تنظيم الهيئة.

كما طالب المجلس الهيئة بالعمل على التأكيد على قيم النزاهة والشفافية في المنظومة التعليمية بالتنسيق مع وزارة التعليم.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي طرحوها أثناء مناقشة المجلس التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للعام المالي (١٤٣٥ / ١٤٣٦هـ) في جلسة سابقة تلاها نائب رئيس اللجنة الأستاذ / سعود الشمري.

وأوضحت لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في وجهة نظرها أن عدم حصول الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على نسخ من الأحكام النهائية الصادرة في قضايا الفساد حال دون تمكين الهيئة من متابعة استرداد الأموال الناتجة عن جرائم الفساد، وإعداد قواعد البيانات الإحصائية المتعلقة بماهية الفساد، وحجمه، وأنواعه، وتوفير المعلومات المطلوبة للرفع من تصنيف المملكة في مؤشرات النزاهة والفساد الدولية، مشيرة إلى أن الهيئة أفادت بأنها قامت بالتواصل والتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء، وديوان المظالم لتمكينها من الحصول على النسخ النهائية للأحكام.

وأفاد نائب رئيس اللجنة الأستاذ سعود الشمري أنه حسب ما تضمنته المادة "الثالثة" من تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؛ فإن اختصاصات الهيئة تنقسم إلى شقين أساسيين: حماية النزاهة (والتي تمثل البعد الجنائي والوقائي لمهام الهيئة)، ومكافحة الفساد (والذي يدخل من ضمنها تلقي البلاغات ومباشرتها، ومتابعة الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام، والتحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود المشاريع، ومتابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد). عليه، فإن تحصيل الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد من اختصاصات الهيئة الأصيلة، وفقًا لنص المادة "الثالثة" فقرة (٦) من تنظيمها.

وأضاف نائب رئيس اللجنة أنه لم يظهر للجنة تراجع الهيئة في مباشرة اختصاصاتها الرقابية والوقائية فيما يتعلق بتعزيز قيم النزاهة والشفافية،

وإنما اتضح لها تراجع أداء الهيئة فيما يتعلق بمباشرتها لاختصاصاتها المتعلقة بمكافحة الفساد، والتي يعد تحصيل الأموال من بينها، كما أن متابعة استرداد الهيئة للأموال الناتجة عن جرائم الفساد يدعمها في مجال ممارستها لاختصاصات أخرى، وهو بناء قاعدة المعلومات الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والمؤشر الوطني المنصوص عليه في الفقرة (ثالثًا) من وسائل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

وأعرب الشمري عن تأييد اللجنة في مسألة وجود تراجع وتأخير في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، موضحاً وجود التباس يتكرر في كل مرة يتم فيها طرح تقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على المجلس، وهو أن الهيئة هي المسؤول الأول عن تنفيذ هذه الاستراتيجية، وأن جميع الجهات الحكومية بدون استثناء تشترك مع الهيئة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ويقع اختصاص ومسؤولية الهيئة في متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، بحسب ما نصت عليه الاستراتيجية في (رابعًا) من آليات تنفيذها.

دراسة المؤشر الوطني: الواسطة أكثر أشكال الفساد انتشارًا في القطاع الحكومي الخدمي

وزاد الشمري أن دراسة المؤشر الوطني بينت بأن أكثر من نصف أفراد العينة يرون أن الواسطة أكثر أشكال الفساد انتشارًا في القطاع الحكومي الخدمي بنسبة (٥٤٪)، وفي المرتبة الثانية تأتي الرشوة بنسبة (١٦٪)، تليها اللامبالاة بالعمل بنسبة (١٥٪)، ثم المحسوبية بنسبة (١٠٪)، وفي المرتبة الأخيرة يأتي الاختلاس كأقل أنواع الفساد انتشارًا بنسبة (٥٪).

وأفادت اللجنة بأنها قامت بعقد ورشة عمل لتعزيز دور الهيئات الرقابية يوم الأربعاء ١٤٣٦/٤/١٣هـ، وكان من الأهداف الرئيسة للورشة تعزيز التنسيق والتواصل بين مجلس الشورى والهيئات الرقابية.

وقد أعدت اللجنة تقريرًا بمخرجات ورشة العمل تم توزيعه على جميع أعضاء المجلس، مؤكدة عزمها عقد مزيد من اللقاءات مع الهيئات الرقابية لمعالجة ما تواجهه من معوقات، وخصوصًا تلك التي تتعلق بعدم استجابة الجهات المشمولة باختصاصاتها لطلباتها واستفساراتها.

وأوضحت اللجنة أن المادة الخامسة من تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تُلزم الجهات المشمولة باختصاصها بتزويدها بكل ما تطلبه من وثائق وبيانات ومعلومات تتصل بأعمالها.

ولفت الشمري النظر إلى أن امتناع بعض الجهات عن التعاون مع الهيئة بحجة السرية أو طلب الإذن من مرجع أعلى؛ يعتبرُ مخالفًا لجملة من الأوامر والقرارات التي صدرت بالتأكيد على ذلك، مؤيداً ما جاء في عدد من مداخلات بعض الأعضاء من أهمية أن تقوم الهيئة بمزيد من الجهود في مراجعة الأنظمة المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

المطالبة بإشراك جمعية المتقاعدين في مجلس إدارة المؤسسة
التأمينات باتجاه «العجز» تشتكي ضعف الدعم

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة والستين التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٢/ ٢/ ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان، تقرير اللجنة المالية، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام المالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري.

وفي بداية مناقشة تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع توقع أحد الأعضاء أن تزيد مصروفات التأمينات الاجتماعية على إيراداتها، محذراً من أن هذه ظاهرةً خطيرةً تهدد فئةً كبيرةً من المجتمع، وهم المتقاعدون في القطاع الخاص.

ورأى عضو آخر أن تُشرك جمعية المتقاعدين في مجلس إدارة المؤسسة؛ لما للجمعية من دور في المطالبة بحقوق المتقاعدين، وهي جمعية رسمية معترف بها من قبل الدولة، وتضم كفاءات وقدرات يمكن أن تسهم في إيجاد الحلول.

ولاحظ آخر أن هناك نقصًا في الإيرادات للمؤسسة بسبب زيادة عدد المتقاعدين، ولاسيما التقاعد المبكر، مضيفاً أن هذه ظاهرة خطيرة تستلزم إيجاد حلول لها.

وطالب العضو أن تُضمّن المؤسسة تقاريرها القادمة استثماراتها في الداخل والخارج، وكذلك مكافآت مجلس الإدارة والمصروفات الإدارية.

كما أقترح تغيير مجلس الإدارة كل أربع سنوات؛ إضافة إلى تشكيل لجنة استثمارية تشارك فيها مؤسسة النقد، والبنوك، والأخصائيون الاقتصاديون.

ودعا عضو آخر إلى عدم شمول نظام ساند موظفي القطاع الحكومي المشمولين بخدمات التأمينات الاجتماعية، وأن يُترك ذلك اختياريًا.

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
General Organization for Social Insurance

اقتراح عدم شمول موظفي القطاع الحكومي بنظام (ساند)

وعارض أحد الأعضاء مطالبة المؤسسة برفع المرتبات بما يوازي معدلات التضخم، موضحاً أن المؤسسة لديها عجزاً اكتوارياً متحقق.

وعن مطالبة المؤسسة برفع معدل العائد من الاستثمارات، رأى عضو آخر أن المؤسسة هي الأكثر دراية بمقدار المخاطر الاستثمارية التي تتقبلها في ظل المحافظة على اشتراكات المشتركين وعدم الإخلال بها، مضيفاً أنه إذا أردنا من المؤسسة رفع العائد فيجب علينا أن نطلب منها رفع مقدار المخاطرة التي تتعرض لها استثماراتها، وقد لا يكون ذلك مقبولاً.

وسأل أحد الأعضاء اللجنة عن المعلومات الخاصة بعدد مخالفات السعودة الوهمية، هل هي في تناقص أو زيادة؟ وفي أي القطاعات الاقتصادية توجد؟ وهل هي منتشرة بين الإناث أكثر أم بين الذكور؟ وما الفئات العمرية والتعليمية التي تنتشر بينها السعودة الوهمية؟، مطالباً المؤسسة بتزويد مجلس الشورى بمعلومات مفصلة عن هذا الموضوع في تقريرها القادم.

المؤسسة تعاني عدم سداد حصة الحكومة والتقاعد المبكر

واعتبر عضو آخر أن المعوقات التي تعاني منها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، تتلخص في عدم سداد حصة الحكومة في التأمينات الاجتماعية، وطلب المؤسسة اعتماد تلك الحصة في ميزانية الجهة الحكومية، مشيراً إلى أن هذه المعوقات تكررت في تقارير المؤسسة، وللمجلس قرار في هذا الشأن صدر عام (١٤٣٠هـ) يؤيد طلب المؤسسة باعتماد ذلك المبلغ في ميزانية الجهة.

كما تعاني المؤسسة بحسب العضو من صعوبة استقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة، وصعوبة المحافظة على الكوادر المؤهلة التي اكتسبت خبرات في مجال عملها، بحجة أن أولئك يتسربون إلى القطاع الخاص؛ لحصولهم على مميزات مالية أفضل.

حيث رأى العضو أن هذا المعوق تعاني منه جميع الأجهزة الحكومية، بل حتى القطاع الخاص، وهذا ناجم عن غياب الضوابط، وتباين المزايا في القطاعين، وشدد على ضرورة تضييق الفجوة بين موظفي القطاع الحكومي، حيث كثرت المطالبات حول ذلك ولم تتم أي معالجة.

وأضاف أن المؤسسة تدرك بعض الأسباب ومنها: أن من يترك القطاع العام ويذهب إلى القطاع الخاص أو إحدى الهيئات الحكومية التي تطبق نظام التأمينات الاجتماعية يتحسن راتبه التقاعدي؛ حيث يصل الضعف، أو أكثر فيما لو بقي في القطاع العام. وبناء عليه سيبقى هذا العائق لدى المؤسسة وغيرها من الجهات الحكومية وشبه الحكومية.

وأوضح العضو أن القرارات الاستثمارية للمؤسسة تركز على العائد الجيد من تلك الاستثمارات، وهذا ما يجعلها تركز على المدن، خاصة الرياض، وجدة، ومكة المكرمة، مؤيداً أن يترك للمؤسسة، الخيار في اختيار ما يناسبها لزيادة إيراداتها، فقد يلومها المجلس عندما تنخفض إيراداتها، مؤكداً ضرورة التركيز على تحسين إيراداتها وليس توزيعها جغرافياً.

وتمنى أحد الأعضاء من اللجنة أن تستوضح من المؤسسة عن مصير دراستها إمكانية زيادة الحد الأعلى لمعاشات المتقاعدين تبعًا لارتفاع مستوى المعيشة في المملكة، مع دراسة البدائل الممكنة للتمويل، وعن العوائق التي تمنع تنفيذ التوجيهات الكريمة بهذا الخصوص.

وقال عضو آخر إن اللجنة حددت بوضوح أهم النقاط التي تحتاج إلى معالجة، وكان من أهم النقاط أن العجز الاكتواري للفترة من عام ١٤٣٤هـ إلى عام ١٤٩٤هـ، يقدر بنحو (١٢١) مليار ريال، وهو ما يمثل (٣٠٪) من قيمة موجودات المؤسسة. مضيفاً أن ذلك يمثل تهديداً للاستقرار المالي للتأمينات الاجتماعية، ما لم تتمكن من معالجة ذلك بشكل عاجل، وقد تواجه مصاعب جسيمة في الوفاء بالتزاماتها المالية للمتقاعدين في المستقبل.

وأيد أحد الأعضاء توصية اللجنة بربط الراتب التقاعدي بمعدل التضخم السنوي، مشيراً إلى أنه من المحتمل أن تواجه المؤسسة صعوبة في تنفيذ هذه التوصية؛ نظراً للتذبذب الحاد في معدلات التضخم، وخاصة في الاقتصاديات الناشئة، ونتيجة لعدم التوزان بين الإيرادات والمصروفات، مقترحاً على اللجنة أن تفكر جدياً في بعض الحلول الأخرى الممكنة؛ ومنها: زيادة نسبة الاشتراك على الطرفين، مع إعادة النظر في نظام التقاعد المبكر، وكذلك زيادة حجم استثمارات المؤسسة، بحيث تستطيع من خلالها مواجهة الزيادات المستقبلية في المعاشات.

وقال عضو آخر: إن اللجنة أشارت إلى أن متوسط العائد السنوي الاستثماري الإسمي متدن جداً بالمقارنة مع ما حققته مؤسسات التقاعد في العديد من الدول الصناعية والناشئة وفقاً لتقارير صادرة عن مؤسسات دولية، حيث يشير التقرير إلى أن المؤسسة تشارك في (٧١) شركة وطنية حتى نهاية فترة التقرير عام ٢٠١٤م، وقد بلغت القيمة السوقية لاستثمارات المؤسسة في الأسهم المحلية أكثر من (١٢٨) مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤م، مقابل تكلفة حوالي (٥٢) مليار ريال، ويلاحظ أن التقييم المشار إليه كان في نهاية ٢٠١٤م.

دعوة المؤسسة بعدم التوسع في الاستثمار في الأسهم المحلية

وأضاف العضو أنه لو أعيد تقييم هذه الاستثمارات الآن فقد لا نصل لنفس القيمة السوقية، حيث إن مؤشر السوق يتراوح ما بين الستة والسبعة آلاف نقطة، مع وجود شركات يتم تداول أسهمها بأقل من القيمة الاسمية (١٠) ريالات؛ مؤيداً عدم توسع المؤسسة في هذا النوع من الاستثمار؛ نظرًا لارتفاع نسبة المخاطر المصاحبة له نتيجة للتقلبات الحادة التي تعاني منها أسواق المال العالمية.

ولفت عضو آخر النظر إلى أنه يتضح من التقرير أنه لا يوجد معلومات تفصيلية عن شركة "حصانة" للاستثمار التي أسستها المؤسسة وتملكها بالكامل وانطلقت أعمالها عام ١٤٣٥هـ، لتشمل هيكلها الإداري، وأداءها التشغيلي الاستثماري، متسائلاً عن سبب عدم الإفصاح عن هذه المعلومات في هذا التقرير.

ولاحظ عضو آخر أن التقرير أظهر عدم التوازن في توزيع استثمارات المؤسسة العقارية في مناطق المملكة المختلفة، حيث إن غالبية مشروعاتها تقع في مدينة الرياض، مطالباً المؤسسة بمراجعة توزيع المحفظة العقارية جغرافياً، والحد من التركيز في مدينة الرياض، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المختلفة بالمملكة.

وذكر أحد الأعضاء أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مؤسسة مالية، تأخرت كثيراً في وضع مؤشرات لقياس أدائها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، مطالباً اللجنة بتقديم توصية بالإسراع في وضع مؤشرات لقياس أدائها حتى تتمكن من تحديد مكامن الضعف والخلل ومعالجته بأسرع وقت ممكن.

وزاد عضو آخر أن تقييم الشركات والمؤسسات في أدائها المالي الاستثماري يكون بمقارنتها بمثيلاتها من المؤسسات وفق الفترة الزمنية، وأحوال الأسواق والاقتصاد المحلي والدولي، فالدخل والأرباح يعكسان الوضع الاقتصادي العام ولا يمكن الحديث بأن متوسط العائد السنوي الاستثماري الحقيقي فقط (١,٥٪)، نتيجة خصم حجم التضخم من العائد الإجمالي، مؤكداً أن المطلوب جدول يبين أداء صندوق مؤسسة التأمينات مقارنة بالصناديق الاستثمارية المماثلة محلياً وإقليمياً.

وأضاف آخر: إن قيمة استثمارات المؤسسة بلغت (٤٤٠,٣) مليار ريال في عام ٢٠١٤م، وبلغت القيمة السوقية لاستثمارات المؤسسة في الأسهم المحلية (١٢٨) مليار ريال، أي بنسبة (٣٤٪) من إجمالي قيمة استثمارات المؤسسة، وهذا ما يطرح التساؤل عن دراسة الاكتواري التي نظرت إلى (٦٠) سنة قادمة من عام ١٤٣٤ إلى ١٤٩٤هـ وخلصت إلى تحقيق عجز اكتواري قدر بنمو (١٢١,٦) مليار ريال، ومدى نجاعة ذلك في ظل تذبذب قيمة الأسهم المحلية البالغة (٣٤٪) من مجمل قيمة استثمارات المؤسسة، بينما فائض الإيرادات للمؤسسة عن المصروفات بلغ (٢٢,٧) مليار ريال لعام ٢٠١٤م، بزيادة (٢١,٤٪) عن العام ٢٠١٣م.

ورأى العضو أنه من الواضح أن التقييم المالي الحالي القائم على الحساب الاكتواري سلبي إلى حد ملحوظ، ومؤثر، وهذا الموضوع يحتاج من اللجنة استشفاف أسبابه والتساؤل عن سبب وصول الحساب الاكتواري إلى نتيجة واحدة فقط، وهي عجز بمقدار (١٢١) مليار ريال، بينما هذا الرقم يتباين حسب المتغيرات الاستثمارية والاقتصادية، وبخاصة لفترة ستين سنة قادمة، مؤكداً أهمية إجراء آثار المتغيرات المطلوبة للوصول إلى حساب اكتواري مقبول ضئيل في حجمه.

وفي ختام المناقشة وافق المجلس على منح الجنة المالية مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة لتصويت على توصيات اللجنة.

نحو تحقيق رؤية الملك سلمان في توطين التقنية مع دول أمريكا الجنوبية

د. حامد الوردة الشراري
عضو مجلس الشورى

«.. إن فرص تطوير العلاقات الاقتصادية بين دولنا واعدة، ومبشرة بما يحقق نماء وازدهار أوطاننا، ويدفعنا لتذليل العقبات والمعوقات وتشجيع ودعم تدفق الاستثمارات، وتبادل الخبرات، ونقل التقنية وتوطينها، والتعاون في المجالات كافة...»، هذا مقتطف من كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان- حفظه الله- الضافية في قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية الرابعة الذي عقد في مدينة الرياض الشهر الماضي، التي أكد فيها حرصه على نقل التقنية وتوطينها، لأهميتها في تنمية الاقتصاد.

دول أمريكا الجنوبية -كبقية دول العالم النامي - فرضت عليها قيود شديدة لتوطين التقنية وانتاجها محليا من قبل الدول الصناعية المتقدمة، منذ القرن الماضي من خلال سن التشريعات والقوانين الصارمة كبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية وسرية الصنعة والاتفاقيات والمنظمات الدولية...الخ، إلا أنه في العقدين الأخيرين بالرغم من تلك القيود برزت بعض دول تلك القارة كقوة اقتصادية منافسة ومؤثرة في الصناعة المتقدمة والثقيلة ، وبدأت منتجاتها تغزوا أسواق العالم مثل كالبرازيل.

في الجانب الآخر، مشاركة الدول العربية في إنتاج التقنية لا يكاد يذكر على الخارطة العالمية وما زالت، بالرغم من الجهود الذي بذلت في وقت مبكر من القرن الماضي والاستثمارات الهائلة فيها، منها تأسيس مركز للبحث العلمي الصناعي في مصر عام ١٩٣٩ والمعروف حاليا باسم « المركز القومي للبحوث»، و» الصندوق العربي للتنمية العلمية والتكنولوجيا « الذي نشأت فكرته في مؤتمر لوزراء التنمية العرب عام ١٩٧٦، ولكنه لم ير النور بسبب خلافات في أسلوب إدارته ومقره الدائم.

أما في المملكة فنقل التقنية - كصندوق مغلق- متحقق منذ بداية تأسيس المملكة وذلك من خلال دخول أول شركة للتنقيب وما بعد ذلك. أما في مجال توطين التقنية- وهو إنتاج التقنية بأيدي سعودية- فقد عملت على مدى العقود الماضية العديد من المبادرات لنقل وتوطين التقنية مثل برامج التوازن الاقتصادي، وإنشاء مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ومراكز التميز البحثي، والمراكز البحثية في الشركات الكبرى كأرامكو وسابك وغيرها، إضافة للخطط والاستراتيجيات العديدة التي أقرت ذات العلاقة بنقل وتوطين التقنية كخطط التنمية الخمسية المتتابعة والخطة الوطنية للعلوم، والتقنية والابتكار، والخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة، والاستراتيجية الوطنية للصناعة وغيرها.. إلا أنه وبالرغم من ثقل المملكة الاقتصادي والسياسي العالمي، وما أنفقته من أموال طائلة لتوطين التقنية، إلا أنها ما تزال تعتمد بصورة شبه كاملة على استيراد التقنية.

إن نقل التقنية وتوطينها، أو ما يمكن وصفه بنقل التقنية (كسلعة تجارية) ونقل المعرفة المرتبطة بها، والقدرة على اكتساب مهارة استيعابها لا اكتساب مهارة استخدامها فقط، والتمكين من إنتاجها وتطويرها محلياً بأيدي وطنية (توطينها)، بمختلف أشكالها ومجالات استخدامها، أصبحت عوامل استراتيجية مهمة للنمو والنهوض الاقتصادي للمملكة- بوجه خاص- لاسيما مع زيادة العولمة والمنافسة الاقتصادية الدولية وتوجه القيادة العليا في تنويع مصادر دخل البلد الاقتصادي. ونقل التقنية –بشكل عام- إما أن يكون بأسلوب النقل الأفقي للتقنية؛ أي من الخارج إلى الداخل مع إعطاء عقود نقل التقنية الزخم الرئيسي، أو أن يكون بأسلوب النقل الرأسي للتقنية؛ الذي يعني إنتاج وتوطين التقنية محلياً من خلال منظومة توطين التقنية والتي تشمل الجامعات ومدن التقنية ومراكز البحوث والتطوير الوطنية أو ما يطلق عليه «البحث والتطوير» وبرامج التنمية البشرية كالابتعاث الخارجي.

ولكون دول أمريكا الجنوبية أقل حساسية وتحفظ على نقل التقنيات المتقدمة وغيرها مقارنة بالدول الغربية الصناعية، التي تضع قيوداً شديدة لنقل التقنية والمعرفة المصاحبة لها، ولما في هذه الدول من جالية عربية كبيرة ومؤثرة سياسياً واقتصادياً ولها ارتباط ثقافي وتاريخي بالوطن العربي، والتشابه في ظروف التنمية، ولما بدا من كلمات مشجعة ألقيت من قبل قادة تلك الدول في القمة للتقارب والتعاون مع الدول العربية في جميع المجالات، وتحقيقاً لرؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان التي هي نابعة من إرادة سياسة عربية شاملة، ولكون المملكة ذات ثقل اقتصادي وسياسي وريادي مؤثر على مستوى الوطن العربي وعلى المستوى العالمي تجلى بعضويتها في مجموعة العشرين، وفيها ميزات نسبية تؤهلها لتكون حاضنة للتقنية وتوليدها، ولكون التقنية أصبحت المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي والدول في سباق حميم لامتلاكها، فإن المنطق يفرض بأن تكون المملكة مرتكز (Hub) للعلاقة بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في مجال نقل التقنية وتوطينها. من هذه المنطلقات، فإن آفاق وفرص التعاون بين المجموعتين في هذا المجال الاستثماري الحيوي والواعد-كركيزة رئيسية لبناء تكتل اقتصادي منافس للتكتلات الأخرى- قد تكون من ضمن النقاط التالية:

وضع إطار عام للتعاون في مجال نقل وتوطين التقنية يحدد أوجه هذا التعاون ومراحله، وأولوياته والسبل الكفيلة باستمراريته فيما بين الدول العربية، وكذلك بينها وبين دول أمريكا الجنوبية، بحيث يفعل هذا التعاون من خلال جهاز يتولى الإشراف والتنسيق بما يضمن توطين فعلي للتقنية.

أن يكون من ضمن أولويات مجالس رجال الأعمال، الذي دعا لتأسيسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - في ثنايا كلمته، الاستثمار في مجال التقنية وتوطينها.

أن يكون هذا التعاون في مجال التقنية وتوطينها شامل لجميع القطاعات الاقتصادية من عمليات انتاجية وسلع وخدمات، لا أن يحصر في قطاعات محددة من الاقتصاد.

دعم وإعطاء القطاع الخاص محفزات للاستثمار في التقنية لتوطينها مع إرساء علاقة قوية بين الشركات المحلية المهتمة بتوطين التقنية وتوليدها والجامعات ومعاهد البحث والتطوير الوطنية.

إنشاء جامعات تقنية أو إعادة هيكلة (تحوير) بعض الجامعات الحالية لتكون تقنية، أو إنشاء مدن للتقنية، أو مراكز بحوث وتطوير، وذلك بالمشاركة مع أفضل الجامعات والمراكز في دول أمريكا الجنوبية والتي كان لها دور بارز في نقل وتوطين التقنية هناك، وبمشاركة القطاع الخاص، وفق خطة وآليات واضحة دقيقة تؤدي بالنهاية لتوطين التقنية.

استكمال التشريعات والسياسات التحفيزية المرنة لنقل وتوطين التقنية لتهيئة البيئة المناسبة لذلك.

إيجاد البيئات التمكينية المتكاملة (البيئة التعليمية التقنية، البيئة المالية والاقتصادية، البيئة السياسية، البيئة الاجتماعية، البيئة الإعلامية، وغيرها) المشجعة والمحفزة للإبداع والابتكار والتي تتسم بها المجتمعات التقنية المتطورة.

التفاؤل كبير بتحقيق رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان-حفظه الله- المتمثلة في كلمته الشاملة في قمة المجموعتين، والتي تمثل رؤية مشتركة لإخوانه قادة الأمة العربية، بالرغم من المرحلة المضطربة التى تمر بها المنطقة العربية. فمن حقق إجماع وتحالف عربي قوي في فترة وجيزة، وفي هذه المرحلة بحنكة وحكمة ودهاء سياسي وبعد نظر كما في عاصفة الحزم، قادر -بإذن الله - بجمع الأمة في مجالات أخرى تخدم الاقتصاد العربي وتحقق المصلحة العربية العليا.

شوريون يطالبون بمنح مستشفى الملك فيصل التخصصي مزيداً من الصلاحيات المالية للمحافظة على كوادره واستقطاب الكفاءات المميزة

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة والستين التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٤/ ٢/ ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير اللجنة الصحية، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سطام لنجاوي.

أعضاء يطالبون بفرع للمستشفى التخصصي في المنطقة الشرقية

وقد رأى أحد الأعضاء بعد عرض تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع للمناقشة، أنه من المناسب التوصية بفتح فرع لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث في المنطقة الشرقية، لمتابعة ومراقبة العديد من الأمراض التي قد لا تُعرف أسبابها، وإجراء الأبحاث الطبية لمعرفة أسباب نفوق الأسماك المتكرر في المنطقة الشرقية.

وبشأن قضية انتشار بعض الأمراض في المنطقة الشرقية بسبب آثار الغازات والأبخرة من الصناعات التحويلية والبترولية، قال أحد الأعضاء: إن شركة أرامكو وشركة سابك هما أكبر شركتين تستثمران في الصناعات البترولية والتحويلية فهما مسؤولتان أخلاقياً ووطنياً، والواجب أن تقوما بإنشاء مراكز طبية متخصصة بمقاييس عالمية تكون في جميع مدن المنطقة.

مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
King Faisal Specialist Hospital & Research Centre

وفيما يتعلق بالجانب البحثي، اقترح العضو على المستشفى التنسيق مع مستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام لإقامة مركز بحثي متخصص في الأمراض الشائعة في المنطقة الشرقية، وفتح المجال للدخول في شراكات استراتيجية بين مستشفى الملك فهد التخصصي، وشركة أرامكو، وشركة سابك، والقطاع الخاص لكي يصمم هذا المركز البحثي وفق مقاييس عالمية.

ومن جانبه اقترح عضو آخر استقبال مستشفى الملك فيصل التخصصي المرضى القادرين مادياً للعلاج على حسابهم الخاص، والاستفادة من التأمين الطبي؛ للإسهام في زيادة الموارد المالية للمستشفى، مع اقتراح منح الأطباء جزءًا من الأرباح.

كما أيد أحد الأعضاء دعم مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بكل الإمكانات المادية والبشرية، خاصةً أن المستشفى يخدم شرائح كبيرة من المجتمع وبإعداد متزايدة.

وبشأن التوصية التي قدمتها اللجنة الصحية التي تحث على إيجاد مراكز المرض طويل الأجل، رأى أحد الأعضاء أن هذه المراكز من مسؤولية وزارة الصحة وليست من مسؤوليات المستشفى.

اقتراح باستقبال المستشفى من يرغب العلاج على حسابه الخاص

من جانب آخر، تساءل آخر عن مدى وفاء مخرجات برنامج وظيفتك وبعثتك لحاجة المستشفى، مؤكداً أهمية أن يكون في ميزانية المستشفى بند خاص بالابتعاث؛ حتى يتسنى للمستشفى اختيار المميزين والمؤهلين.

واقترح العضو على اللجنة الصحية إضافة توصية بالعمل على توسعة العيادات الخارجية والطوارئ وزيادة طاقاتها، وإعطاء المستشفى مزيداً من الصلاحيات المالية للمحافظة على الكوادر ومنعاً لتسربهم، وكذلك زيادة المرونة في استقطاب الكفاءات المميزة.

ولاحظ أحد الأعضاء أن وزارة الصحة ومستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، كلٌ على حدة، يحاولان تلبية الطلب على الخدمات الطبية التخصصية بمعزل عن الآخر دون تنسيق، مشيراً إلى أن هذه الخدمات مكلفة مادياً من حيث الإنشاء والتجهيز والتشغيل.

مشدداً على ضرورة التنسيق بين الوزارة والمستشفى لتوفير المال العام، ودعا مندوبي الوزارة والمستشفى للتنسيق بينهم لتلبية الطلب على الخدمات الطبية، وإفادة المجلس بما يتم في هذا الشأن.

كما لاحظ عضو آخر أن الزيادات في مؤشرات التشغيل متواضعة وتكاد لا تذكر، لا سيما أن المؤسسة تحظى بدعم من الدولة، كما لاحظ زيادةً في عدد المبتعثين من الموظفين، متسائلاً عما إذا كانت هذه الزيادة في تخصصات غير طبية، أم أنها لصيقة بالتخصصات الطبية؟.

وطالب أحد الأعضاء بمعلومات حيال مركز أبحاث التوحد التابع للمؤسسة العامة للمستشفى، مضيفاً أنه لأهمية دعم مرضى التوحد وتقديم الخدمة المطلوبة لهم؛ فإنه من المهم أن تفرد المؤسسة فصلًا خاصًا لهذا المركز.

وانتقد أحد الأعضاء هيمنة العنصر غير السعودي في جميع الوظائف المشغولة بالمستشفى، وقال إن زيادة عدد الاستشاريين غير السعوديين في هذه المؤسسة، يتطلب زيادة نسبة استقطاب العلماء السعوديين في جميع التخصصات.

وبخصوص وظائف التمريض ووجود نقص حاد في هذا التخصص في المنظومة الصحية السعودية، دعا أحد الأعضاء وزارة الصحة لمعالجة هذه الإشكالية، ووضع الحوافز والاستراتيجيات.

وحذر عضو آخر من تجاهل التسرب الوظيفي بالمستشفى، مشيراً إلى أن التفاوت الكبير بين رواتب السعوديين وغير السعوديين دعا عددًا من الأطباء السعوديين من ذوي الكفاءة لمغادرة المستشفى.

وعارض العضو التوسع في المطالبة بدعم الجهات بالاستقلال المادي أو الإداري، مشيراً إلى أن الاستقلال سلاح ذو حدين.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى ضعف الجانب المالي الخاص بدعم الأبحاث خاصةً عن طريق المنح، مشيراً إلى أن المنح الخارجية المعتمدة قليلة جداً، مطالباً المستشفى بالاهتمام بزيادة المنح المقدمة للمستشفى لدعم الأبحاث العلمية.

وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على طلب اللجنة الصحية منحها مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من مقترحات وملحوظات وتساؤلات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة بمشيئة الله.

الشورى يدعو «التدريب التقني والمهني» إلى فتح ورشها للمجتمع

د. مشعل السلمي
رئيس لجنة التعليم والبحث العلمي

دعا مجلس الشورى المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني إلى فتح الورش المهنية التابعة للمؤسسة لتخدم المجتمع وتكون مجالًا للتدريب التطبيقي المباشر لطلاب الثانويات الصناعية والكليات التقنية.

طالب المؤسسة باعتماد البرامج التعليمية العالمية القائمة على الشهادات الاحترافية

كما دعا المؤسسة ووزارة التعليم لتنفيذ الأمر الملكي الكريم ذي الرقم (أ/ ١٢١) والتاريخ ٢/ ٧/ ١٤٣٢هـ، الخاص بنسب القبول في الجامعات والمؤسسة.

وطالب المجلس المؤسسة باعتماد البرامج التعليمية العالمية القائمة على الشهادات الاحترافية، وربط التخرج في المؤسسة بالحصول على شهادة تلك البرامج التعليمية الدولية المعتمدة.

دعوة المؤسسة إلى التوسع في برامج التعليم الذاتي والتعليم عن بعد

كما طالب المجلس في قراره الذي أصدره خلال جلسته العادية الثالثة التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٢٧/ ١/ ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، طالب المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بإسناد برنامج اللغة الإنجليزية في المؤسسة إلى المراكز المتخصصة التي تعتمد اختبارات اللغة الدولية لاجتياز البرنامج، على أن تضع المؤسسة الضوابط والشروط لتحقيق أهدافها في هذا الشأن.

المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
Technical And Vocational Training Corporation

وشدد المجلس على ضرورة توسع المؤسسة في برامج التعليم الذاتي والتعليم عن بعد، وتحويل ساعاتها المكتسبة إلى إجمالي الساعات المعتمدة ضمن خطة الطالب الدراسية في المؤسسة.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور مشعل السلمي؛ حيث أوضح أن اللجنة تؤيد الملحوظات التي طرحها بعض الأعضاء التي تتعلق بالتناقض الوارد في تقرير المؤسسة بين مطالبات المؤسسة بتخفيض نسب القبول في الجامعات ليتسنى لها قبول النسبة المقررة لها، في حين أن المؤسسة لم تستطع أن تستوعب إلاّ (٢١٪) من المتقدمين لها.

وأكد السلمي تأييد اللجنة لما طالب به عدد من الأعضاء برفع نسبة القبول في برنامج البكالوريوس في الكليات التقنية ليكون أعلى من (١٠٪)، مشيراً إلى المؤسسة تعمل على تحقيقه بحسب إفادتها كتابيًا، مع المطالبة

بدعمها بالكفاءات البشرية ليتحقق لها ذلك، مفيداً أن المطالبة بزيادة الطاقة الاستيعابية لقبول الطالبات وافتتاح تخصصات وبرامج تتوافق مع طبيعتهن وحاجات سوق العمل متحققة في البند «ثالثًا» من قرار المجلس رقم (٣٨/٨٧) في ١٤٣٤/٨/٢٢هـ.

وأضاف السلمي أن برامج المؤسسة يجب أن تتوافق مع احتياجات سوق العمل المتجددة، والدخول في شراكات توأمة مع الجهات الحكومية والأهلية لتلبية هذا الطلب، مؤكداً ضرورة أن تطور المؤسسة من برامجها التدريبية وتخصصاتها المهنية لتتوافق مع متطلبات سوق العمل المتجددة.

وأفاد رئيس اللجنة أنه على الرغم من أن المؤسسة لديها إدارة كاملة معنية بالتوجيه والإرشاد المهني، وأقامت عدة مؤتمرات تتعلق بموضوع التوجيه والإرشاد، إلاّ أن اللجنة ترى أن جهود المؤسسة في هذا الجانب يعتريها قصور من حيث أثر تلك البرامج على حياة الطالب أثناء دراسته في المؤسسة، وكذلك قصور في دورها الإيجابي في جانب التوجيه المهني عند مشارف التخرج أو بعد التخرج.

وأكد رئيس اللجنة على أهمية العناية بجودة مخرجات المؤسسة، والتحقق من صحة البيانات الواردة بشأن توظيف خريجيها في وظائف تتناسب مع تخصصاتهم، مع أهمية أن لا يكتفي الخريج بالحصول على أي وظيفة كانت.

كما أشار رئيس اللجنة إلى أن تقرير المؤسسة الحالي تضمن بعض المعلومات حول مخرجات المؤسسة في سوق العمل، وطبيعة التوظيف لخريجي المؤسسة، ونسب البطالة بين خريجيها مقارنة بالجهات الأخرى.

وأفاد السلمي أن اللجنة عقدت اجتماعًا في مقر المجلس مع معالي وزير العمل رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ومعالي محافظ ومسؤولي المؤسسة بعد إعلان المؤسسة تدشين المرحلة الأولى من كليات التميز، وقد تبين من النقاش مع معالي الوزير والمحافظ والمسؤولين في المؤسسة أن هناك بعض الجوانب تحتاج إلى مراجعة ومعالجة من قبل المؤسسة، قبل التوسع في افتتاح المزيد من كليات التميز، وفي مقدمة تلك الجوانب التأكد من جودة مخرجات الكليات، وتوطين الكوادر التدريبية التقنية، وارتفاع تكلفة عقود تشغيل الكليات، مضيفاً أنه بناءً على ذلك صدر قرار المجلس، واللجنة ترى أن المؤسسة لم تعالج تلك الجوانب.

وأوضح رئيس اللجنة أن وزارة التعليم تعمل حاليًا على إعادة هيكلة الوزارة ومراجعة الأنظمة واللوائح في ضوء الأمر الملكي الكريم القاضي بدمج وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في وزارة واحدة، والمسؤولية الملقاة على عاتق الوزارة كبيرة وعظيمة، مشيراً إلى أن اللجنة ترى أن إضافة قطاع ثالث (قطاع التدريب) للوزارة في هذا الوقت غير مناسب، وترى التريث إلى حين انتهاء الوزارة من عملية إعادة الهيكلة، علمًا أن الوزارة ستعرض خطة إعادة الهيكلة على معالي رئيس المجلس، وأعضاء لجنة التعليم والبحث العلمي في المجلس قريبًا.

وفيما يخص المطالبة بدراسة دمج المؤسسة مع صندوق تنمية الموارد البشرية، أفاد رئيس اللجنة بأن طبيعة العمل الأساسي لكل من الجهتين يختلف تمامًا عن الجهة الأخرى، وأن لكلٍ من الجهتين أهدافها المستقلة تمامًا عن الأخرى، ودمجهما يتطلب تغييرًا جذريًا في سياسات وطبيعة عمل كلٍ منهما.

إضافة إلى أن التدريب شأن تعليمي يعنى بالدرجة الأولى بالطلبة في مراحل التكوين المعرفي والمهني، أما صندوق تنمية الموارد البشرية فيعنى بدعم برامج التأهيل والتدريب بعد الإعداد التكويني.

المقترح يلبي الحاجة لضبط المصروفات وتحقيق الشفافية في الصرف

مجلس الشورى يدرس مقترح مشروع نظام «منع الكسب غير المشروع»

قرر مجلس الشورى الموافقة على ملاءمة دراسة مقترح مشروع نظام (منع الكسب غير المشروع) المقدم من عضوي المجلس الأستاذ عطا السبيتي، والدكتورة فدوى أبو مريفه، استنادًا للمادة (الثالثة والعشرين) من نظام المجلس.

جاء ذلك بعد مناقشة المجلس خلال جلسته العادية الرابعة والستين، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٤/ ٢/ ١٤٣٧هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية، بشأن المقترح الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتوره ثريا عبيد.

وستعمل لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية على دراسة المقترح دراسة مستفيضة وشاملة، ومن ثم العودة بتقريرها وتوصيتها التي ستخلص إليها إلى المجلس في جلسة قادمة بإذن الله لمناقشته والتصويت عليه.

وخلال مناقشة المجلس مدى ملاءمة دراسة المقترح من عدمها رأى أحد الأعضاء أن دراسة المقترح تعني إعطاءه مزيدًا من البحث، وقد يعني دمجه مع أنظمة قائمة أو مقترحة، مؤكداً الحاجة إلى ضبط المصروفات وتحقيق الشفافية في صرف المال العام، إضافة إلى التأثير إيجابيًا في ترسية المشروعات، وترشيد ما تحتاجه الجهات الحكومية والشركات.

وقال: إنه لا يمكن تحقيق اقتصاد قوي ومتنوع إلا بضبط المصروفات وتوظيفها بشكل أفضل.

من جانبه رأى عضو آخر أن هذا المشروع يتقاطع مع عدة أنظمة؛ منها ما هو معروض على المجلس لدراسته مثل: مشروع نظام الاعتداء على المال العام، أو أنظمة قائمة مثل نظام مكافحة الرشوة، ونظام إيرادات الدولة، ونظام الخدمة المدنية، وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة التي تعنى بواجبات الوظيفة العامة، والمحافظة على المال العام. مضيفاً أنه لا يوجد جريمة باسم جريمة الكسب غير المشروع، ولا يمكن وضع عقوبة مبهمة لهذه الجريمة تصل إلى عشر سنوات دون تحديد ماهيتها ونوعها.

ورأى العضو أن فكرة هذا المقترح قائمة على مسألة الإقرار المالي، لكن من الأنسب الاقتصار على نظام خاص لإقرار الذمة المالية، مع ترك ما يتمخض عن هذا الإقرار لتستفيد منه أنظمة أخرى مثل: مكافحة الرشوة، أو الاعتداء على المال العام؛ بحيث يكون هذا النظام سجل رصد للذمة المالية للموظف.

وأيده عضو آخر مؤكداً وجود الكثير من الأنظمة التي تحمي المال العام، وهي كفيلة بأن تحمي المال العام من الاعتداء، مشيراً إلى عدم وجود فراغ تشريعي بهذا الشأن، وذهب إلى أبعد من ذلك حينما رأى أنه لا حاجة لدراسة مثل هذا المقترح.

وحول قواعد إقرار الذمة المالية، أو قواعد حماية النزاهة، لفت العضو النظر إلى أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ذكرت بأنها أعدتها ورفعتها للمقام السامي عام ١٤٣٥هـ.

بدوره قال عضو آخر إن هذا النظام المقترح بهذا الاسم موجود في كثير من دول العالم، وهو كما ذكرت اللجنة- تنفيذ للأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وافقت عليها المملكة عام ١٤٣٤هـ. مشيراً إلى أن الفساد آفة، وله مخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، ويعرض التنمية المستدامة للخطر، وخلص إلى أن هذا النظام يتماشى مع تنفيذ المتطلبات الوطنية والدولية، وعند تطبيقه سيدعم جهود هيئة مكافحة الفساد.

وقال أحد الأعضاء: إن مشروع النظام المقترح يجمع العديد من الأنظمة المبعثرة، ويجعلها في نظام واحد؛ ليخدم الهدف، كما أنه مكمل لنظام إقرار الذمة المالية المرفوع من قبل الهيئة، وهو داعم له في تحقيق فاعليته، وكفاءته؛ لوجود مواد للجزاءات، سواءً في حالة التأخير، أو في حالة عدم مصداقية المعلومات.

واقترح آخر تعديل عنوان المشروع من (منع الكسب غير المشروع) إلى (تجريم الكسب غير المشروع في العمل الوظيفي).

ولاحظ عضو آخر على عنوان المشروع؛ قائلاً إنه في المادة "الأولى" التي تعرّف مفاهيم النظام يفهم أنه موجه لهيئة مكافحة الفساد، والهيئة تعمل بتنظيم وليس لديها نظام. وتساءل عما إذا كان مشروع النظام سيكون تحت تنظيم الهيئة، فيما اقترح آخر تغيير عنوان المشروع ليكون: (مشروع إعلان الملاءة المالية وإقرار الذمة المالية).

وعبر آخر عن أمله في أن يسعى مشروع النظام لمعالجة قصور التشريعات الحالية، وأن يكون موجهاً بشكل خاص لشاغلي المراتب العليا، وأصحاب القرارات المالية.

كما عبر آخر عن أمله في أن يكون لدى هيئة مكافحة الفساد القدرة الإدارية والفنية لوضع مثل هذا التشريع موضع التنفيذ على مستوى المملكة، لاسيما أنه يتعرض لأربع عشرة شريحة من الموظفين؛ وهذا يعني آلاف الموظفين سنوياً.

فيما لفت آخر النظر إلى أهمية أن يتم التمييز بين هذا النظام وغيره من الأنظمة الأخرى، وأن يكون هناك مواءمة بين النظام المقترح ونظام الذمة المالية لدى هيئة مكافحة الفساد.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن الحصر الفئوي الموجود يحتاج إلى مراجعة؛ فكثير من الشخصيات المؤثرة في القرار المالي هي في المراتب ما بين العاشرة إلى الثانية عشرة.

من جانبه قال عضو آخر أن هناك تغير في الفكر الإداري الممارس في الرصد لأي فساد بآليات جديدة، مثل آليات إدارة الأداء المتقدمة وغيرها من الأدوات. ومن المؤمل أن يتم الاختيار المناسب لآلية الرصد، كما أنه من المناسب دراسة التجارب العالمية ومراجعتها من قبل اللجنة.

وزاد أحد الأعضاء أن إقرار الذمة المالية واحد من الآليات لمنع الكسب غير المشروع، كما أنه ليس كل أوجه الكسب المشروع يمكن معالجتها بقواعد إقرار الذمة المالية.

وأضاف آخر أن مصادر الكسب غير المشروع متعددة ومتنوعة، ولا تقتصر على جرائم الاعتداء على المال العام، أو الرشوة، أو التزوير، أو استغلال السلطة، بل هناك جوانب أخرى من الممكن أن تؤدي إلى كسب غير مشروع، ولا تدخل في أحكامها هذه الأنظمة.

وختم عضو آخر بقوله إن المشروع جمع شتات العديد من الأحكام المتفرقة في أدوات مختلفة؛ ولذلك فإن المشروع بجملته يستحق الدراسة.

مجلس الشورى يعيد تشكيل لجانه المتخصصة لأعمال السنة الرابعة

أعاد مجلس الشورى خلال جلسته العادية الحادية والسبعين التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ٦٢ / ٢٠ / ٧٣٤١ هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري تكوين لجانه المتخصصة، وتسمية رؤساء اللجان المتخصصة ونوابهم لأعمال السنة الرابعة من الدورة السادسة للمجلس

التي تبدأ في الثالث من شهر ربيع الأول ٧٣٤١ هـ، وذلك على النحو الآتي:

لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

الدكتور / فالح بن محمد الصغير رئيس اللجنة

الدكتور / إبراهيم بن عبدالله البراهيم

الشيخ / سليمان بن عبدالله الماجد

الأستاذ / عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسى

الدكتورة / موضي بنت محمد الدغيثر

الدكتور / ثامر بن ناصر غشيان نائب الرئيس

الدكتورة / خولة بنت سامي الكريع

الشيخ / عازب بن سعيد آل مسبل

الشيخ / محمد بن صالح الدحيم

الأستاذ / هاشم بن علي راجح

لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب

الدكتورة / حمدة بنت خلف العنزي رئيس اللجنة

الدكتور / أحمد بن مهدي الشويخات

الدكتور / راشد بن حمد الكثيري

الدكتور / علي بن عبدالله الغامدي

الدكتورة / نورة بنت عبدالله الأصقه

الأستاذ / عبدالعزيز بن إبراهيم الهدلق نائب الرئيس

الدكتورة / ثريا بنت إبراهيم العريض

صاحبة السمو الملكي الأميرة/سارة بنت فيصل بن عبدالعزيز آل سعود

الدكتور / موافق بن فواز الرويلي

الدكتورة / هياء بنت عبدالعزيز المنيع

لجنة الإدارة والموارد البشرية

المهندس / محمد بن حامد النقادي رئيس اللجنة

الأستاذ / صالح بن عبدالعزيز الحميدي

الأستاذ / عطا بن حمود السبيتي

الدكتور / محمد بن سعيد القحطاني

الدكتور / محمد بن مهدي الخنيزي

الدكتورة / دلال بنت مخلد الحربي نائب الرئيس

معالي الأستاذ / عبدالرحمن بن عبدالمحسن العبدالقادر

الدكتور / غازي بن فيصل بن زقر

الدكتور / محمد بن عبدالله آل ناجي

الدكتور / هاني بن يوسف خاشقجي

لجنة الحج والاسكان والخدمات

المهندس / مفرح بن محمد الزهراني رئيس اللجنة

الدكتور / إبراهيم بن محمد أبو عباة

الأستاذ / جبران بن حامد القحطاني

الأستاذ / علي بن ناصر الوزرة

الأستاذ / محمد بن داخل المطيري

الدكتور / محمود بن محمد البديوي نائب الرئيس

المهندس / ثامر بن عبدالمحسن القناوي

الدكتور / طارق بن علي فدعق

الدكتورة / فدوى بنت سلامه أبو مريفه

لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

اللواء مهندس / ناصر بن غازي العتيبي رئيس اللجنة

الدكتور / جبريل بن حسن عريشي

الدكتور / حامد بن ضافي الشراري

الدكتور / سلطان بن حسن السلطان

المهندس / عبدالله بن صالح النجيدي

الدكتور / عوض بن خزيم الأسمري نائب الرئيس

الدكتور / حاتم بن حسن المرزوقي

الدكتور / سعدون بن سعد السعدون

الدكتور / عبدالعزيز بن إبراهيم الحرقان

الدكتورة / فردوس بنت سعود الصالح

لجنة الاقتصاد والطاقة

الأستاذ / عبدالرحمن بن راشد الراشد رئيس اللجنة

الدكتور / أحمد بن محمد الغامدي

الدكتورة / حنان بنت عبدالرحيم الأحمدي

الدكتور / سعيد بن عبدالله الشيخ

الدكتور / عبدالرحمن بن أحمد هيجان

الدكتور / فهد بن حمود العنزي

الدكتور / فهد بن محمد بن جمعة نائب الرئيس

الأستاذ / أسامة بن علي قباني

الدكتور / خالد بن منصور العقيل

الأستاذ / صالح بن حسن العفالق

الدكتور عبدالله بن علي المنيف

لجنة الشؤون الأمنية

اللواء طيار / عبدالله بن عبدالكريم السعدون رئيس اللجنة
اللواء / علي بن محمد التميمي نائب الرئيس
اللواء مهندس طيار/ حمد بن عبدالرحمن الحسون
الدكتور / سعود بن حميد السبيعي
الدكتور / عبدالرحمن بن ناصر العطوي
الأستاذ / عساف بن سالم أبو ثنين
الدكتورة / لطيفة بنت عثمان الشعلان
معالي الشيخ / محمد بن سعد السعدان
الشيخ الدكتور / ناصر بن زيد بن داود
الأستاذ / نايف بن مرزوق الفهادي
الدكتور / نواف بن بداح الفغم

لجنة التعليم والبحث العلمي

الدكتور / مشعل بن فهم السلمي رئيس اللجنة
الدكتور / عبدالله بن محمد الجغيمان نائب الرئيس
الدكتور / أحمد بن سعد آل مفرح
سمو الأمير الدكتور/ خالد بن عبدالله بن محمد آل سعود
معالي الدكتور / خضر بن عليان القرشي
الدكتور / سالم بن علي القحطاني
الدكتور / سعد بن عبدالرحمن البازعي
معالي الدكتور/ سعد بن محمد الحريقي
الدكتور / عبدالله بن حمود الحربي
الدكتورة / مستورة بنت عبيد الشمري
الدكتور / ناصر بن علي الموسى

لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار

الدكتور / أحمد بن عمر الزيلعي رئيس اللجنة
الدكتورة / فاطمة بنت محمد القرني نائب الرئيس
الدكتورة / الجوهرة بنت إبراهيم بو بشيت
الدكتور / حمد بن عايض آل فهاد
الدكتور / خالد بن إبراهيم العواد
الدكتور / عبدالله بن أحمد الفيفي
الأستاذ / عبدالله بن محمد الناصر
الدكتور / عبدالله بن محمد نصيف
الدكتور / فايز بن عبدالله الشهري
الأستاذ / محمد رضا بن منصور نصر الله
الدكتورة / نورة بنت عبدالعزيز المبارك

اللجنة الصحية

الدكتور / عبدالله بن زبن العتيبي رئيس اللجنة
الدكتورة / زينب بنت مثنى أبو طالب نائب الرئيس
الدكتور / سطام بن سعود لنجاوي
الدكتور / صدقة بن يحيى فاضل
معالي الدكتور / عبدالرحمن بن عبدالعزيز السويلم
الدكتور / عدنان بن أحمد البار
الدكتورة / لبنى بنت عبدالرحمن الأنصاري
الدكتور / محسن بن علي الحازمي
الدكتورة / منى بنت عبدالله آل مشيط

اللجنة المالية

الدكتور / حسام بن عبدالمحسن العنقري رئيس اللجنة
الأستاذ / محمد بن مرشد الرحيلي نائب الرئيس
الدكتور/ حمزه بن حسين الشريف
الدكتور / خالد بن محمد السيف
الدكتور / خليل بن عبدالفتاح كردي
الدكتور / سامي بن محمد زيدان
الأستاذ / صالح بن عيد الحصيني
الدكتور / عبدالعزيز بن أديب طاهر
معالي الدكتور/ محمد بن علي آل هيازع
معالي المهندس / وليد بن عبدالكريم الخريجي

لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية

الدكتورة / ثريا بنت أحمد عبيد رئيس اللجنة
الأستاذ / سعود بن عبدالرحمن الشمري نائب الرئيس
الدكتورة / أمل بنت سلامه الشامان
الدكتور / عبدالله بن سالم المعطاني
الدكتور / عبدالله بن محارب الظفيري
معالي الأستاذ/ محمد بن ناصر الصقر
الدكتور / مفلح بن دغيمان الرشيدي
صاحبة السمو الملكي الأميرة / موضي بنت خالد بن عبدالعزيز آل سعود
الدكتورة / نهاد بنت محمد سعيد الجشي
الدكتورة / نورة بنت عبدالله العدوان
الدكتورة / وفاء بنت محمود طيبة

لجنة المياه والزراعة والبيئة

الدكتور / علي بن سعد الطخيس رئيس اللجنة
الدكتور / عطا الله بن أحمد أبو حسن نائب الرئيس
الأستاذ / إبراهيم بن عبدالرحمن البليهي
معالي الأستاذ / أحمد بن إبراهيم الحكمي
الدكتورة / حياة بنت سليمان سندي
معالي المهندس / عباس بن أحمد هادي
العميد دكتور/ عبدالعزيز بن تركي العطيشان
الدكتور / عبدالعزيز بن قبلان السراني
الدكتور / مصطفى بن محمد الإدريسي
الدكتور / منصور بن سعد الكريديس
الدكتورة / منى بنت محمد الدوسري

لجنة الشؤون الخارجية

معالي الدكتور/ ناصر بن عبدالعزيز الداوود رئيس اللجنة
الأستاذة / هدى بنت عبدالرحمن الحليسي نائب الرئيس
الدكتورة / إلهام بنت محجوب حسنين
الدكتور/ خالد بن عبدالله السبتي
الأستاذ / خليفة بن أحمد الدوسري
الدكتور / زهير بن فهد الحارثي
الدكتورة / سلوى بنت عبدالله الهزاع
الدكتور / عبدالعزيز بن عبدالرحمن الشامخ
الدكتور / عبدالله بن إبراهيم العسكر
الدكتور / عبدالمحسن بن فهد المارك
الشيخ / عيسى بن عبدالله الغيث

خادم الحرمين الشريفين يستقبل رؤساء المجالس الخليجية

استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في مكتبه بقصر اليمامة، رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المشاركين في الاجتماع التاسع للمجالس بالمملكة.

وفي بداية الاستقبال نقل رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة، لخادم الحرمين الشريفين تحيات وتقدير إخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، فيما حملهم الملك المفدى نقل تحياته وتقديره للقادة.

وقد رحب خادم الحرمين الشريفين برؤساء المجالس الخليجية في بلدهم المملكة، متمنياً لهم التوفيق في اجتماعاتهم الدورية، بما يعزز وحدة العمل الخليجي المشترك على جميع المستويات، لاسيما في مجال العمل البرلماني.

من جانبهم، أبدى رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون سعادتهم بلقاء خادم الحرمين الشريفين، وشكرهم على ما وجدوه في المملكة من حفاوة استقبال وكرم ضيافة.

مؤكدين حرصهم على توثيق التعاون والتنسيق بين المجالس الخليجية في جميع المجالات وكذلك توثيق العلاقات الخارجية مع المجموعات البرلمانية الدولية الفاعلة تحقيقاً لأهداف مجلس التعاون.

حضر الاستقبال معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، ومعالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مساعد بن محمد العيبان، ومعالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي، ومعالي وزير الخارجية الأستاذ عادل بن أحمد الجبير.

رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول التعاون يعقدون اجتماعهم التاسع في الرياض

د.آل الشيخ: نقدر لخادم الحرمين الشريفين وقادة دول المجلس جهودهم في تطوير دولهم وتنميتها ونصرة قضايا الأمة والدفاع عنها

عقد أصحاب المعالي والسعادة رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعهم الدوري التاسع في قصر المؤتمرات في مدينة الرياض برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وحضور، الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية والقانونية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية السفير حمد بن راشد المري.

وفي مستهل الاجتماع رحب معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ برؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون الخليجي، في بلدهم الثاني المملكة العربية السعودية.

ورفع معاليه بهذه المناسبة الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، على ما يوليه من عناية واهتمام للاجتماع الدوري التاسع لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحرصه -أيده الله-، على تفعيل مسيرة التعاون بين دول المجلس في المجالات كافة.

كما قدم شكره لمعالي رئيس مجلس الشورى بدولة قطر رئيس الاجتماع الدوري الثامن الأستاذ محمد بن مبارك الخليفي، على ما بذله من جهود خلال فترة ترؤسه للاجتماع.

وأشاد معالي الدكتور آل الشيخ، بدور مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولاً إلى وحدتها وتوثيق الروابط بين شعوبها، مؤكداً أن الاجتماعات

الدورية لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون الخليجي تأتي لتعزيز الجهود في دعم أواصر التعاون والتنسيق من خلال من أجل الوصول إلى ما يصبوا إليه قادة دول مجلس التعاون الخليجي وشعوبها من رفعة ونماء ومحافظة على ما تنعم به دولنا من أمن واستقرار بفضل الله تعالى.

ما يحدث في فلسطين واليمن وسوريا والعراق تدفع الدبلوماسية البرلمانية إلى الإسهام في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي

وقال معاليه: إن ما تشهده الساحة الفلسطينية وما يتعرض له المسجد الأقصى من اقتحامات وانتهاكات وما وقع في اليمن من سلب للشرعية وإثارة للفتنة والفوضى وما يجري في سوريا والعراق وكذا ما يقع من أحداث إرهابية في مواقع مختلفة في منطقتنا والعالم، هي أمور تدفع الدبلوماسية البرلمانية إلى ضرورة الإسهام والسعي نحو المعالجة جنباً إلى جنب مع الجهود السياسية القائمة من أجل تعزيز الاستقرار والأمن في المحيط الإقليمي والدولي.

وأضاف معاليه: نقدر لخادم الحرمين الشريفين وإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حرصهم وجهودهم في تطوير دولهم وتنميتها ونصرة قضايا الأمة والدفاع عنها.

من جانبه قدم معالي رئيس مجلس الشورى بدولة قطر محمد بن مبارك الخليفي باسمة ونيابة عن أعضاء الوفد القطري المشارك، الشكر الجزيل إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، وإلى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ، على استضافة هذا اللقاء، وعلى ما قوبلت به الوفود المشاركة من حسن الاستقبال وكرم الضيافة.

وأعرب معاليه بمناسبة انعقاد القمة الـ ٣٦ لدول مجلس التعاون في الرياض عن أمله أن تكلل جهود أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون بالنجاح والتوفيق من أجل رفعة وازدهار دول المجلس وخير ورخاء شعوبها، عاداً هذا الاجتماع السنوي رافداً مهماً لدعم أوجه التعاون بين المجالس التشريعية الخليجية مما أسهم في إنجاز الأهداف المشتركة لتعزيز العمل البرلماني الخليجي المشترك في المجال الشوري والتشريعي على طريق الوصول إلى آفاق أرحب من التقارب والتكامل.

الخليفي: عاصفة الحزم وإعادة الأمل انتصار للحق والشرعية في اليمن

وأبان الخليفي أن اجتماع القمة الـ ٣٦ لدول مجلس التعاون يأتي وسط ظروف تعيشها أمتنا العربية وتحديات بالغة الصعوبة، لاسيما منطقتنا الأمر الذي يتطلب مواصلة الجهود للحفاظ على مقدرات ومكتسبات دولنا وشعوبنا، مشيداً بعمليتي عاصفة الحزم وإعادة الأمل بقيادة المملكة العربية السعودية، التي جاءت انتصاراً للحق والشرعية في اليمن الشقيق، وصولاً لإعادة الأمن والاستقرار في ربوعه، والدفاع عن أمن وسلامة واستقرار دول مجلس التعاون.

وقال الخليفي: إن دول مجلس التعاون، تواجه في الوقت الحالي أوضاعاً اقتصادية صعبة بسبب تدني أسعار النفط، إلا أننا على ثقة تامة بأن قادتنا أصحاب الجلالة والسمو سيعملون ما في وسعهم للحد من آثار هذا الانخفاض على اقتصاديات بلداننا.

وتطرق معالي رئيس مجلس الشورى بدولة قطر، إلى ظاهرة الإرهاب التي عانت من آثارها الوخيمة معظم الدول وتولدت عنها أحداث مؤسفة وتتطلب أن يتصدى لها الجميع بكافة أشكالها وصورها بحيث تبذل كل الجهود اللازمة لاستئصالها وتجفيف منابعها.

ونوه بثقة المشاركين في رئاسة مجلس الشورى للاجتماع التاسع لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون، مؤكداً دعمهم لهذه الرئاسة، والوقوف معهم في كل الأمور التي تسهم في تحقيق أهدافه النبيلة.

بعد ذلك طلب معالي رئيس مجلس الشورى بدولة قطر، من معالي رئيس مجلس الشورى السعودي، أن يتسلم رئاسة الاجتماع الدوري التاسع لأصحاب المعالي رؤساء المجالس التشريعية الخليجية، بعد انتهاء فترة رئاسته للاجتماع الدوري الثامن.

الملا: مستقبل مملكة البحرين مع انتماءها الخليجي والعربي

من جهته قال معالي رئيس مجلس النواب ووفد الشعبة البرلمانية بمملكة البحرين الأستاذ أحمد بن إبراهيم الملا: إن اجتماعنا ينعقد اليوم في ظل ظروف دولية وإقليمية بالغة الخطورة، تتعرض فيها منطقتنا ودولنا خصوصاً إلى مؤامرات كثيرة، تستهدف أمنها واستقرارها وإنجازاتها الوطنية والحضارية، وكان لزاماً على دول مجلس التعاون أن تتخذ من الحزم والعزم عنواناً لقراراتها ومواقفها، بما يتناسب وحجم المخاطر التي تتعرض لها.

وأشار إلى تأييد الجميع لعاصفة الحزم وإعادة الأمل الذي اتخذ قرارها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- مع إخوانه قادة دول مجلس التعاون، لإعادة الشرعية إلى الجمهورية اليمنية الشقيقة والقضاء على الإرهاب.

وعدّ الملا الإرهاب من أكبر الأخطار التي تواجهه العالم أجمع في الوقت الراهن، بما في ذلك دول المجلس، مبيناً أن مواجهته ومكافحته والتصدي له بجميع الوسائل مسؤولية الجميع، خاصة أن هذا الخطر أصبح أداة تستخدمها بعض الدول في المنطقة لتحقيق مآربها وأهدافها التوسعية.

وأكد أن مملكة البحرين بقيادة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة تواصل مسيرة العمل والإنجاز والتنمية والبناء وتعزيز الوحدة الوطنية، وتمضي دولة المؤسسات والقانون بثباتٍ وثقة، ولن تعيقها التدخلات الخارجية والأعمال الإرهابية، أو تقلل من العزيمة والإصرار نحو تحقيق الخير والنفع لمملكة البحرين. وقال: إن مستقبل مملكة البحرين مع انتماءها الخليجي والعربي.

وشد على أهمية توحيد آلية التعامل مع التقارير الصادرة عن الجهات الدولية والمنظمات الحقوقية بشأن دول مجلس التعاون الخليجي، مشيراً إلى موافقة رؤساء المجالس في اجتماع سابق على مقترح مملكة البحرين بشأن الاستراتيجية الإعلامية المشتركة للتعامل مع المنظمات الحقوقية والدولية.

ولفت الملا النظر إلى أن جريمة الإرهاب ليست التحدي الوحيد الذي تواجهه دول مجلس التعاون وشعوبها، فهنالك التحديات الاقتصادية التي ألقت بظلالها على جميع دول العالم، ومنها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث أثر الانخفاض الحاد في أسعار النفط في السوق العالمية بشكل واضح على إيرادات الدول المصدرة للنفط، ومنها دول الخليج العربية، مشدداً على ضرورة بذل المزيد من الخطوات والإجراءات المشتركة، المعزز لما حققناه من إنجازات اقتصادية وحضارية، خلال مسيرة مجلس التعاون طيلة السنوات الماضية لما فيه الخير والأمن والاستقرار لدولنا وشعوبنا.

من جانبها عبرت معالي رئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة الدكتورة أمل القبيسي عن سعادتها البالغة للمشاركة في هذا الاجتماع للمرة الأولى، بعد انتخابها رئيساً للمجلس، مجددةً التأكيد على أن المجلس الوطني الاتحادي يولي أهمية بالغة لهذا المحفل البرلماني، بوصفه قمة الهرم البرلماني لمجالسنا التشريعية الخليجية.

أمل القبيسي: نقف جميعاً خلف قياداتنا، وتوجههم الحازم لحماية دولنا ومكتسباتنا، ومواجهة الإرهاب

ورأت أن مقتضيات الظروف الراهنة المحيطة بدول مجلس التعاون، سواء كانت إرهاباً متطرفاً أو انتهاكاً لمبدأ السيادة الداخلية للدول ومبدأ الشرعية، والتحديات التي تواجهها شعوبنا والطموحات المأمولة لحكوماتنا ترسخ من كيان هذا الاجتماع.

وأكدت تأييد معاليها الكامل بوصفها رئيساً للمجلس الوطني الاتحادي الإماراتي، لقيادتنا الخليجية في قرار عاصفة الحزم وإعادة الأمل في اليمن الشقيقة. وقالت: إننا جميعاً في هذا الاجتماع كممثلين لشعوبنا نقف خلف قياداتنا، وتوجههم الحازم الحكيم لحماية دولنا ومكتسباتنا، ومواجهة الإرهاب وترسيخ الأمن في مجتمعات دول مجلس التعاون.

وشددت الدكتورة القبيسي على دعم ومساندة المجلس الوطني الاتحادي بالإمارات العربية المتحدة، لهذا الاجتماع، وللجان المنبثقة عنه، وأضافت: إننا لن نألوا جهداً، أو ندخر عزيمة في الارتقاء بمتطلبات العمل البرلماني الخليجي المشترك من خلال اجتماعنا الدوري هذا»، عادةً ذلك نهجا ثابتا، وتوجها مستديماً، بهدف تعزيز العمل الخليجي المشترك، وزيادة فعاليته، لاستكمال بناء صروح تتكامل سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً، لرفاهية المجتمعات الخليجية واستقرارها.

وجددت التأكيد على أن المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي سيسهم في كل ما من شأنه تعزيز صلابة الاجتماع الدوري، وتوطيد فعاليته والنهوض به لأرقى المستويات البرلمانية المأمولة.

واستعرض رؤساء المجالس التشريعية الخليجية خلال الاجتماع التقرير السنوي لمعالي رئيس الاجتماع الدوري الثامن رئيس مجلس الشورى دولة قطر الأستاذ محمد بن مبارك الخليفي، وتوجهوا والتقدير لمعاليه على ما بذله من جهود وإسهامات قيِّمة خلال فترة توليه رئاسة الدورة الثامنة للاجتماع، وما قدمه مجلس الشورى بدولة قطر من تنظيم متميز واستضافة لجميع الاجتماعات المنبثقة عن الاجتماع الدوري، مما أسهم في إنجاح تلك الاجتماعات واللقاءات.

واطلع المجتمعون على الموجز المقدم من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن مسيرة العمل الخليجي المشترك لعام ٢٠١٥م، وأكدوا حرصهم على مسيرة التعاون بين الدول الأعضاء لتتحقق الأهداف والغايات المنشودة.

رؤساء المجالس التشريعية الخليجية يؤكدون رفضهم للأعمال الإرهابية التي تستهدف حياة المواطنين ورجال الأمن

- اعتماد خطة اللجنة البرلمانية الخليجية المعنية بتعزيز العلاقات مع البرلمان الأوروبي

- تكليف اللجنة البرلمانية بدراسة القواعد الموحدة لتشجيع قيام المشروعات الصناعية الخليجية

عبر أصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس التشريعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن شجبهم واستنكارهم لكل ما من شأنه المساس بأمن وسيادة دول مجلس التعاون، وأكدوا وقوفهم صفاً واحدًا أمام أي تهديد يمس أي دولة عضو في المجلس.

وشددوا في بيان صدر في ختام أعمال اجتماعهم الدوري التاسع على رفضهم واستنكارهم للأعمال الإرهابية التي تستهدف حياة المواطنين الآمنين ورجال الأمن الساهرون على حماية أرواح الناس وممتلكاتهم، منوهين بتضحيات وبسالة الأجهزة الأمنية واحترافيتها العالية في أداء واجباتها نحو الوطن.

وأعلنوا تأييدهم وتضامنهم الكامل مع دول المجلس فيما تتخذه من إجراءات تستهدف مواجهة الإرهاب والقضاء عليه، وأبدوا الثقة في عزيمة الجهات المعنية بدول مجلس التعاون الوقوف بحزم في مكافحة هذه الأعمال الإجرامية، وبذل الجهود الكبيرة للحفاظ على أمنها واستقرارها.

من جهة أخرى قرر رؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تكليف اللجنة البرلمانية الخليجية في المجال التشريعي بدراسة القوانين والأنظمة الاسترشادية، المتمثلة في قانون النظام الاسترشادي الموحد للوكالات التجارية، وقانون نظام الشركات التجارية الاسترشادي الموحد بدول المجلس، والقواعد الموحدة لتشجيع قيام المشروعات الصناعية الخليجية بدول مجلس التعاون.

وأكدوا أهمية تفعيل الشبكة المعلوماتية البرلمانية الخليجية لتحقيق الاستفادة المرجوة من إنشائها.

واعتمد الرؤساء خطة عمل اللجنة البرلمانية الخليجية المعنية بتعزيز العلاقات مع البرلمان الأوروبي لعام ٢٠١٦م، كما قرروا الموافقة من حيث المبادئ على التعاون مع برلمانات دول أمريكا اللاتينية.

واتفق المجتمعون على اختيار موضوع مكافحة ومحاربة جريمة الإرهاب والمنظمات الإرهابية ليكون الموضوع الخليجي المشترك لعام ٢٠١٦م.

ورفع أصحاب المعالي والسعادة شكرهم وتقديرهم لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظهم الله-، لاستضافة المملكة العربية السعودية هذا الاجتماع، وعلى ما أحيطوا به من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وطيب الإقامة وحسن الإعداد والتنظيم، مما أسهم في نجاح هذا الاجتماع وخروجه بقرارات ونتائج إيجابية تعزز أفاق التعاون المشترك بين المجالس التشريعية في الدول الأعضاء.

سلمان ملك الحزم والوفاء

زامل شبيب الركاض

يعتبر الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله- من عظماء التاريخ، حيث يكمن سر قوة هذا الرجل في عقيدته وإيمانه وشدة تعلقه بالله سبحانه وتطبيقه لهذه العقيدة تطبيقاً حقيقياً، فعندما علم أن المُلكَ بيد الله عز وجل يؤتيه من يشاء وينزعه عمن يشاء، لم يلتفت غرباً أو شرقاً، بل تعلق بالله وحده مستعيناً به في بناء دولته، وكان له العون والنصر من الله، ولما أعطاه الله الملك، علم أن التمكين في الأرض وثبات الملك وحصول الخيرية في هذه البلاد، لا يتحقق إلا بنصرة دين الله وإقامة شرعه والدعوة إليه والنهي عن مخالفة أمره لقوله تعالى (ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز، الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور).

وكما أسلفنا فقد جعل الملك عبدالعزيز - رحمه الله- همه الأول خدمة الإسلام والمسلمين انطلاقاً من إيمانه العميق بأن هذا الوطن يعتبر مهبط الوحي وقبلة العالم الإسلامي، ومهد الرسالة العامة للبشرية، وامتثالاً لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم). ثم تتابع على حمل هذه الأمانة العظيمة من بعده أبناؤه البررة الملك سعود، والملك فيصل، والملك خالد، والملك فهد، والملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي أحب شعبه فأحبوه، رحمهم الله جميعاً وأسكنهم فسيح جناته، وجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خيرما جزى إماماً عن أمته.

ولا شك أن الله سبحانه وتعالى يهيئ الأسباب لمن يختارهم الله عز وجل لمسؤولية الإمامة العامة للمسلمين. وخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - يعد واحداً من أهم أركان هذه الدولة المباركة منذ تأسيسها حرسها الله، ورجل دولة جمع الله له بين القوة والحزم والأمانة والقدرة والمسؤولية وسرعة الإنجاز مع الصفات الإنسانية النبيلة في شخصيته والتي يجمعها قول الحق تبارك وتعالى (إن خيرمن استأجرت القوي الأمين)، وكان منذ توليه العمل الرسمي وفياً لدينه وأمته ومليكه ووطنه ومحبا لهذا الشعب الكريم.

ونخلص الى أن الأمانة والقوة في شخصية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان الحزم والوفاء - حفظه الله- تجلت في كلمته للشعب السعودي عندما سأل الله عز وجل أن يمده بعونه وتوفيقه وأن يريه الحق حقاً ويرزقه اتباعه، والباطل باطلاً ويرزقه اجتنابه، استشعاراً منه - وفقه الله- بعظم المسؤولية والأمانة التي أؤتمن عليها في حماية الدين وإصلاح الدنيا بما يحفظ الأمن والاستقرار ويحقق الخير والازدهار.

اللهم يا ولي الإسلام وأهله نسألك أن تحفظ لنا ديننا الذي هو عصمة أمرنا، ووطننا الذي فيه أمننا، وأن توفق ولي أمرنا لما تحب وترضى وأن تمتعه بالصحة والعافية في دينه ودنياه.

حقوق الطفل المصادر والمعطيات

أ.د. محسن بن علي فارس الحازمي
عضو مجلس الشورى، عضو لجنة الشئون الصحية

مقدمة: خصائص المجتمعات الإسلامية :

تتمتع المجتمعات الإسلامية بخصائص فريدة – عقدية وأخلاقية وعادات وتقاليد مبنية على مبادئ الشريعة الاسلامية ومعطياتها ومنها :

- الإيمان الراسخ.
- الثقافة الإسلامية.
- احترام العادات والتقاليد المرعية.
- تعايش العائلة الصغيرة والكبيرة وتوادها وتراحمها.
- إمكانية تعدد الزوجات.
- ارتفاع نسبة زواج الأقارب.

حقوق الطفل في الكتاب والسنه:

تهتم الشريعة الإسلامية بمختلف الجوانب ذات الصلة بالإنسان وكرامته، قال تعالى : « ولقد كرمنا بني آدم... »، سورة الإسراء، الآية ٧٠.

واختار سبحانه وتعالى الإنسان لعبادته وعمارة الأرض، فقال تعالى : « و من آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » سورة الروم، «الآية ٢١».

كما عني بنسل الإنسان ثمرة الزواج، والحفاظ عليه، وفي هذا الإطار جاءت مقاصد الشريعة الغراء لتعنى بما يلي:

- الحفاظ على الدين
- الحفاظ على النفس
- الحفاظ على العقل
- الحفاظ على النسل (الذرية)
- الحفاظ على العرض والثروة

ووضع الخالق سبحانه وتعالى الوسائل للحفاظ على النسل، وحفظ حقوقهم، فشرع الزواج ووضع له الضوابط المناسبة و دعا إلى الاختيار السليم للشريك في الزواج، وحبذ حسن الخلق وتمام الصحة، وطلب الذرية الصالحة، وإطاراً لمختلف جوانب الحياة في الأسرة والمجتمع (جدول ١) وفي ذلك قال في كتابه الكريم: « والذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا و ذرياتنا قرة أعين واجعلنا للمتقين إماما»، سورة الفرقان،الآية ٧٤. وقال وقوله الحق على لسان عبده زكريا : « هنالك دعا زكريا ربه قال رب هب لي من لدنك ذرية طيبة إنك سميع الدعاء »، سورة آل عمران، الآية ٣٨. وفي حسن الاختيار قال صلى الله عليه وسلم : « تزوجوا الولود الودود فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة. رواه ابو داوود، سنن البيهقي. «كما قال صلى الله عليه وسلم لرجل خطب امرأة « انظر إليها فإن في أعين الأنصار شيئاً»، رواه مسلم.

وعني الشارع بجوانب أخرى ذات صلة بحق صحة الطفل فوضع فترة الرضاعة عامين كاملين لئلا يؤثر الإسراع في حمل آخر على مصدر غذاء الطفل، فقال تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » سورةالبقرة، الأية ٣٣٣.

من حقوق الطفل على والديه حسن اختيار الاسم، والحماية، والمأكل والمشرب حتى بلوغ سن الرشد

وروي عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حثه الوالدين على تعليم وتربية النشء وإرشادهم وتدريبهم على اكتساب القوة والمنعة حيث قال: «علموا أولادكم السباحة والرماية وركوب الخيل. « وقال صلى الله عليه وسلم » المؤمن القوي أحب الى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير». رواه مسلم.

ومن حقوق الطفل على الوالدين حسن اختيار الاسم، والحماية، والمأكل والمشرب حتى بلوغ سن الرشد، والمساواة بين الذرية فقال صلى الله عليه وسلم » كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت »، أخرجه مسلم وأبو داوود. وقد جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليشهده على نحلة لأحد أولاده فسأله صلى الله عليه وسلم : أكل ولدك نحلة مثله ؟ قال لا، فقال صلى الله عليه وسلم : فأرجعه، رواه البخاري.

وحرم الله وأد البنات كما كان في الجاهلية. فقال تعالى: « وإذا الموؤودة سئلت » « بأي ذنب قتلت ». الآية (٨ - ٩) سورة التكوير. وجعل وأد البنات من الأعمال السيئة قال تعالى : «وإذا بشر أحدهم بالأنثى ضل وجهه مسوداً وهو كظيم. يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون». (الآية ٥٨ - ٥٩) سورة النحل. بل وجعل من تربية البنات خيراً كثيراً، حيث تواردت عدة أحاديث في هذا الصدد، منها: « من كان له ابنتان فأحسن إليهما كن له ستراً من النار ».

وحرم كذلك قتل الذرية خشية الفقر والعوز قال تعالى: « قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحساناً ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون »، سورة الانعام الآية ١٥١، كما عني الشارع بحفظ مال اليتيم ، فقال تعالى «فأما اليتيم فلا تقهر» سورة الضحى، الآية ٩، وقال تعالى: « ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده... » سورة الإسراء، الآية ٣٤. وأمر بالحفاظ على الجنين في رحم الأم حتى عند حدوث الطلاق، قال تعالى: وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...» سورة البقرة، الآية ٢٢٨.

الجوانب النظامية والأخلاقية في الرعاية الصحية وحقوق الطفل:

أ. دساتير الأخلاقيات الطبية ومكوناتها النظامية :

تستلزم الرعاية الصحية للفرد (كبيراً أوصغيراً، ذكراً أو أنثى) التمشي بمقتضيات الأخلاقيات الطبية (في الممارسة وفي البحوث العلمية) ونظمها ومنها ما ورد من مواد ذات صلة في الأنظمة والمراجع التالية :

١- النظام الأساسي للحكم.

٢- نظام مزاولة المهن الصحية.

٣- نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية.

٤- الطب المبني على البراهين.

٥- الأنظمة والمواثيق ذات العلاقة ومنها :

إعلان حقوق الإنسان(جنيف ١٩٤٨م)

إعلان منظمة الصحة العالمية (ألمانيا ١٩٧٨)

الوثيقة الإسلامية لأخلاقيات الطب والصحة

الجمعية الإسلامية للعلوم الطبية (المؤتمر الثامن- ٢٠٠٤م)

وثيقة حقوق المرضى في المملكة العربية السعودية (وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية)

الميثاق العربي لحقوق الإنسان - النسخة الأحدث - (تونس ٢٠٠٢م)

المؤتمر الأول لشؤن المرضى (الرياض ١٤٣٥هـ)

ب. تعاليم وإرشادات شرعية :

تغطي تعاليم الشريعة مختلف جوانب الحياة الأخلاقية والتنظيمية والجوانب الحسنة فيها ولا تجيز الإجهاض للجنين إلا ضمن أطر محددة وفي ظروف قاهرة. (جدول ٢). ولا تبيح التبرع بالأمشاج (الحيوان المنوي أو البويضة أو الرحم) خارج إطار الزواج، وتعظم حسن الخلق، والإحسان، وعدم الإضرار والعدل وتتماهى مع أخلاقيات الممارسة الطبية لحفظ صحة الإنسان والعمل على استرداد ما فقد من صحته في مختلف صورها ومن ذلك العناية بالأم والطفل في مختلف مراحل الحمل وما بعده. وللدالة على ذلك نورد ما يلي :

١) **الإحسان والرحمة :** وقد أمر بهما القرآن الكريم، فقال تعالى: "

الشريعة الإسلامية لا تبيح التبرع بالأمشاج (الحيوان المنوي أو البويضة أو الرحم) خارج إطار الزواج

... وأحسنوا إن الله يحب المحسنين" . سورة البقرة، الآية ١٩٥. وقد ورد في الحديث الشريف: «إن الله قد كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته». رواه مسلم.

وفي المسند لأحمد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لطبيب قدم عليه..» لست بطبيب ولكنك رفيق ..» ومعنى رفيق هنا: ترفق بالمريض وتتلطف به والله الذي يعافيه ويشفيه. مسند أحمد. ورواه كذلك أبو داود في سننه والنسائي في المجتبى.

وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - حثاً لرجل كان يرقي من العقرب: (من استطاع أن ينفع أخاه بشي فليفعل ..) أخرجه مسلم وأحمد .

ومن قول الرهاوي: (.. وينبغي للطبيب أن تكون فيه رحمة، ولا يتم ذلك إلا بتقى وخوف من الله عز وجل، وإذا كان الطبيب كذلك لم يسمع منه إلا الصدق ولم يفعل إلا الخير مع سائر الناس كافة..)، وليس ينبغي للطبيب أن يمنع المريض من كثرة ما يشتكيه فيظهر ضجراً من ذلك، لأنه ربما أورد في كلامه علامات يستدل منها الطبيب على ما ينتفع به ويستشهد بها على صحة مرضه..) أدب الطبيب لإسحاق الرهاوي.

والإحسان ورد في القرآن لمعنيين:

١- الإتقان.

٢- الإنعام على الغير.

والآية (وأحسنوا إن الله يحب المحسنين) فهي من المعنى الأول وهو الإتقان.

ومن الثاني قوله تعالى: (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى) سورة النحل، الآية ٩٠ ، ومنه كذلك (والله يحب المحسنين).

٢) **عدم الإضرار :** يُعد عدم الإضرار أحد الأركان الأساسية في مجال الطب والطبابة، حيث تجري التجارب والاختبارات في المعامل ثم على حيوانات التجارب، تتبعها دراسات تجريبية تطوعية واستطلاعية قبل الشروع في استعمالها للتداوي ومكافحة الأمراض على نطاق أوسع، وقد صح عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله: «لا ضرر ولا ضرار «، رواه أحمد وابن ماجه، وينطبق على مرحلتين من مراحل العلاج والتطبب الوقائي والعلاجي، وذلك منصوص عليه بالقاعدة الفقهية (الضرر يدفع بقدر الإمكان، وذلك باتخاذ الإجراءات والاحتياطات الكفيلة بالوقاية. فإن حل الضرر بفقدان تلك الضمانان أو سبب آخر فنأتي للقاعدة الأخرى: الضرر يزال).

وهناك جملة من القواعد والنصوص والمصطلحات الفقهية والشرعية تصلح للاستشهاد مثل: الضرر لا يُزال بمثله، يختار أهون الشرين، أو أخف الضررين، دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح، المشقة تجلب التيسير، الأمر إذا ضاق اتسع. الضرورات تقدر بقدرها، الحاجيات تنزّل منزلة الضرورات.

وقد أرسل سلمان الفارسي - رضي الله عنه - إلى أبي الدرداء - رضي الله عنه - بعد ما تولى الثاني القضاء في دمشق رسالة يقول فيها: (.. وقد بلغني أنك جُعلت طبيباً تُداوي، فإن كنت تُبرئ فنعمّاً لك، وإن كنت متطبّباً فاحذر أن تقتل إنساناً فتدخل النار ..).

٣) **المحافظة على السر في مجال المهنة :** وهو أمر أساسي في الحياة العامة، فضلاً عن المجال الطبي، حيث يطلع الطبيب على كثير من أسرار المريض التي يُسِرُّها المريض إليه، كجزء من البحث عن التشخيص والعلاج، فلا يجوز للطبيب أن يفشيها إلا في حالات يمكن معها أن ينتج عن كتمان سر المعلومات ضرر بالغ بالآخرين. قال ابن هبل في صفات الأطباء: (.. وكذلك يأخذون عليهم العهود في حفظ الأسرار فإنهم يطلعون على مالا يطّلع عليه الآباء والأولاد من أحوال الناس، وأن يلزموا العفة وغض الطرف، وإذا دخلوا بيوت الناس لا تكون همومهم مصروفة إلا إلى ما يعود بمصالح المرضى ..) أدب الطبيب لإسحاق الرهاوي.

٤) **العدالة :** والمقصود بذلك العدالة في توزيع الخدمات الصحية بحيث لا تكون مقصورة على الأغنياء وذوي النفوذ والجاه ويحرم منها الفقراء والضعفاء والمساكين.

وقد اعتبر الفقهاء مهنة التطبيب من فروض الكفاية بحيث إذا لم يوجد من يقوم بها عموماً أو لطائفة أو طبقة من الناس (كالفقراء مثلاً) يأثم المسلمون جميعاً.

وعدل الطبيب داخل في قوله تعالى: (يا أيها الذين ءامنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى). سورة المائدة، الآية ٨.

وكُتب تراجم الأطباء مثل «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» لابن أبي أصيبعة و«طبقات الأطباء» لابن حبّان مليئة بقصص وحكايات تبيّن حرص الخلفاء والأمراء والوزراء والأطباء على إيصال خدمة التطبيب لكل فرد في الأمة.

٥) **الاستقلالية والذاتية :** وهي الأسس التي بموجبها يتمتع كل فرد في المجتمع بالحق في قبول أو رفض أي علاج طبي أو أي إجراء جراحي. ولا ينتهك هذا الحق إلا في الحالات الإسعافية العاجلة وفقدان الشخص المصاب لإدراكه أو وعيه. وفي حالة غير الراشدين فإن الولي هو الذي يعطي الموافقة الخطية (المبلغة، المتبصرة) للإجراء الطبي أو العلاج من المرض. والمقصود بالموافقة المبلغة المتبصرة (الإذن بالإجراء الطبي) أن يعرض المريض إجراءات الفحص والفوائد المتوقعة، والأضرار المحتملة حتى يكون على بصيرة من أمره.

و تتطلب اجراءات الرعايـة الصحية للطفل موافقة ولي أمر الطفل على الإجراء الطبي كون الطفل يعتبر قاصراً دون سن الرشد.

٦) **المسؤولية الطبية :** يُعد الطبيب مسؤولاً عن عمله المهني. وقد روي عن الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: (من تطبب ولم يعلم منه طب قبل ذلك فهـو ضـامن) حديث حسن، صحيح ابن ماجه. وعمل الأطباء موصوف بالإتقان والجودة منذ القدم ولذا يقولون في المثل: اعمل في هذا عَمَل من طبّ لمن حَب.

الفحص قبل الزواج وقاية للأطفال من الأمراض الوراثية بمشيئة الله

الوقاية من الأمراض وحقوق الطفل: الفحص قبل الزواج :

ولتحقيق الغاية من الحفاظ على النسل والوفاء بمتطلباته ودرء الضرر وتحقيق الإحسان وقاعـدة « الجسـم السليـم في العقل السليـم » - تم تبني برنامج وقائي يهدف للتدخل المبكر والكشف عن الأمـراض الوراثية الأكثر حدوثاً في المملكة العربية السعودية والتي لا يتوفر لها عـلاج طبي ناجع خالي من المضاعفات، وذلك قبل الـزواج، وبعـد إجراء بحـث علمي وطني أظهر النسبة العالية لحدوث أمـراض الدم الـوراثية، قـامت مجمـوعة مختـصة تطوعية بوضع برنامج للفحـص قـبل الـزواج تم رفعه للجهات المختصة وصدرت قرارات بشأنها من مجلس الوزراء في صور متدرجه لإقرار البرنامج والعمل به. (الجداول ٣-٥)، والقرار ٦ والشكل (١).

حقـوق الطفـل في الأنظـمـة في المملـكة العربية السعودية :

١. « النظام الأساسي للحكم» الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/٩٠) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

ومن المواد ذات العلاقة ما يلي:

المادة التاسعة : الأسرة، هي نواة المجتمع السعودي، ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله، ولرسوله ولولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن، والاعتزاز به وبتاريخه المجيد.

المادة العاشرة: تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

المادة السادسة والعشرون: تحمي الدولـة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية.

المادة السابعة والعشرون: تكفل الدولة حـق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية.

المادة الحادية والثلاثون: تعنى الدولة بالصحـة العامة، وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن.

٢. « نظام حماية الطفل» الصادر بالمرسـوم الملـكي رقم م/١٤ وتاريخ ١٤٣٦/٢/٣هـ

يتكون النظام من خمسة فصول تعنى بأهداف النظام ومنها:

١. « التأكيد على ما قررته الشريعة الإسلامية، والأنظمة والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها، والتي تحفظ حقوق الطفل وتحميه من كل أشكال الإيذاء والإهمال ».

وتعنى الفصول التالية بحق الطفل في الحماية، والمحظورات المتعلقة بحماية الطفل، وحق الطفل في الرعاية والمسئوليـة تجاهه، ويعنى الفصل الخامس بالإبلاغ والنظر في مخالفة النظام.

٣- «نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية». الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٣٢١ وتاريخ ١٤٣١/٩/١٣هـ والأمر السامي باعتماده.

ووضع "نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية" شروطاً خاصة للبحث على الفئات الأضعف (الطفل - القاصر) ومنها:

المادة الخامسة والعشرون: يحظر إجراء البحث على القاصر أو ناقص الأهلية أو المعوق، إلا إذا كانت مصلحة هذه الفئات تقتضي ذلك.

المادة السادسة والعشرون: لا يجوز استخدام المرأة الحامل والجنين وناتج الحمل في البحث العلمي إلا وفق الضوابط التي تحددها اللائحة.

حقوق الطفل في الأنظمة والمواثيق الدولية:

ا. المنظمات الدولية:

أ. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨م :

نصت المادة الخامسة والعشرون في فقرتها الثانية: (للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية).

ب. اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩م :

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٥/٤٤) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٨٩ في هذا الشأن، ووفقاً للمادة (٤٩)، جاء في ديباجتها (أن الطفل، بسبب عدم نضجه البدني والعقلي، يحتاج إلى إجراء اتفاقية ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة) وحظيت الاتفاقية بموافقة المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم م/٧ وتاريخ ١٤١٦/٤/١٦هـ.

ج. البروتوكولين الاختياريين للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٠٣ م.

ويتعلق أحدهما بحماية الأطفال من المشاركة في المنازعات المسلحة ودخل حيز التنفيذ في ١٢فبراير٢٠٠٣م.

ويعنى البرتوكول الثاني بحماية الأطفال من حيث بيعهم واستغلالهم في البغاء والصور والأفلام الإباحية، وقد دخل حيز التنفيذ في ١٨يناير ٢٠٠٢م.

د. الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٧ م :

بنيت الاتفاقية على مبادئ أخلاقية ومراجع قانونية ذات صلة. (جدول ٧، ٨). وعنيت الاتفاقية بالجوانب ذات الصلة بمختلف حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة ومنهم الأطفال والنساء. كما ورد في الديباجة « خصوصية النساء والأطفال من ذوي الإعاقة وأهمية ما يلي:

- ضمان الحماية والسلامة في حالات النزاع المسلح والطوارئ والكوارث.
- عدم التعرض للاستغلال.

والعنف والاعتداء وحماية سلامتهم الشخصية.

- الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر.

جدول (١) : جوانب رئيسة لحقوق الطفل في الإسلام:

اختيار الزوجة أو الزوج.

الحفاظ على صحة الأب والأم والطفل في جميع مراحل الحياة.

حسن حماية الطفل ووقايته من الأمراض.

تربية وتدريب وتعليم الطفل ما ينفعه في دينه ودنياه.

العدل والمساواة بين الأبناء وحسن العشرة في إطار العائلة الصغيرة والكبيرة، نواة الاسرة وأعضاء العائلة الاخرين.

الحفاظ على الجنين في رحم الأم حتى عند حدوث الطلاق.

التمتع بالحقوق التي أقرتها الشريعة في المجتمع.

جدول (٢): إجهاض الطفل المصاب بالاعتلالات الوراثية:

فتوى المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي الدورة الثانية عشرة - مكة المكرمة ١٥-٢٢ رجب ١٤١٠هـ.

١. إذا كان الحمل قد بلغ مائة وعشرين يوماً لا يجوز إسقاطه ولو كان التشخيص الطبي يفيد أنه مشوه الخلقة، إلا إذا ثبت بتقرير لجنة طبية من الأطباء الثقات المتخصصين أن بقاء الحمل فيه خطر على حياة الأم، عندئذٍ يجوز إسقاطه سواء كان مشوها أم لا دفعاً للضررين.

٢. قبل مرور مائة وعشرين يوماً على الحمل إذا ثبت وتأكد بتقرير لجنة طبية من الأطباء المختصين الثقات وبناء على الفحوص الفنية بالأجهزة والوسائل المخبرية أن الجنين مشوه تشويهاً خطيراً غير قابل للعلاج ، وانه إذا بقي وولد في موعده ستكون حياته سيئة وآلاما عليه وعلى أهله؛ فعندئذٍ يجوز إسقاطه بناء على طلب الولدين

جدول (٣): قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ١٥٦ وتاريخ ١٤١٨/١/١٤هـ

أولاً: مع التقيد بالأنظمة والتعليمات التي تنظم زواج السعودي من أجنبية والسعودية من أجنبي، يجب على السعودي الراغب في الزواج بغير سعودية، وكذلك السعودية الراغبة في الزواج بغير سعودي، تقديم شهادة فحص طبي لمن يرغب الاقتران به.

ثانياً: يمنع السعودي من الزواج بأجنبية، وكذلك السعودية من الزواج بأجنبي ممن هو مصاب بمرض أو حامل لجينات معتلة للأمراض الوراثية والمعدية.

ثالثاً: على وزارة الصحة وضع برنامج إعلامي بمشاركة وسائل الإعلام المختلفة لتوعية المواطنين وتوضيح مشكلات الأمراض الوراثية والمعدية.

رابعاً: تقوم اللجنة المشكلة بالأمر السامي رقم ١٤٨٩/٧م وتاريخ

١٤١٦/٨/٢٠ بدراسة إمكانية تطبيق ما ورد في البندين (أولاً) و(ثانياً) أعلاه على جميع السعوديين المتقدمين للزواج قبل عقد القران ورفع ما يتم التوصل إليه.

جدول (٤): قرار مجلس الوزراء الموقر بخصوص الفحص قبل الزواج الصادر في الرابع من المحرم ١٤٢٣هـ -

١. تنظيم حملة توعية صحية عبر القنوات الإعلامية توضح فوائد الفحص الطبي قبل الزواج وخطورة الأمراض المعدية و الوراثية و ذلك على مدى ثلاث سنوات.

٢- تجهيز المختبرات و تأهيلها وتوفير الأجهزة والتدريب عليها في جميع المناطق لتسهيل عمليات إجراء الفحوص المخبرية عن الأمراض التي ترى وزارة الصحة ضرورة الفحص عنها بما في ذلك الأمراض المعدية و الأمراض الوراثية.

٣- إجراء الفحص الطبي قبل الزواج لمن يرغب في ذلك من السعوديين وتوخى السرية التامة في توثيق هذه المعلومات وحفظها وتداولها.

٤- التنسيق مع وزارة العدل من أجل قيام مأذوني الأنكحة بإيضاح فوائد الفحص الطبي قبل الزواج

جدول (٥): قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٣ وتاريخ ١٤٢٤/١١/٧هـ

وافق مجلس الوزراء على ما عرضه وزير العدل بشأن الفحص الطبي الذي يجرى قبل الزواج تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٥) وتأريخ ١٤٢٣/١/٤هـ، وذلك بتطبيق الضوابط الصحية للزواج على جميع السعوديين والزام طرفي العقد بإحضار شهادة الفحص الطبي قبل إجراء عقد النكاح، ويكون تطبيق ذلك ابتداء من شهر المحرم للعام ١٤٢٥ هـ، مع عدم الزام أي من طرفي العقد بنتائج الفحص الطبي متى ما شاء ذلك.

قرار (٦): قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ١١٠ وتاريخ ١٤٢٩/٤/٨هـ

بشأن الموافقة على تطوير برنامج الفحص قبل الزواج ليصبح (برنامج الزواج الصحي) مع إضافة الأمراض المعدية (التهاب الكبد الفيروسي، والإيدز).

جدول (٧): مراجع "الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والبرتوكول الاختياري والعقد العربي"

تنطلق الاتفاقية من المبادىء المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان وترابطها، ومنها:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

اتفاقيات عديدة ذات صلة.

أهمية التعاون الدولي في تحسين الظروف المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة.

جدول (٨): « المبادئ الأساسية للاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة »

تتمثل المبادئ الأساسية في ثمان مرتكزات تضمنتها أحكام الاتفاقية الواردة في خمسين مادة، هي كما يلي:

احترام الفوارق وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري والطبيعة البشرية.

احترام كرامة ذوي الإعاقة واستقلالهم الذاتي.

عدم التمييز ضدهم بأي صورة.

كفالة اشتراك ذوي الإعاقة ومشاركتهم في المجتمع بصورة كاملة وفعالة.

إتاحة تكافؤ الفرص والوصول إلى البيئة المادية والاجتماعية والثقافية وخدمات الصحة والتعليم وغيرها لذوي الإعاقة.

احترام قدرات الأطفال ذوي الإعاقة وحقهم في الحفاظ على هويتهم.

المساواة بين الرجل والمرأة.

إمكانية الوصول وسهولته.

شكل (١): نتائج الفحص والتعامل في ضوئها

منظومة حقوق الإنسان الدولية في جوانبها الثقافية والاجتماعية واستحقاقاتها على الهوية والانتماء والمواطنة

د. نوره بنت عبدالله بن عدوان
عضو مجلس الشورى

تركز هذه الورقة على منظومة حقوق الإنسان الدولية في جوانبها الثقافية، والاجتماعية وتأثيرها على قيم الانتماء والمواطنة، حيث ينبغي أن لا تُدرَس اتجاهات الهوية بمعزل عن المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وما نتج عن هذه المنظومة من اتفاقيات، وما ترتب عليها من استحقاقات .

وتحديداً تتناول هذه الورقة الأسئلة الآتية :

- هل النموذج الدولي لحقوق الإنسان صالح لجميع الثقافات؟.

- ما هو الأثر المترتب على فرض نموذج موحد لحقوق الانسان على جميع الدول ؟.

- هل لعولمة الحقوق الثقافية والاجتماعية أثر في ضعف المواطنة والهوية والانتماء ؟.

وللإجابة عن هذه الأسئلة تتناول الورقة ثلاثة محاور:

الأول: قراءة سريعة في ثقافة حقوق الانسان الدولية. وما تمثله من مواثيق و اتفاقيات.

الثاني: جوانب الاتفاق والاختلاف الثقافية والاجتماعية بين النموذجين الدولي والاسلامي .

الثالث: الاستحقاقات ذات العلاقة بالهوية والانتماء كنتيجة لعولمة مفاهيم و تشريعات حقوق الإنسان.

وفي مناقشتنا للمحور الأول حول ثقافة حقوق الإنسان وآلياتها كالاتفاقيات الدولية؛ تجدر الإشارة إلى أن المفهوم العالمي لحقوق الإنسان المتعارف عليه رسمياً اليوم، هو المفهوم الذي تم وضعه عام ١٩٤٨ م في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين التاليين له، وما تفرع عنهما من اتفاقيات متخصصة، وهذا المفهوم لحقوق الإنسان هو خلاصه للقيم والمبادئ التي انتهى إليها الفكر الأوروبي في تطوره التاريخي، وتحكمه مرجعية الثقافة الغربية، وما انتهت إليه في مراحلها المختلفة من فصل للدين عن الدولة.

و المستند الأساسي في صبغ حقوق الإنسان بالصبغة العالمية؛ هو من منطلق التعامل مع الإنسان كمطلق في كل مكان وبدون تمييز ، ومن ثم تأكدت صبغة العالمية من خلال صياغتها في المواثيق الدولية السارية، والتي تُعد بلا شك منجزاً كبيراً للغرب لعولمة التشريعات في إطار أولوياته و مصالحه، حيث أن مفهوم حقوق الإنسان الذي ترجمته الأمم المتحدة إلى مواثيق، أو ما يسمى بالصكوك الدولية، هو نموذج للمفاهيم التي يعمل الغرب على إلزام الشعوب بها.

ووجه الخطورة في هذه المواثيق أمرين؛ الأول إعتماد المرجعية العلمانية في مسأله الحقوق، وعدم الإعتراف بما جاء في الأديان على إختلافها، والأمر الثاني هو آلية تطبيق هذه الحقوق من خلال صياغتها في مواثيق و صبغها بالصبغة التعاقدية، و حمايتها بأدوات الشرعية الدولية.

و تؤكد الأمم المتحدة في جميع مؤتمراتها المعنية بحقوق الإنسان على مبدأين؛ الأول عالمية هذه الحقوق، والثاني الإلزام القانوني بتطبيقها بموجب القانون الدولي، مع احتفاظ الدول بحقها في إبداء التحفظات كما تنص عليه اتفاقية فينا لقانون المعاهدات.

وهذا يقودنا للمحور الثاني في هذه المناقشة فبالرغم من الاختلاف والتعارض حول مفهوم حقوق الإنسان و تطبيقاته، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن المنظومة الدولية أكّدت على حقوق تُعد غاية في الأهمية؛ كحق الانسان في التعليم، وفي الرعاية الصحية وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية والتي أسست بها إطاراً دولياً لرعاية هذه الحقوق و تطبيقها.

ومن جانب آخر فإن من أبرز التحديات التي تواجه عالمية الحقوق؛ قضية التعارض بينها وبين خصوصية الحقوق المتعلقة بالأديان والحضارات والثقافات المختلفة، ففي مؤتمر عقد عام ٢٠٠٣م حول حقوق الإنسان وثقافة الشرق نظمته الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان؛ أجمع المشاركون من دول عديدة على أنه ليس هناك نموذج عالمي لحقوق الإنسان

صالح للتطبيق في كل مكان و زمان، لأن خصوصية المجتمعات المختلفة تفرض شروطاً تجعل من فكرة عالمية حقوق الإنسان غير قابلة للتطبيق.

فالتعارض مع النموذج الدولي لحقوق الإنسان ليس قصراً على الشريعة الإسلامية، بل يمتد إلى جميع الأديان السماوية؛ ويعكس ذلك الجهود الكبيرة للمنظمات المسيحية في الغرب لمنع تشريعات تتبناها الأمم المتحدة تخالف الشرائع السماوية والفطرة السوية؛ كالاعتراف بالشواذ ومنحهم الصفة القانونية، والاعتراف بالإجهاض وجعله حقاً، والاعتراف بأشكال جديدة للأسرة، واستخدام لغة المصطلحات، كمصطلح الصحة الإنجابية والجنسية، الذي يشرّع العلاقات الجنسية للمراهقين، وتثقيفهم بالممارسة الآمنة للوقاية من الحمل والأمراض المنقولة، ومصطلح التمييز ضد المرأة، والعنف ضد المرأة، التي تعمل على فرض التماثل في التشريعات للمرأة والرجل، و تعد هذه المصطلحات بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بالأسرة؛ كالمهر والولاية في الزواج و القوامة و النفقة، و العدة، والتعدد وعدم زواج الكتابي من المسلمة تمييزاً وعنفاً ضد المرأة وتدعو إلى إلغائها، إضافة إلى الأحكام الشرعية المتعلقة بالمواريث، والحدود الشرعية، كالقصاص والعقوبات المترتبة عليه، وتقرر الحق في حرية المعتقد كحق من حقوق الإنسان.

و قد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة اهتماماً مكثفاً من الأمم المتحدة ومنظماتها لتغيير منظومة القيم والعلاقات والتشريعات الإجتماعية، أدّت إلى تحوّل العديد من المفاهيم والاتجاهات التي كانت ثابتة ومستقرة خلال عقود طويلة.

ويمكن القول إن الشباب الأكثر تأثّراً بالمشروع الدولي الموجة لتغيير منظومة الحقوق والتشريعات، فهم الهدف في التغيير المنشود، وكانوا ولا يزالون الأكثر تعرضاً للأدوات والوسائل التي تسوق لهذه التغييرات، وكذلك هم المستهدف في البرامج والمشروعات الدولية التي تُنفذ تحت شعار المساواة والعدالة وحقوق الانسان .

يناقش المحور الثالث في هذه الورقة الاستحقاقات الخطيرة التي ظهرت نتيجة لعولمة مفاهيم حقوق الإنسان، وامتد تأثيرها على الأسرة المسلمة في تشريعاتها و قيمها وأخلاقها، وانعكس ذلك على أفرادها و من أهم هذه الاستحقاقات :

- حالة التقبل و الاقتناع أن ما يقدمه الغرب في مسألة الحقوق هو الحل في ظل غياب الآليات التي تحقق العدالة الاجتماعية في الكثير من الحقوق التي أقرتها الشريعة الإسلامية .

- أصبحت ثقافة الحقوق هي الثقافة الغالبة، وثقافة الواجبات الثقافة الغائبة؛ فمعظم ما تطالب به الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان هو تأكيد لحقوق المرأة، وتأكيد لحقوق الطفل ولا ذكر للواجبات .

- العمل باتجاه تعديل نظام الأحوال الشخصية الإسلامي عن طريق تقنينه في مدونات؛ مما يسهل معه الحذف والتعديل واستبداله بأحكام وضعية.

- الضغط لتعطيل جميع الحدود الشرعيه كالقصاص والجلد والرجم وغيرها.

- تضمين مفاهيم و سياسات الجندر (التماثل بين الجنسين في الأدوار والتشريعات و الموارد) في الإعلام والمناهج التعليمية.

- تغيير الأدوار في الأسرة، والدفع بزيادة دور المرأة في المجال العام، وتهميش دورها في الأمومة والزوجية والتنشئة الاجتماعية.

- أصبح الخطاب التنموي المعاصر مستجيباً لما تصدرة الهيئات الدولية من أطروحات وسياسات العولمة.

ختاماً فإن التأثير المتنامي للإعلام في السلوك، وجهود المنظمات الدولية؛ ساعدا في الترويج والقبول والانتشار للمنظومة الدولية في حقوق الإنسان؛ وما ترتب عليها من استحقاقات. وللمحافظة على الهوية وتعزيز الإنتماء لدى الشباب؛ فإن الدول الإسلامية مدعوة إلى تبني وثائق لحقوق الإنسان مستمده من الشريعة في مقابل الوثائق الدولية، مع التأسيس للآليات التي تساعد في إيفاء الحقوق، والتأكيد على دور العلماء والمؤسسات الرسمية، والمدنية تجاه حل المشاكل والمظالم، مع أهمية بناء علاقات تعاون وعمل مع المنظمات والهيئات العالمية للاستفادة من مواقفها تجاه القضايا المشتركة في حقوق الإنسان، والتأكيد على احترام حق الشعوب في هويتها، والاحتفاظ بخصوصيتها، وقد أكدت منظمة اليونسكو حق كل شعب في الحفاظ على هويته الثقافية، وتبنّى إعلان مكسيكو عام ١٩٨٢م هذا الحق، مؤكداً احترام الهوية الثقافية، وعدم السعي إلى فرض هوية ثقافية بالإكراه على أي شعب، واعتبار جميع الثقافات جزءاً من التراث الإنساني المشترك للبشرية، بما فيها من تنوّع واختلاف، وضمان حق كل شعب في ثقافته، مع الإعتراف بالتباين والتعددية في الثقافات والخصوصيات الحضارية لكل منطقة.

التجارة الالكترونية والتحديات التي تواجه تقدمها

عبدالعزيز بن خالد المشعل
المستشار القانوني

مع بدء ممارسة النشاط التجاري عبر شبكة الانترنت والاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة لإبرام العقود؛ فإن عصراً جديداً بدأ بامتزاج التقنية بالأعمال التجارية، وأصبحت التجارة التي عرفتها المجتمعات القديمة تتم بشكل مختلف، وزالت القيود المفروضة على التجارة.

وقد كانت التجارة التقليدية تتم بالالتقاء بين البائعين والمشترين في سوق محددة، وكانت عملية البيع والشراء تتم وفق نظام المقايضة أو مبادلة السلعة بسلعة، وكان يكتنف نظام المقايضة صعوبات متمثلة في صعوبة تحقيق التوافق المزدوج لرغبات المتعاملين، وصعوبة الاهتداء إلى نسب التبادل، وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة؛ أو الادخار، وصعوبة توفر وحدة مناسبة للدفع الآجل، الأمر الذي أدى للتفكير بوسيله تساعد على التبادل.

تعريف التجارة الإلكترونية:

التجارة الإلكترونية هي: ممارسة كل المعاملات التجارية من شراء وبيع وتبادل للمنتجات والخدمات والمعلومات والتسوية المالية والتعاملات المصرفية والتسليم باستخدام الوسائط الإلكترونية والشبكات التجارية.

وهذا التعريف يتناسب مع طبيعة التجارة الإلكترونية التي لا تختلف كثيراً عن التجارة التقليدية؛ إلا من حيث استخدامها الوسيط الإلكتروني لإتمام المعاملات التجارية، وهو يتلاءم مع أشكال التجارة الإلكترونية التي تتنوع باختلاف الأطراف المشاركة في الصفقات التجارية الإلكترونية .

خصائص التجارة الإلكترونية:

للتجارة الالكترونية خصائص منها :

١- عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي التعامل الإلكتروني، ويتم التلاقي بينهما عبر أحد الوسائط الإلكترونية.

٢- وجود التفاعل الجمعي أو المتوازي، بمعنى آخر التفاعل مع أكثر من مصدر في الوقت نفسه، حيث يستطيع أحد الأطراف إرسال رسالة إلكترونية إلى عدد لا نهائي من المستقبلين في وقت واحد .

٣- السرعة في إنجاز الأعمال والعقود.

٤- إيجاد عدة خيارات أمام المستهلكين بيسر وسهولة.

٥- وجود الخدمة في التعامل الإلكتروني على مدار الوقت دون حد للتوقف والانقطاع.

٦- إمكانية تنفيذ كل مكونات الصفقة التجارية بما فيها تسليم السلع غير المادية عبر الوسائط الإلكترونية بخلاف الوضع في الوسائل الأخرى.

٧- إمكانية التأثير المباشر على أنظمة الحاسبات بالشركة من خلال ما يسمى بالتبادل الإلكتروني للبيانات والوثائق والوكلاء الإلكترونيين.

٨- وجود الوسيط الإلكتروني المتصل بشبكة الإنترنت لدى كل من طرفي التعاقد، والذي يقوم بنقل التعبير عن الإرادة لكل من طرفي التعاقد.

٩- الطابع الدولي أو العالمي: حيث تتيح التجارة الإلكترونية للشركات عرض المنتجات والخدمات في موقعها الإلكتروني على الشبكة العالمية التي تتخطى الحدود الزمانية والمكانية أو الجغرافية، ويتم ذلك طوال اليوم

والسنة دون انقطاع ولكل العالم بنفس الوقت، وبما يتيح للمستهلك التجول بحرية في الأسواق الإلكترونية والحصول على خدمات أفضل وتكاليف أقل.

١٠- غياب المستندات الورقية لمعاملات التجارة الإلكترونية، وتعتبر هذه التجارة لا ورقية، وهذا يعني خفض تكاليف إنشاء معالجة توزيع وحفظ واسترجاع المعلومات الورقية.

تطوير أداء المؤسسات، مما يؤدي إلى إيجاد بيئة تنافسية شديدة بين الشركات والمؤسسات، وبما يرفع كفاءة الإنتاج، وانخفاض الأسعار على المستهلكين وإيجاد قنوات جديدة للبيع.

التحديات التي تعترض تقدم التجارة الإلكترونية:

١- التحديات التقنية:

وتتعلق بالنواحي الفنية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات وأنظمة التشغيل، وهذه التحديات تتمثل في إيجاد أنظمة وتقنيات كافية لحماية تبادل المعلومات والبيانات السرية كافة، والحفاظ على الخصوصية، سيما أن كثيراً من الأفراد يخشون القيام بأعمال تجارية الكترونية خوفاً من تسرب المعلومات الشخصية الخاصة بهم، أو المتعلقة بالشركات التي يديرونها، مما يجعلها أداة في أيدي المنافسين والمتربصين .

٢- التحديات القانونية:

عدم الكشف عن هوية المتعاملين أو التأكد من صحة البيانات الشخصية الخاصة بهم، مما يولد عدم الثقة بين الأطراف.

حماية حقوق الملكية لاعتداء غير المشروع.

حماية المستهلك من الاحتيال على الشبكة والمواقع الوهمية، أو غير المشروعة والمنافية للنظام العام.

حجية العقد الإلكتروني أو القوة القانونية الإلزامية لوسيلة التعاقد، وقبول التوقيع الإلكتروني كبديل للتوقيع العادي، وعدم وجود وثائق ورقية للإثبات.

إشكالية وسائل الدفع الإلكتروني وتأمين الحماية القانونية والتقنية للمتعاملين من الاعتداء غير المشروع على بطاقات الائتمان والحسابات البنكية وغيرها من المعاملات المالية الإلكترونية.

الضرائب وما تثيره من مسألة تحديد النطاق الإقليمي للضريبة والمعايير المطبقة في حساب الضريبة والازدواج الضريبي الدولي.

تنازع الاختصاص القانوني والقضائي في نظر المنازعات، وتسعى لجنة الأمم المتحدة للتجارة الإلكترونية ومؤسسات أخرى دولية وإقليمية لمواجهات هذه التحديات.

التوقيع الإلكتروني وتوثيق المعاملات

لكل إنسان توقيع خاص يستعمله للتحقق من هوية الشخص وموافقته على ما تضمنه المستند، وكل وثيقة ليست مذيلة بتوقيع لا يعتد بها.

ومع تطور المعاملات الإلكترونية ودخول التجارة الإلكترونية، أصبح من الضروري إيجاد وسيلة آمنة في توثيق المعاملات الإلكترونية (غير الورقية)، فتم إدخال التوقيع الإلكتروني؛ وأصبح وسيلة الكترونية لتوثيق المعاملات عبر الشبكة للتحقق من شخصية صاحب التوقيع وموافقته على الالتزام بها، ومن صحة الوثيقة التي تم تبادلها بين الأطراف.

مزايا التوقيع الإلكتروني:

نظراً لإمكان تزوير التوقيع التقليدي فإن التوقيع الإلكتروني يصعب تزويره، إلا إذا فقد الشخص السيطرة على الكود الخاص، سواء بإفشائه أو فقده الوسيلة المحتفظ بها كالبطاقة الذكية.

كذلك يعمل التوقيع الإلكتروني على تحديد هوية الرسالة الموقعة بثقة ودقة أكثر من التوقيع على الورق، فهناك جهة يوكل إليها مهمة إنشاء وحفظ التوقيع الإلكتروني، وتكشف أي تلاعب يدخل على الوثيقة الإلكترونية.

قبول التوقيع الإلكتروني:

حتى يكون للتوقيع الإلكتروني حجة وإلزام قانوني لابد من قانون ينص على نظامية التوقيع الإلكتروني، وينص على مواصفات وتقنيات فنية وشروط وأحكام تحدد نطاق استخدام التوقيع الإلكتروني.

لذا سنت غالبية دول العالم أنظمة للمعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني.

كما أصدرت الأمم المتحدة ممثلة في لجنة القانون التجاري الدولي ١٩٩٦ القانون النموذجي للتوقيع الإلكتروني الذي أعطى التوقيع الإلكتروني قبولاً واعترافاً دولياً بالشهادات والتوقيعات الإلكترونية، وحدد القانون متطلبات ومجالات تطبيق وقبول التوقيع الإلكتروني، الأمر الذي مهد لصدور اتفاقية استخدام المراسلات الإلكترونية في العقود الدولية ٢٠٠٥، وغرضها هو قانونية البيانات التي يتم إنشاؤها، أو إرسالها واستلامها أو تخزينها بوسائل إلكترونية عن طريق التبادل الإلكتروني للبيانات، مثل البريد الإلكتروني والتلكس والتلغراف.

خلال استقباله وفداً برلمانياً استرالياً

د. الجفري: المملكة لم تكن جزءًا من النزاعات بل كانت دائماً جزءًا من الحل

أكد معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – يحفظه الله- أسهمت وتسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن والسلام الدوليين في مختلف دول العالم، كما أسهمت في دعم التنمية المستدامة في عدد من الدول النامية.

ونوه معاليه إلى أن المملكة العربية السعودية لا تتدخل في شؤون الدول الأخرى، فهي لم تكن جزءاً من النزاعات بل كانت دائماً جزءاً من الحل ، مشيراً إلى مبادرة المملكة في الدعوة للحوار العالمي بين أتباع الديانات السماوية والثقافات، وذلك لنشر ثقافة الحوار والتسامح بين الشعوب وهو ما يحثنا عليه ديننا الإسلامي الحنيف، وتوجت تلك المبادرة بإنشاء مركز الملك عبدالله للحوار العالمي بين أتباع الأديان السماوية والثقافات.

وشدد معالي الدكتور محمد الجفري على أن ما تقوم به الجماعات الإرهابية من أعمال إجرامية لا يمثل الإسلام وهم منه براء، لافتاً النظر إلى اهتمام المملكة بالتواصل والتنسيق مع المجتمع الدولي لمواجهة آفة الإرهاب الذي تصدت له المملكة وواجهته بكل حزم.

جاء ذلك خلال استقبال معالي نائب رئيس مجلس الشورى في مكتبه بمقر المجلس بالرياض أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة للشؤون الخارجية والدفاع والتجارة في البرلمان الأسترالي برئاسة السيدة تريزا جامبارو وذلك في إطار زيارتهم الحالية للمملكة.

وأشار معاليه خلال اللقاء إلى العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في كافة المجالات، كما أشار الدكتور محمد الجفري إلى أهمية علاقات الشراكة القائمة بين الشركات السعودية والأسترالية مما يعزز المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين البلدين وكذلك العلاقات الثقافية والتبادل الشبابي بين البلدين الصديقين، لافتاً النظر إلى العدد الكبير من الطلاب السعوديين المبتعثين إلى أستراليا لمواصلة تعليمهم العالي في الجامعات الاسترالية داعياً معاليه إلى أن تقوم الحكومة الاسترالية بتسهيل إجراءات حصول الطلاب على التأشيرات .

ونوه معاليه بالعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأسترالي وما حققته الزيارات المتبادلة بين المجلسين من نتائج ايجابية تصب في خدمة مصالح البلدين والشعبين الصديقين .

من جانبهم أعرب أعضاء وفد البرلمان الأسترالي عن سعادتهم بزيارة المملكة وزيارة مجلس الشورى مؤكدين اهتمام استراليا بتعزيز العلاقات الثنائية مع المملكة العربية السعودية في كافة المجالات وخاصة العلاقات البرلمانية بين البرلمان الأسترالي و مجلس الشورى .

حضر اللقاء عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأسترالية في مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن بن أحمد هيجان ، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى أستراليا الأستاذ نبيل محمد آل صالح، وسفير أستراليا لدى المملكة الدكتور رالف كينج.

نائب رئيس مجلس الشورى يستقبل وفد مجلس نواب الشعب الصيني

أكد معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري حرص المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - على القضاء على آفة الإرهاب التي باتت مهددة للإنسانية.

جاء ذلك خلال استقبال معالي نائب رئيس مجلس الشورى في مكتبه بمقر المجلس بالرياض معالي نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني ليو شياو جيانغ والوفد المرافق خلال الزيارة التي قام بها للمملكة مؤخراً.

وأشار معاليه إلى أن المملكة تولي تحقيق السلام اهتمامها بما لها من دور محوري إقليمي ودولي في خدمة الأمن والسلام الدوليين، ونشر ثقافة الحوار والتسامح، مستشهداً في ذلك بالعديد من المبادرات التي قدمتها المملكة في هذا المجال ومنها المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، إضافة إلى تعاونها الدولي في مكافحة الإرهاب وكشف مخططات الإرهابيين.

ونوه معالي الدكتور محمد بن أمين الجفري بالعلاقات الثنائية بين المملكة وجمهورية الصين الشعبية في كافة المجالات، مشيراً إلى أن العلاقات تقوم على أسس راسخة ومتينة برعاية واهتمام القيادتين في المملكة والصين.

وأكد حرص قيادتي البلدين على تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

وأشاد معاليه خلال اللقاء بعلاقات الشراكة القائمة بين القطاع الخاص في البلدين مما عزز المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين الجانبين، فضلاً عن العلاقات الثقافية، مشيراً إلى وجود عدد من الطلاب السعوديين المبتعثين إلى الصين لمواصلة تعليمهم العالي في الجامعات الصينية.

وقدم الدكتور محمد الجفري خلال اللقاء نبذة عن مجلس الشورى وآلية اختيار أعضائه بالإضافة إلى آليات عمله ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات الدولية والقارية، والدور الذي يقوم به المجلس في المجالين التشريعي والرقابي، ومعالجة القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

من جانبه أعرب نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني عن سعادته بزيارة المملكة بشكل عام ومجلس الشورى بخاصة، مؤكداً أهمية العلاقات الثنائية بين الصين والمملكة في شتى المجالات.

وبين أن مجلس نواب الشعب الصيني ومجلس الشورى يشكلان إحدى حلقات التواصل الفاعل بين البلدين بما يسهم في دفع العلاقات الثنائية بينهما على أسس المصالح المشتركة، مؤكداً حرص الجانبين على تنسيق التشاور والتعاون لحفظ الأمن والسلام في المنطقة والعالم.

وتم خلال الاستقبال بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

حضر اللقاء عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الصينية الدكتور سعدون السعدون، والسفير الصيني لدى المملكة لي تشنغ ون، ومدير عام مكتب نائب رئيس مجلس الشورى الأستاذ أحمد بن درويش جابر.

الهيئة العامة تحيل عدداً من الموضوعات على جدول أعمال المجلس

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عدداً من التقارير التي رفعتها اللجان المتخصصة بشأن تقارير الأداء السنوي لعدد من الأجهزة الحكومية.

جاء ذلك خلال الاجتماع السادس عشر للهيئة العامة من أعمال السنة الثالثة للدورة السادسة لمجلس الشورى الذي عقدته برئاسة معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبد الله الصمعان وبحضور معالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبد الله آل عمرو ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

فقد قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الخدمة المدنية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ .

كما أحالت الهيئة العامة تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، وتقرير اللجنة الصحية بشأن التقرير السنوي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، وتقرير اللجنة المالية بشأن التقرير السنوي لمصلحة الجمارك للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

وقررت الهيئة العامة إحالة عدة مقترحات قدمها عدد من أعضاء المجلس لسن نظام جديد أو تعديل نظام نافذ، وذلك استناداً للمادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى، فقد قررت إحالة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مقترح مشروع نظام التسجيل الجنائي ورد الاعتبار المقدم من عضوي المجلس السابقين الدكتور سعد مارق والدكتور ناصر الشهراني، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع تعديل بعض مواد نظام الجمعيات التعاونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٤ وتاريخ ١٤٢٩/٣/١٠هـ المقدم من عضوي المجلس الدكتور عبدالعزيز السراني والأستاذ عبد العزيز الهدلق، وتقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع نظام تكريم شهيد الواجب ومن في حكمه المقدم من عضو المجلس الدكتور حمد آل فهاد

كما وافقت الهيئة العامة لمجلس الشورى على إحالة عدة تقارير للجان المتخصصة على جدول أعمال المجلس للفترة القادمة بشأن عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين المملكة وعدد من الدول الصديقة .

رؤساء اللجان المتخصصة في مجلس الشورى يجتمعون بالسفير الأمريكي

عقد أعضاء مجلس الشورى رؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس برئاسة عضو المجلس صاحب السمو الأمير الدكتور خالد بن عبدالله المشاري آل سعود في مقر المجلس بالرياض أمس اجتماعاً مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة الدكتور جوزيف ويستفول.

وفي بداية الاجتماع رحب سمو الأمير الدكتور خالد آل سعود بالسفير الأمريكي والوفد المرافق له مؤكداً عمق العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، في مختلف المجالات، وبخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والكونغرس الأمريكي.

وتطرق سموه إلى جهود المملكة في تعزيز السلام الدولي واهتمام المملكة بالتواصل والتنسيق مع المجتمع الدولي لمواجهة الإرهاب الذي تصدت له المملكة وواجهته بكل حزم إدراكاً منها بخطر هذه الآفة على الأمن الوطني والاستقرار الدولي، مشيراً إلى أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - أكدت ولازالت تؤكد على أهمية توحيد الجهود الدولية في مواجهة التطرف والإرهاب.

من جانبه أكد السفير الأمريكي خلال اللقاء العلاقات التاريخية ومتانتها بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية مشيراً إلى سعي واشنطن وحرصها على تطوير العلاقات مع المملكة في كافة المجالات.

وأشاد السفير الأمريكي بما تقوم به المملكة في مجال مكافحة الإرهاب وتجفيف مصادره مشيراً إلى أن المملكة من أفضل الدول التي طورت أنظمتها وقوانينها مما أسهم في تسريع وتيرة التنمية بالمملكة.

وأكد السفير الأمريكي على أهمية التبادل الثقافي والاقتصادي بين البلدين ودوره في تعميق العلاقات بين البلدين والشعبين الصديقين.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

كما تم بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والكونغرس الأمريكي، وتفعيل الزيارات المتبادلة بين المجلس والكونغرس بما يسهم في دعم التعاون والعمل المشترك بين الجانبين.

وتطرق المجتمعون إلى الوضع الأمني في المنطقة وتنديدهم بالتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية في عدد من الدول العربية وبخاصة في مملكة البحرين واليمن والعراق وسوريا.

رئيس مجلس النواب الأسترالي يستقبل سفير المملكة لدى أستراليا

استقبل رئيس مجلس النواب الفيدرالي الاسترالي طوني سميث في مقر البرلمان الاسترالي بالعاصمة الاسترالية كانبيرا سفير خادم الحرمين الشريفين لدى أستراليا ونيوزيلندا الأستاذ نبيل بن محمد آل صالح.

وجرى خلال اللقاء بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وعرض أوجه العلاقات البرلمانية القائمة بين البلدين الصديقين.

وأكد السفير آل صالح خلال اللقاء أهمية تطوير وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون البرلماني بين البلدين الصديقين.

وأشاد رئيس البرلمان الأسترالي طوني سميث في تصريح لوكالة الأنباء السعودية بالعلاقات السعودية – الأسترالية، معرباً عن ارتياحه لنتائج الزيارة الرسمية التي قام بها معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إلى أستراليا مؤخرا التي أسهمت في تعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأسترالي.

د.أمل القبيسي تحصل على «جائزة مجلس التعاون» للتميز في مجال السياسة والخدمة العامة

حصلت معالي الدكتورة أمل عبدالله القبيسي رئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة على «جائزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتميز في مجال السياسة والخدمة العامة» في دورتها التكريمية الأولى، التي تمنح لكوكبة من المتميزين والمبدعين من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذين لهم إسهامات بارزة في المجالات المختلفة.

قد سلم سمو أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، رئيس الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتورة القبيسي الجائزة ، وذلك خلال الحفل الذي أقيم في العاصمة القطرية الدوحة ، بحضور الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني.

ووجهت القبيسي جزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية «حفظهم الله» على

هذه المبادرة المتميزة التي تعد الأولى من نوعها في المنطقة، والتي أقرها قادة دول المجلس لتقام كل خمس سنوات وتسلم في احتفال عام تحت رعاية رئيس الدولة المضيفة لاجتماع المجلس الأعلى.

وأعربت عن سعادتها واعتزازها بهذه الجائزة الخليجية المميزة والمبتكرة، متمنية لكافة شعوب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمن والاستقرار والتقدم والرقي في المجالات كافة، وتحقيق المزيد من الإنجازات على مختلف الصعد المحلية والإقليمية والعالمية.

البرلمان العربي يهنئ الشعب اليمني والمقاومة على الانتصارات التي تحققت في الميدان بدعم قوات التحالف

أكد البرلمان العربي دعمه ومساندته للشعب اليمني في استعادة الشرعية، وإنهاء تمرد الانقلابيين الحوثيين وحليفهم المخلوع علي صالح.

وقال رئيس البرلمان العربي أحمد بن محمد الجروان في تصريح له على هامش زيارته مدينة عدن اليمنية، ضمن وفد رفيع من البرلمان العربي: «إن هذه الزيارة تأتي في ظروف الانتصارات المتتالية على الميدان، لنقدم التهاني للشعب اليمني وللسلطة المحلية والمقاومة في عدن على الإنجازات التي حققتها بدعم ومساندة قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية « مؤكدا أن البرلمان العربي يدعم كل التوجهات الإيجابية التي تحقق مصلحة اليمن.

وشدد الجروان على أن أمن اليمن جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، ويستحق منا أن نضحي بالأنفس والمال وأعز ما نملك دفاعا عن الشعب اليمني، حماية لإخواننا وأطفالنا وأرحامنا من أبناء عمومتنا في اليمن.

وأثنى الجروان، على الدور المتميز الذي تقوم به قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن مؤكدا أن ما قدمته قوات الدول المشاركة في التحالف في سبيل نصرة الأشقاء في اليمن محل تقدير كل الشعوب العربية.

النواب الأمريكي يعزز المراقبة على برنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول لرعايا ٣٨ دولة

تبنى مجلس النواب الأميركي، إجراءً يعزز المراقبة على برنامج الإعفاء من تأشيرة الدخول المطبقة على رعايا ٣٨ بلداً، بهدف «منع متطرفين محتملين» يحملون جوازات أوروبية من دخول الولايات المتحدة.

وأيد المجلس مقترح القانون بأغلبية ٤٠٧ أصوات مقابل ١٩ صوتاً، والذي سيحال بدوره إلى مجلس الشيوخ في وقت لاحق لم يحدد بعد.

ويلغي مقترح القانون إعفاء مسافري الدول الـ ٣٨ الذين سافروا منذ مارس ٢٠١١ إلى العراق وسورية وإيران والسودان من الحصول على التأشيرة، ويطلب منهم التقدم للحصول على التأشيرة من السلطات الأميركية قبل سفرهم.

ويستهدف مقترح القانون الذي نُشِر على موقع المجلس الإلكتروني، أيضا الأشخاص الذين يحملون جنسيتين من إحدى الدول الـ ٣٨، حتى وإن لم يزوروا الدولة الأخرى التي يحملون جنسيتها.

المعارضة الفنزويلية تنتزع الأغلبية في البرلمان بعد ١٦ عاماً من سيطرة الحزب الاشتراكي

انتزعت المعارضة في فنزويلا الأغلبية في البرلمان من الحزب الاشتراكي الحاكم للمرة الأولى منذ ١٦ عاماً بعد انتخابات التي جرت مؤخراً.

وقالت لجنة الانتخابات الفنزولية في بيان لها « إن ائتلاف الوحدة الديمقراطية المعارض فاز بتسعة وتسعين مقعدا في الجمعية الوطنية (البرلمان) المؤلفة من ١٦٧ مقعداً مقابل ٤٦ مقعداً للاشتراكيين.

من جانبه سارع الرئيس الفنزولي نيكولاس مادورو للإقرار بالهزيمة وهي الأسوأ للحزب الحاكم منذ أن تولى مؤسسه هوجو تشافيز السلطة في البلاد عام ١٩٩٩.

وقال مادورو في كلمة لشعبه « نحن هنا بكل الأخلاق والمثل نقر بهذه النتائج السلبية « ملقياً اللوم على الحرب الاقتصادية ضده.

النواب الألماني يوافق على انضمام ألمانيا للحملة العسكرية على داعش

وافق مجلس النواب الألماني « البوندستانغ» على خطط الحكومة للانضمام للحملة العسكرية التي تستهدف تنظيم داعش الإرهابي في سوريا.

ومن بين ٥٩٨ عضوًا شاركوا في التصويت وافق ٤٤٥ عضوًا، واعترض ١٤٦ آخرين، في حين امتنع سبعة عن التصويت .

وستشمل المهمة إرسال ست طائرات استطلاع من طراز تورنادو وفرقاطة للمساعدة في حماية حاملة الطائرات الفرنسية شارل ديجول، وطائرات لإعادة التزويد بالوقود ونشر نحو ١٢٠٠ من أفراد الجيش الألماني.

البرلمان الكوري يوافق على زيادة موازنة وزارة الدفاع إلى ٣٣ مليار دولار

وافق البرلمان الكوري الجنوبي على زيادة موازنة الدفاع للعام المقبل بنسبة ٣٫٦ ٪، لتعزيز عدد المجندين إلزاميًا وتحسين جودة الحياة في الثكنات.

وذكرت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأنباء أنه بعد إقرار هذه الزيادة سوف تصل موازنة الدفاع خلال عام ٢٠١٦ إلى ٣٨٫٨ تريلون وون (٣٣٫٢ مليار دولار) ، مشيرة إلى أن موازنة العام المقبل ستمول خطط الجيش الكوري الجنوبي لزيادة عدد المجندين الإلزاميين وتحسين المعيشة في الثكنات.

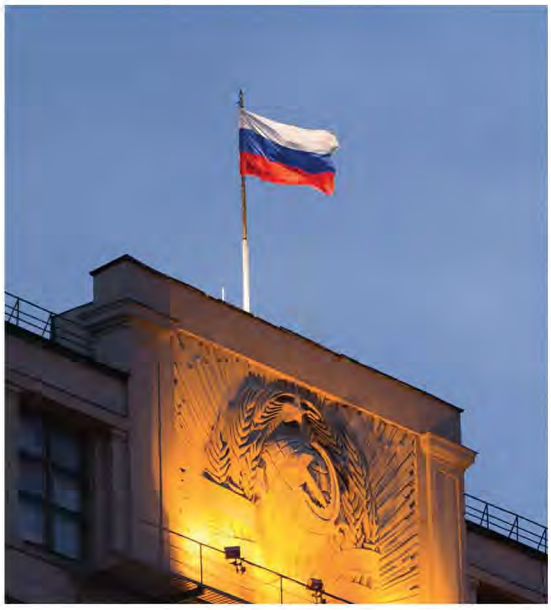

الدوما الروسي يقر إجراءات جديدة لحماية الأمن القومي

أقرّ البرلمان الروسي بمجلسيه إجراءات جديدة لحماية الأمن القومي شملت إمكانية توسيع صلاحيات أجهزة المخابرات بعد تحطم طائرة الركاب الروسية في مصر الشهر الماضي.

وصادق اجتماع لمجلسي الاتحاد والنواب (الدوما) على مشروع قانون يدعو إلى إنزال عقوبات أشد على الإرهابيين وتطبيق إجراءات أمنية اكثر صرامة في الأماكن العامة واتخاذ خطوات جديدة لمكافحة الإرهاب. وقالت فالنتينا ماتفيينكو رئيسة مجلس الاتحاد أنه قد تم بالفعل تعزيز الإجراءات الأمنية في المطارات والمواصلات العامة وفي الأماكن التي تجري فيها المناسبات الكبرى وفقا لأوامر الرئيس بوتين. وأضافت أن اقتراحات بتوسيع صلاحيات أجهزة المخابرات ووكالات الأمن وتشديد المسؤولية الجنائية ليس فقط للنشاطات الإرهابية بل لكل من يدعمها معنويا وماليا أو بالمعلومات.»

البرلمان اليوناني يقر أول ميزانية للحكومة اليسارية وصفت بالقاسية

تبنى البرلمان اليوناني بأغلبية ضئيلة أول ميزانية للحكومة اليسارية التي يقودها ألكسيس تسيبراس، ووصفها وزير المالية بـ«القاسية»

وسعى تسيبراس إلى رسم صورة إيجابية للتخفيضات خلال المناقشة الطويلة للموازنة في البرلمان، مؤكداً أن البلاد لديها فرصة جيدة للعودة إلى النمو الاقتصادي بحلول منتصف عام ٢٠١٦. وقال وزير المالية إقليدس تساكالوتوس قبل التصويت «لا أحد يمكن أن يشعر بالسرور لهذه الميزانية القاسية»، في إشارة إلى النص الذي أقره ١٥٣ نائباً من أصل ثلاثمئة، جميعهم أعضاء في التحالف الحاكم بين حزب تسيبراس سيريزا (يسار راديكالي) واليونانيين المستقلين (يمينيون سياديون).

وأوضح تساكالوتوس أن الموازنة اليونانية تضمنت ضغطاً في النفقات بقيمة ٦,٢ مليارات دولار تمثلت في استقطاعات هائلة وضرائب جديدة وزيادة في الرسوم. وقال: إن الميزانية تجعل العبء الضريبي في البلاد متماشيا مع المتوسط الأوروبي. كما تتضمن الميزانية إجراءات قاسية اضطر تسيبراس لقبولها من دائني البلاد - صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي- في يوليو/تموز الماضي مقابل خطة مساعدة تبلغ ٨٦ مليار يورو.

البرلمان الأوروبي يحذّر من انهيار اتحاد القارة العجوز

قال رئيس البرلمان الأوروبي مارتن شولتز: إن الاتحاد الأوروبي معرض لخطر الانهيار، وإن على أنصاره الكفاح من أجل الإبقاء عليه. وأضاف في حديث لصحيفة «دي فيلت» الألمانية نشرته مؤخراً أن «الاتحاد الأوروبي في خطر وأن هناك قوى تحاول تفكيكه».

وكان شولتز يرد على تحذير في الآونة الأخيرة من وزير الشؤون الخارجية والهجرة في لوكسمبورغ جان أسلبورن من أن الاتحاد الأوروبي قد ينهار.

وقال شولتز: «لا يمكن لأحد أن يقول ما إذا كان الاتحاد الأوروبي سيستمر على شكله الحالي في غضون عشرة أعوام. إذا كنا نريد ذلك فعلينا الكفاح بقوة من أجل ذلك». ولم يحدد شولتز ما الذي يهدد الاتحاد الأوروبي ولكن جزءاً كبيراً من المقابلة ركّز على أزمة المهاجرين.

البعثة الدبلوماسية

د. عبد الله بن إبراهيم العسكر
عضو مجلس الشورى

جرت العادة بين الدول أن توفد كل منها مجموعة من الأشخاص للقيام بمهام سياسية ودبلوماسية وقنصلية. وعادة يرأس المجموعة الموفدة شخص مسؤول يعتبر الممثل الأول لدولته لدى الدولة المضيفة، ويقوم بإدارة المجموعة وتوزيع العمل بين أعضائها. وتشكل المجموعة بما فيها الرئيس ما يعرف «بالبعثة الدبلوماسية» Diplomatic Mission

ليس هناك حجم محدد من الأفراد للبعثة الدبلوماسية، وإنما يعتمد عدد أفراد البعثة على المصالح التي تربط الدولة الموفدة للبعثة بالدولة الموفدة إليها. وتتحدد مرتبة البعثة الدبلوماسية حسب الأهمية التي تعلقها الدولة على العلاقات الدبلوماسية، التي تتبادلها مع الدولة الأخرى أو حسب مبدأ المعاملة بالمثل.

إلاّ أنه من الملاحظ أن معظم البعثات الدبلوماسية تكون على مستوى "السفارة" التي يرأسها ممثل دبلوماسي برتبة سفير. ويأتي بعد السفارة من حيث الأهمية التمثيلية "المفوضية" ويرأسها ممثل دبلوماسي برتبة "مبعوث فوق العادة" أو "وزير مفوض"، كما قد يرأس البعثة الدبلوماسية "قائم بالأعمال" وتقوم البعثة الدبلوماسية بعدد من المهام التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصناعة القرار السياسي الخارجي وبتنفيذ السياسة الخارجية للدولة.

أولى هذه المهام تمثيل الدولة الموفدة للبعثة لدى الدولة المعتمدة لديها. ويتولى رئيس البعثة ذاته مهمة التمثيل حيث يقوم بحضور الحفلات والاستقبالات الرسمية التي تقيمها الدولة المعتمد لديها، وتدعى لها السلك الدبلوماسي الأجنبي. كما يقوم رئيس البعثة الدبلوماسية بزيارات المجاملة التي جرى العرف على القيام بها في المناسبات المختلفة. وقيام رئيس البعثة بهذه المهمة له معنى خاص في العلاقات الدبلوماسية، إذ أن حضوره ومشاركته يترجم الود والاحترام، في حين أن غيابه قد يفسر على أنه موقف سلبي من قبل حكومته وهذا قد يؤثر على العلاقات بين الدولتين.

وبالإضافة إلى تلك المهمة تقوم البعثة بمهمة رئيسة أخرى هي التفاوض مع حكومة الدولة الموفدة إليها، وتتطرق المفاوضات إلى كل ما يهم الدولة الموفدة. ويتم التفاوض عادة بين رئيس البعثة ووزير خارجية الدولة الموفدة إليها. لذا تعمل البعثة الدبلوماسية كقناة للاتصال الدائم بين الدولة الموفدة للبعثة والدولة والموفدة إليها، كما تقوم البعثة الدبلوماسية بمتابعة كافة ما يحدث في الدولة الموفدة إليها وإبلاغ حكومتها أولاً بأول بكل ما يهمها من الأحداث والتطورات. وعادة يستعين رئيس البعثة لمعرفة الأحداث في الدولة المعتمد لديها وتفسيرها بفريق من الملحقين السياسيين والتجاريين والعسكريين وعدد من الخبراء المختصين.

وتقوم البعثة الدبلوماسية كذلك بمتابعة تنفيذ الدولة الموفدة إليها لالتزاماتها تجاه الدولة الموفدة لها والتدخل لدى وزير خارجية الدولة الموفدة إليها البعثة كلما حصل إخلال بتلك الالتزامات. وما يلزم الإشارة إليه في هذا المجال هو أنه ليس لرئيس البعثة الدبلوماسية أو لأي من أعضاء البعثة حق التدخل مباشرة لدى السلطات المحلية وإنما يتم التدخل عن طريق وزارة الخارجية.

أخيراً تقوم البعثة الدبلوماسية بأعمال إدارية ذات صلة برعايا الدولة الموفدة للبعثة مثل حمايتهم وتسجيل المواليد والوفيات وعمل عقود الزواج والتأشير على جوازات السفر. وعادة تقوم القنصليات التابعة للسفارة بهذه المهام حيث أن معظم هذه الأعمال ليست ذات طابع سياسي كما أن ممارستها لا تؤثر على طبيعة العلاقات بين الدول.

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

في ظل توسع الجمعية بافتتاح فروعها وزيادة المستفيدين من خدماتها، تبنت إنسان إنشاء الأوقاف الخيرية بهدف تغطية مصاريف كفالة الأيتام من ريع الأوقاف ، ويمكن إيصال صدقاتكم لمشاريع الأوقاف من خلال دعم **مشروع الصدقة الجارية**

بإمكانك إيصال دعمك من خلال إرسال رسالة SMS فارغة إلى الرقم 5055 لكافة مزودي خدمة الاتصالات

ثمرات دعمكم

السعودة | التميز | الشفافية | النزاهة

أرقام حسابات الجمعية

مصرف الراجحي	1646080100001190
بنك الرياض	2011693049901
بنك البلاد	9993333111110005
البنك العربي الوطني	0180117400000015
البنك السعودي الهولندي	0331781000005
مصرف الإنماء	68220002000000
البنك الأهلي التجاري	2231900000000200
بنك ساب	0200999904072
مجموعة سامبا المالية	9907004758
البنك السعودي الفرنسي	7796400001163
بنك الجزيرة	0036231111001

للتبرع والاستفسار 920001133 - www.ensan.org.sa

وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم السنترال الموحد 012644444

رقم الفاكس الموحد 012645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

National Anti-Corruption Commission

إفشاء أسرار العمل، خيانة شرعية وقانونية..

والانشغال بالشائعات وكثرة القيل والقال مؤداه ضعف الإنتاج كمًّا ونوعاً، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء كذباً أن يُحدث بكل ما سمع».. رواه مسلم

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات

19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa